

الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحماء

التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحروب

دراسة مقارنة

(الاردن، مصر، اسرائيل)



اعداد

علي محمد مرashed

باشرف

الدكتور عبد الحميد خرابشه

١٨٦٥

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية
الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

شكر وتقدير

يسعدني أن أتوجه بخالص شكرى وتقديرى ، الى استاذى الفاضل
الدكتور عبد خرابشه على رعايته وامرافه على هذه الدراسه ، حيث
كان لارشاداته القيمه وتوجيهاته المثلى ونصائحه السديده
الفضل الاكبر في انجازها واخراجها على هذه الصوره

كما أقدم شكرى الى جميع الاخوه الذين قدموا لىي المساعده
ووقفوا الى جانبي خلال اعداد هذه الرساله .

كانون ثاني / ١٩٩٠

على المراه

محتويات الدراسة

الموضوع	المفحة
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
محتويات الدراسة	د
قائمة المجداول	ك
قائمة الملاحق	م
المقدمة	١
الفصل الاول : التنمية الاقتصادية في الحرب	٧
أولا	٧
٠١ تعريف الامن القومي	٨
٠٢ البعد الاستراتيجي والجغرافي والاقتصادي للامن القومي	٩
٠٣ عناصر تحقيق الامن القومي	١٣
ثانيا : دور الاستراتيجية في توجيه التنمية الاقتصادية	١٤
٠١ تعريف الاستراتيجية	١٤
٠٢ الاستراتيجية والاقتصاد	١٧
(أ) اثر الاقتصاد على الاستراتيجية	١٧
(ب) اثر الاستراتيجية على التنمية الاقتصادية	١٩

٢٢	ثالثا : سياسة التنمية الاقتصادية واهدافها في الحرب
٢٢	٠١ مراحل الحرب
٢٦	٠٢ دور التنمية في مراحل الحرب المختلفة
٢٢٩	رابعا : دور القطاع العام والقطاع الخاص في الحرب
٢٩	٠١ دور الدولة
٣١	٠٢ دور القطاع الخاص
٣٣	٠٣ دور الفرد
٣٦	خامسا : الخلاصة
٣٧	الفصل الثاني : علاقة التنمية الاقتصادية بالدفاع
٣٨	اولا : حاجة التنمية الاقتصادية للامن والاستقرار
٤٢	ثانيا : مساهمة التنمية الاقتصادية في النفقات العسكرية في الاردن ومصر واسرائيل
٤٢	٠١ تعريف الانفاق العسكري
٤٤	٠٢ اسباب نمو الانفاق العسكري
٤٨	٠٣ اساليب قياس الانفاق العسكري
٤٩	٠٤ التنمية والانفاق العسكري

٨١	رابعاً	الخلاصه
٨٢	الفصل الثالث :	دور القوات المسلحة في الاردن ومصر واسرائيل في التنمية الاقتصادية
٨٤	اولاً :	التصنيع العسكري
٨٤	٠١	دوافع قيام الصناعة العسكريه
٨٧	٠٢	المرتكزات والاعتبارات الاساسيه في قرار التصنيع العسكري
٨٩	٠٣	مراحل التصنيع العسكري
٩٤	٠٤	الصناعة العسكريه فني الاردن
٩٤	٠٥	الصناعة العسكريه في مصر
٩٩	٠٦	الصناعة العسكريه في اسرائيل
١٠٤	ثانياً :	الترايط العضوى بين الصناعة العسكريه والقطاعات الاقتصادية الاخرى
١٠٤	٠١	علاقة الصناعة العسكريه بالتنميه الاقتصاديه
١٠٦	أ	اثر التصنيع العسكري على التنميه الاقتصاديه في مصر
١٠٨	ب	اثر التصنيع العسكري على التنميه الاقتصاديه في اسرائيل

٥٧	ثالثا : توزيع الموارد الاقتصادية بين متطلبات الامن والتنمية الاقتصادية في الاردن ومصر واسرائيل
٥٧	٠١ الانتاج والدفاع
٥٧	أ٠ علاقة الانتاج بالانفاق العسكري
٥٩	ب٠ الانتاج والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل
٦٤	٠٢ الاستثمار والدفاع
٦٣	أ٠ علاقة الاستثمار بالانفاق العسكري
٦٣	ب٠ الاستثمار والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل
٦٧	٠٣ الموارد البشرية والدفاع
٦٧	أ٠ القوى العاملة والانفاق العسكري
٦٩	ب٠ تخصيص الموارد البشرية والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل
٧٣	٠٤ الادخار والانفاق العسكري
٧٦	٠٥ التضخم والانفاق العسكري
٧٨	٠٦ الضرائب والانفاق العسكري

- ١١٠ ٢ • الصناعة العسكرية والانتاج •
- ١١٣ • ٣ • الصناعات العسكرية والصادرات الوطنية •
- ١١٨ • ٤ • الصناعة العسكرية وتكوين رأس المال •
- ١٢٠ • ٥ • الصناعة العسكرية والتطور التكنولوجي •
- ١٢٢ • : الخلاصة •
- ١٢٣ • الفصل الرابع : التبادل التجاري العسكري والتنمية الاقتصادية
• في الاردن ومصر واسرائيل •
- ١٢٤ • اولاً : الصادرات العسكرية
- ١٢٤ • ١ • أهمية الصادرات العسكرية •
- ١٢٨ • ٢ • الصادرات العسكرية في الاردن ومصر
• واسرائيل •
- ١٣٤ • : ثانياً : المستوردات العسكرية •
- ١٣٤ • ١ • العوامل المؤثرة على المستوردات العسكرية
• واثرها •
- ١٣٩ • ٢ • المستوردات العسكرية في الاردن ومصر
• واسرائيل •

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٤٤	ثالثا : تمويل المستوردات العسكريه •
١٤٤	٠١ طرق تمويل المستوردات •
١٤٧	٠٢ المساعدات الخارجيه واسبابها •
١٥٠	٠٣ المساعدات الخارجيه للأردن ومصر واسرائيل •
١٥٥	رابعا : أثر تخصيص الموارد للاتفاق العسكري على التنميه الاقتصاديه •
١٥٥	٠١ الآثار الايجابيه •
١٦١	٠٢ الآثار السلبيه •
١٦٦	خامسا : النفقات العسكريه والتنميه الاقتصاديه - تطبيق كمي - •
١٨٦	سادسا : الخلاصه •
١٨٧	النتائج والتوصيات •

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٥	حجم ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل بالعمله المحليه والاسعار الثابته لعام ١٩٨٠ للسنوات (١٩٨٦ - ٦٩)	١ - ٢
٥٦	التكلفه الاقتصاديه للجندى الواحد فى الاردن ومصر واسرائيل بالعمله المحليه والاسعار الثابته لعام ١٩٨٠ للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٢ - ٢
٦١	حجم ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل بالعمله المحليه والاسعار الجاريه للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٣ - ٢
٦٥	حجم ونسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل بالعمله المحليه والاسعار الجاريه للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٤ - ٢
٦٦	نسبة الاستثمارات ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٥ - ٢
٧١	عدد افراد القوات المسلحه النظاميه وشبهه والنظاميه والاحتياط فى الاردن ومصر واسرائيل للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٦ - ٢

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٢٧	نسبة التطور في مجموع القوات المسلحة الى التطور في مجموع عدد السكان في الاردن ومصر واسرائيل للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٢ - ٢
٨٠	حصة الفرد من الناتج المحلي وحصته من الانفاق العسكري والنسبه بينهما في الاردن ومصر واسرائيل بالدولار والاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٨ - ٢
١١٦	تطور قيمة الصادرات في كل من الاردن ومصر واسرائيل بالدولار وبالاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	١ - ٣
١٢٩	قيمة الصادرات العسكريه في مصر واسرائيل بالدولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ والاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	١ - ٤
١٣٠	نسبة الصادرات العسكريه من الصادرات الوطنيه في مصر واسرائيل للسنوات (١٩٨٦-٦٩)	٢ - ٤
١٣٣	قيمة المستوردات والصادرات العسكريه في مصر واسرائيل وما تغطيه الصادرات من المستوردات العسكريه بالدولار وبالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٣ - ٤
١٤٢	المستوردات العسكريه للاردن ومصر واسرائيل بالدولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ والاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٤ - ٤

<u>رقم الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
١٤٣.	المستوردات الوطنية الكلية والعسكرية فــــى الاردن ومصر واسرائيل ونسبة المستوردات العسكرية منا لمستوردات الوطنيه الكليه بالـدولار بالاسعار الجاريه للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٥ - ٤
١٥٤ .	قيمة المساعدات التي قدمت على شكل منح وهبات لكل من الاردن ومصر واسرائيل ونسبتها من الانفاق العسكري بالعملة المحليه الجاريه للسنوات (١٩٨٦-٦٩) .	٦ - ٤
١٧٧ .	النماذج القياسيه للاردن .	٧ - ٤
١٨١ .	النماذج القياسيه لمصر .	٨ - ٤
١٨٥ .	النماذج القياسيه لاسرائيل .	٩ - ٤

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
١٩٦	قيمة ما يساوي الدولار من عملات الاردن ومصر واسرائيل	١
	النفقات العسكرية في الاردن ومصر واسرائيل بالاسعار	٢
١٩٧	الثابتة للدولار	
	قيمة المستوردات العسكرية للاردن ومصر واسرائيل بالاسعار	٣
١٩٨	الثابتة للدولار	
	قيمة المصادرات العسكرية المصرية والاسرائيلية بالاسعار	٤
١٩٩	الثابتة للدولار	

المقدمة

تعرف التنمية الاقتصادية إذا نظرنا إليها كسياسة طويلة الاجل ، على انها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، وانه عندما نقول عن التنمية بأنها عملية ، فاننا نقصد بذلك تفاعل قوئى معينه خلال فترة طويلة من الزمن ، ينتج عنها حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد القومى ، وتكون النتيجة لهذه العملية هو نمو الناتج الكلي للاقتصاد ، وهذا بحد ذاته يعتبر تغيرا " طويل الاجل " . ونقصد بالفترة الزمنية الطويلة هنا ان تكون الزيادة في صافى الدخل القومي مستمره وليست مؤقتة .

ان المجتمعات على اختلافها تنظر الى عملية التنمية على انها اداة تغيير اساسية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، حيث تهدف الى تحقيق زيادة حقيقية في الدخل القومي ، ورفع مستوى معيشة المواطن ، والى تحقيق العدالة الاجتماعيه بين الافراد من خلال تقليل التفاوت في الدخل والثروات فيما بينهم ، كما تهدف ايضا " الى تعديل التركيب النسبى للقطاعات المكونه للاقتصاد القومى ، بالاضافة الى اهداف حيوية اخرى .

ولتحقيق هذه الاهداف فقد ارتكزت هذه العملية على التعاون الوثيق بين عوامل الانتاج المختلفه بشكل يودي الى جني المكاسب الافضل ، ونتيجة لذلك فقد ظهرت أفكار متعددة حول الاسلوب الامثل الذى يمكن استخدامه للوصول الى هذه الاهداف ، حيث يرى بعض المفكرين الاقتصاديين ، ان استراتيجية النمو المتوازن *Balanced Growth* هي افضل الاساليب التى يمكن من خلال تطبيقها تحقيق اهداف التنمية ، بينما يرى فريق آخر ان استراتيجية النمو غير المتوازن *unbalanced Growth* هي الاسلوب الافضل لذلك .

انه مهما كان الاسلوب المتبع في عملية التنمية ، فان الشئ الرئيسى

الذي يجب أن تدور حوله هذه العملية هو الوصول الى الاهداف المرجوه منها ،
على الرغم مما يعترضها من المعوقات خصوصا " في دول العالم الثالث ، حيث
تواجه عملية التنمية في هذه الدول مشكلات التمويل ، ونقص الموارد الطبيعية ،
ونقص حجم المدخرات المهيئه للاستثمار ، وعدم التوزيع العادل للدخل وتزايد عدد
السكان ، وتدني مستوى الانتاجيه ، وغير ذلك من المشكلات الهامه :

انه وعلى الرغم من أن الباحثين الاقتصاديين قد أكدوا على هذه المشكلات ،
الا ان معظمهم قد أعقل أثر النفقات العسكريه والتزايد المستمر فيها ، وكثرة
الصراعات والحروب على التنمية الاقتصاديه في هذه الدول ، وما ينتج عن ذلك من آثار
مباشرة على المتغيرات الاقتصاديه المختلفه .

أما بالنسبه للأردن ومصر واسرايل فشانها بهذا شأن باقي دول العالم
الثالث ، من حيث نظرتها الى التنمية الاقتصاديه والمشاكل التي تعترض سبيلها ،
الا أن هذه الدول تتميز عن غيرها بأنها دخلت في مرحلة صراع طويلة الامد ، مضى
عليها أكثر من اربعين عاما " ولا زالت مستمره حتى الآن ، مع ما رافقها وما ستسوي
يرافقها من آثار على مختلف الصعد ، وخصوصا على الصعيد الاقتصادي .

أهداف الدراسات

تعتبر الدراسات التي انجزت حول موضوع التنمية الاقتصاديه في ظل ظروف
الحرب قليلة ، ولم يعط هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه ، على الرغم من
اهميته واتصاله المباشر بالأوضاع الاقتصاديه في مختلف دول العالم . لذلك فان
هذه الدراسة جاءت لتلقي مزيدا " من الضوء على هذا المجال الاقتصادي الحيوي ،
ولتضيف شيئا " جديدا " الى الدراسات القليلة السابقه حول هذا الموضوع ،
حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان ما يلي :

- ١- تحليل طبيعة العلاقة بين الامن القومي والاقتصاد .
- ٢- بيان دور العوامل الاقتصاديه وأثرها على الاستراتيجيه العسكريه
ووسائل تحقيقها المختلفه .

- ٣- تحليل أثر الاهداف القوميـه المختلفـه التي تسعى القيادة السياسيه لتحقيقها على سياسة التنميـه الاقـتصاديه ، وعلى حجم الموارد الماديـه والبشريـه المخصـصه لذلك .
- ٤- دراسة المشكلـات التي تواجه عملية التنميـه الاقـتصاديه في الحرب ، وبيان أثر تخصيص الموارد الاقـتصاديه للقطاع العسكري على حساب القطاع المدني .
- ٥- بيان دور القوات المسلحه في التنميـه الاقـتصاديه وأهميـه توفيرها للمناخ المناسب لقيام عمليات تنمويه ناجحـه .
- ٦- تحليل أثر الاستيراد والتصدير العسكري على عملية التنميـه الاقـتصاديه ، والقيود التي تحكم عملية التبادل التجاري العسكري .

محتويات الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على اربعة فصول ومقدمه وخلاصه . ومن اجل تحقيق سق الاهداف السابقه فان الدراسه تحتوي على المواضيع التاليه :

اولا : الفصل الاول : ويتضمن دراسة التنميـه الاقـتصاديه في الحرب ، ويناقش هذا الفصل مشكلـة الامن القومي ، والى اى مدى يمكن اعتباره مشكلـة اقـتصاديه ، وذلك من خلال وضع تعريف واضح لهذا المفهوم وتحليل مختلف ابعاد الاستراتيجيه والاقتصاديه والجغرافيه . ويشتمل هذا الفصل على شرح تفصيلي لـ دور الاستراتيجيه القوميـه التي تتبناها الدوله وأثرها على سياسات التنميـه الاقـتصاديه ، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقات ما بين الاستراتيجيه والاقتصاد ، وما تعكسه هذه العلاقات من آثار متبادله لكل منهما على الآخر . كما تم تحليل وبيان مدى التغير الذي يطرأ على السياسات والاهداف التنمويه في الحرب ، وكيف يمكن توجيهها لتلائم ومستجدات الظروف الراهنه ، من

- اجل استمرارية النهوض بواجباتها وتحقيق الاغراض المرجوه منها . ويتضمن هذا الفصل ايضا مناقشه لدور القطاع العام والقطاع الخاص والمبررات التي تدعو لحدوث تغييرات اساسية في هذه الادوار ، وتحليلا لبعض الاعتبارات التي يجب ان تؤخذ بالحسبان من قبل هذه القطاعات خلال اوقات الحرب حتى تستطيع القيام بواجباتها .

ثانياً : الفصل الثاني : يناقش هذا الفصل علاقة التنمية الاقتصاديه بالدفاع ، وذلك من خلال التعرض لحاجات التنمية الاقتصاديه للامن والاستقرار واهمية تحقيقها كشرط اساسي لنجاح واستمرار العمليه الانتاجيه في القيام بدورها الاقتصادى والاجتماعى بدون تشويش ، والتمن الذى يتوجب دفعه مقابل تحقيق ذلك . كما استعرضنا الدور الذى تقوم به العمليه التنمويه للمساهمه في توفير السبل اللازمه للقطاع العسكرى ، لجعله قادرا على القيام بالواجبات الدفاعيه الداخليه والخارجيه المنوطه به في كل مسن الاردن ومصر واسرائيل . أما الجزء الاخير من هذا الفصل فقد تضمن تحليلا " لعملية توزيع الموارد الاقتصاديه النادره ما بين القطاع العسكرى والقطاع المدني في الدول الثلاثه ، وما يترتب على ذلك من نتائج على الصعيد العسكرى والاقتصادى ، وما لعملية التوزيع هذه من علاقته بالمتغيرات الاقتصاديه المختلفه .

ثالثاً : الفصل الثالث : يبين هذا الفصل دور القوات المسلحه في الاردن ومصر واسرائيل في التنمية الاقتصاديه ، وكيف يمكن لهذه القوات ان تساهم ايجابيا بعملية التنمية ، وذلك من خلال تحليل دورها في عملية التصنيع العسكرى ، والعلاقه ما بين هذه العمليه والقطاعات الاقتصاديه المختلفه ، وما لعملية التصنيع

هذه من آثار على قيام صناعات مكملة لها ، وزيادة حجم الطلب على إنتاج بعض الصناعات القائمة ، كما تم مناقشة دور القطر العسكري في تأهيل رأس المال البشري من خلال ما يقدمه من تعليم وتدريب فني وإداري لمختلف المنتسبين إليه من القسوة العاملة ، ودوره أيضا " في إدخال التكنولوجيا المتقدمة الى الدولة ، والتي قد تستفيد منها بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى .

رابعاً :

أما الفصل الأخير من هذه الدراسة فيحتوي على تحليل لعملية التبادل التجاري العسكري ، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في فسي كل من الأردن ومصر وإسرائيل ، وذلك من خلال بيان أهمية التصدير العسكري ، والفوائد التي تعود على الاقتصاد القومي من هذه العملية ، سواء من خلال مساهمتها في إدخال العملات الصعبة الى الدولة ، أو من خلال تخفيض حجم المستوردات العسكرية إليها . كما تم تحليل آثار المستوردات العسكرية في الدول الثلاث على عملية التنمية وكيف يمكن التخفيف من شدة هذه الآثار ، وقد استعرضنا بعد ذلك وسائل تمويل المستوردات العسكرية ودور المساعدات الخارجية فيها . ولقد تم تخصيص الجزء الأخير من هذا الفصل لمناقشة وتحليل الآثار الإيجابية والسلبية التي تعود على عملية التنمية نتيجة تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة للقطاع العسكري .

أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فهو خلاصة الجهد المبذول فيها . وتبين الخلاصة أبرز النتائج وبعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في توجيه وتخطيط عملية التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب .

طرق تحليل البيانات

اتبع في هذه الدراسة اسلوبين من أساليب تحليل البيانات وذلك من أجل تحقيق الاهداف المتوخاه منها ، وهذا ان الأسلوبان هما :-

أولاً : " الأسلوب الوصفي :- لقد اتبع الأسلوب الوصفي في تفسير ومقارنة وتحليل البيانات المتوفرة ، والتي تم معالجتها أيضاً " بطرق تحليل اخرى .

ثانياً : " الأسلوب الاحصائي :- لقد استخدمت بعض الادوات الاحصائية في معالجة البيانات المتوفرة ، وقد تمثلت هذه الادوات في معادلة الانحدار المتعدد ، ومعامل الارتباط .

لقد تعرض الباحث الى صعوبات كثيرة كان من أهمها :-

- ٠١ ان المعلومات والاحصائيات عن هذا الموضوع ليست متيسره في المراجع العربيه ، وما هو متيسر منها يعتمد على المراجع الاجنبيه ، مع ما ينطوى عليه ذلك من محاذير .
- ٠٢ التضارب والاختلاف الواضح بين المراجع حول بعض الاحصائيات .

وفي الختام ، أرجو ان الله سبحانه وتعالى أن اكون قد وفقت في تحقيق جميع الاهداف التي سعيت جاهداً الى تحقيقها من خلال هذه الدراسة ، على الرغم مما واجهت من صعوبات كثيرة أثناء اعدادها .

اولا : الامن القومي كمشكلة اقتصاديه

قبل الحديث عن البعد الاقتصادي لمفهوم الامن القومي ، نجد انه من المناسب تحديد مفهوم واضح لهذا التعبير ، من خلال التعرض لآراء بعض الباحثين المهتمين بذلك .

١ . تعريف الامن القومي .

من الشائع لدى الكثير، ان الامن القومي لأي دولة يتعلّق أولاً و آخراً " بقوتها العسكريه بصفقتها الاداء الرئيسيه التي تحميها من الاخطار التي تهددها " وبناءً على ذلك نجد من الباحثين من يعرف الامن القومي (على انه يتّصل في قدرة الدوله على دحر اي هجوم عسكري عليها) (١) . الا ان هناك بعض الباحثين الذين خرجوا عن هذا الاطار الضيق ، وحاولوا اعطاء هذا المفهوم بعداً " اكثر شموليه ، وكان على رأسهم الباحث امين هويدى الذي عرف الامن القومي فقال : (هو عبارته عن الاجراءات التي تقوم بها الدوله في حدود طاقتها ، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الدوليّه) (٢) . بينما نجد الدكتور احمد جلال عز الدين يعرف الامن القومي فيقول : (الامن القومي معناه حماية المصالح والقيم الداخليه لأي مجتمع ، والتي لا يمكن التضحية بها من اجل تجنب الحرب) (٣) . ان التعاريف الوارده اعلاه ، عبارته عن اجتهادات مختلفه لمجموعه من الباحثين الذين حاولوا شرح وتحديد طبيعة هذا المفهوم ،

(١) مراد ، خليل الياس : حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي ، (بغداد ١٩٨٧) .

(٢) هويدى ، أمين : الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (دار الطليعه للطباعه والنشر ، الطبعه الاولى ، بيروت ١٩٧٥) .

(٣) مجلة الوطن العربي - العدد ٥٠٢ - ٢٦ ايلول ١٩٨٦ (ص ٢٢) .

كل من خلال وجهة نظره الخاصه . الا ان الاعتبار العسكري لمفهوم الامن القومي هو اعتبار ضيق ، يهبط به الى جعله مشكلة عسكرية فقط ، وهذا يعكس حالة من عدم الادراك السليم للمتغيرات المختلفه التي طرأت على مفهوم القوه . فوسائل تحقيق الامن القومي لا تعتمد على القوه العسكريه فقط وان كانت تشملها ، بل ايضا على القدرات السياسيه والاقتصاديه والعلميه للدوله .

لذا نجد انه لا بد من تجاوز الاعتبار العسكري لمفهوم الامن القومي ، والاخذ بالتعريف الذي أورده امين هويدى ، والذي ينظر الى الامن من منظور اكثر شموليه على اعتبار انه مفهوم مجتمعي ، يرتبط بقضايا التثنيه والاستقرار والسياسه (١) . وان الدول تستطيع تحقيق أمنها من خلال ما تملكه من قوى اقتصاديه وسياسيه وعسكريه .

٢ . البعد الاستراتيجي والجغرافي والاقتصادي للامن القومي

ان الامن القومي هو محصلة تفاعل عناصر النظام الاجتماعي ، وهذا ما أكسبه بعداً " استراتيجياً " وجغرافياً " واقتصادياً " ، وجعل منسبه حاله متأثره وموثره بكل هذه العناصر .

تعرف الاستراتيجيه * على انها (فن استخدام القوه للوصول الى الاهداف السياسيه) ، ومن ذلك نلاحظ ان النظر الى الامن القومي للسدوله من خلال بعده الاستراتيجي قد اكسبه طابعاً " سياسياً وعسكرياً " في آن واحد ، وان الدوله تمتلك القدرات الاساسيه لـ " استراتيجيه تنطوي على المضمون السياسي والعسكري والاجتماعي لامنها القومي ، والقدره على اعطاء هذا الامن صفته الاقليمي والدولي ، بمعنى

* لمزيد من التوضيح انظر ص ١٢-١٥ من هذا البحث .

(١) هلال ، على الدين : تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم ، (منتدى الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، عمان ١٩٨٦ ص ٢٢) .

ان هناك اعتراف اقليمي ودولي يقدره الدوله على ردع اي عدوان يقسح عليها (١) .

ان هذه النظره جعلت من الاستراتيجيه العليا للدوله مجالا " لامنها القومي " وان هذه الاستراتيجيه تترجم العلاقه بين تطلعات القيساده السياسيه وواقع القدرات الحقيقيه للدوله ، ولذلك تصبح كفايه التوجيه السياسي في مجال رسم الخطة للمؤسسه العسكريه على درجه عاليه من الاهميه ، حيث يتوجب على هذه القياده تحقيق التوازن بين الاهداف المطلوبه وقدرات الدوله الفعليه ، لأن الاهداف القوميه الطموحه تحتاج الى الامكانيات الكبيره لتحقيقها ، وأن التاريخ يؤخر بأمثله لدول تعرضت للمصائب أثناء سعيها لتحقيق اهداف سياسيه تفوق قدراتها العسكريه والاقتصاديه ، فعلى سبيل المثال ،ضحى نابليون بجيشه ، ومن ثم بامبراطوريته ،عندما حاول عام ١٨١٢ ارغام القيصر الروسي على مشاركة في فرض حصار اقتصادي على بريطانيا ، كما ارتكب هتلر فيما بعد خطأ مشابهاً .

أما من الناحيه الجغرافيه ، فان البعد الجغرافي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاستراتيجي للامن القومي ، ويعتبر مكملاً له . وجغرافيا " هناك ما يسمى بالمجال الحيوي للامن القومي ، بمعنى أن حدود الامن القومي لبعض الدول تقع خارج نطاق حدودها الطبيعيه المعترف بها سياسيا " ، وتحاول هذه الدول تحقيق ذلك من خلال سيطره سياسيه وعسكريه واقتصاديه غير مباشره . ان هذه السياسيه الطموحه ، تتطلب وجود قوه عسكريه مناسبه ، وامكانيات اقتصاديه كبيره قادره على تحقيقها ، وهناك كثير من الدول تعتبر ان حدود

(١) هلال ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

أمنها القومي تقع خارج نطاق حدودها الطبيعية ، مثل الولايات المتحدة ، روسيا ، ودول أوروبا .
يقول ابراهيم العابد في كتابه (مدخل الى الاستراتيجية الصهيونية الاسرائيلية) : (السلام اليهودي يعني فرض الارادة الاسرائيلية على المنطقة التي تعتبرها اسرائيل مجال امنها الحربي ، اي المنطقة التي ينبع منها التهديد لأمنها . وهذا لا يعني أن اسرائيل مضطرة أن تتوسع الى ما لا نهاية انما نطاق سيطرة اسرائيل فتتعدى الحدود الطبيعية الى الامن منها من خلال سيطرته سياسيه غير مباشره) (١) .

هذا ويرى كثير من الباحثين ، أن هناك تناسباً طردياً بين مساحة الدولة الجغرافية ، ومستوى الامن الذي يمكن تحقيقه (٢) ، فكلما زادت مساحة الدولة اتساعاً كلما زاد الامن قوه ، وكلما صغرت المساحة سهل اجتياح الدولة ، لانها تفتقر الى العمق الاستراتيجي الكافي الذي يخفف من القوه الدفاعيه لأي هجوم . كما ان زيادة المساحة تقلل من تأثير عنصر المفاجأة العسكريه ، وتشتت القوات العدو ، وتساعد على سرعة حشد القوات وتحسين قدرة الدوله على توجيه النربه الثانيه (٣) .

يكمل البعد الاقتصادي للامن القومي بعده الاستراتيجي والجغرافي ، يأخذ البعد الاقتصادي اهميته من حقيقة ما يعكسه من ارتباط مباشر بين امكانات الدوله الاقتصاديه واهدافها القوميته

(١) العابد ، ابراهيم : مدخل الى الاستراتيجية الصهيونية الاسرائيلية ، (منظمة التحرير

الفلستينييه ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٢) .

(٢) هويدى ، امين : في السياسه والامن ، (معهد الانماء العربي ، الطبعة الاولى ،

بيروت ، ١٩٨٢) .

(٣) العابد ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

من جهة ، ومن طبيعة العوامل الاقتصادية باعتباره هدفاً ووسيلة من جهة أخرى . فمن حيث كونه وسيلة ، فإن قدرات الدول للاقتصاد به هي التي تحدد مستوى الامن الذي يمكن تحقيقه ، سواء على ضعيف المعدات والذخائر والقواعد العسكرية والايدي العاملة التي يمكن توفيرها ، او من حيث تحديد المدد الزمنية للحرب ، وحجم الخسائر التي تستطیع الدولة تحملها ، وبالتالي تؤثر على الاستراتيجية العسكرية التي تتبناها القوات المسلحة .

لقد اكد يغال النون على اهمية العوامل الاقتصادية للامن القومي فقال : (ان للاقتصاد السليم اهمية سياسية وعسكرية ، لأن هناك علاقة وطيدة بين المصادر الاقتصادية وبين درجة الاستقلال القومي ، وبين هذين الاثمين معا " وبين القدره العسكريه للدولة ، وقدرتها على الاختيار النسبي للاستراتيجيه) (١) .

اما من حيث كون العوامل الاقتصادية غايه ، فان تحقيق حد ادني من الاستقلال الاقتصادي يعتبر هدفا قوميا تسعى جميع الدول لتحقيقه بكل الوسائل الممكنه .

مما سبق تتضح اهمية الدور الذي يضطلع به القســاد والمخططون على مختلف المستويات ، حيث تقع على عاتقهم مسؤوليه التقدير السليم للكم الاقتصادي اللازم لتحقيق القوه والقادره على ضمان حد معين من الامن القومي ، بمعنى اختيار درجه معينه من الخطر مقابل تخصيص كفيه معينه من الموارد الاقتصاديه (٢) .

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ١٠ .

(٢) صبري ، عبد الرحمن حسن : اثر الانفاق العسكري في اسرائيل علي مسار

النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠٦ - ١٩٧٠

(الطبعه الاولى ، بيروت ، ١٩٨٣) .

ومن هنا يبدأ القادة والمخططون بالتعامل مع مشكلة تخصيص الموارد الاقتصادية للقطاع العسكري ، حيث أن تخصيص هذه الموارد للقطاع العسكري ، يعني خروجها من نطاق استعمالات القطاع المدني ، مع كل ما يمثله ذلك من آثار على الاقتصاد القومي ، ونتيجة لذلك يتضح بأن النظرة الى الامن القومي — خلال بعده الاقتصادي ، تعنى ضروره ربطه بعملية التنمية الاقتصادية ، والتي تعتبر الوسيله الفعاله والقادره على توفير مستلزمات الحفاظ على الامن القومي للدول — والمستوى المعيشي المعقول ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان عملية الربط بينهما تنطوي ضمنيا على آثار متعدد ه ومتبادله يهتوشوف يقوم بشرح جميع هذه الآثار لاحقاً .

٠٣ عناصر تحقيق الامن القومي .

يمكن القول ان الامن القومي لاي دوله يخضع لمجموعه من الاعتبارات الفكرية والسياسية والاقتصادي ه ، تتفاعل جميعها من أجل تحديد اطار واضح وكامل لهذا المفهوم . وتشكل هذه الاعتبارات الركائز الاساسية للامن القومي ، حيث تحدد اهدافه ، واطاره العام ، والموارد الاقتصادي ه المطلوبه لتحقيقه . هذا وتسعى جميع الدول لتحقيق أمنها من خلال الاستخدام السليم والمنسق لجميع اشكال القوه المتوفره لديها ، الا انه بشكل عام يمكن القول ان تحقيق الامن القومي يعتمد على العناصر الرئيسيه التاليه :-

- أ . بناء جيش متطور يتناسب في قدرته مع الاهداف القومي ه المرسومه .
- ب . بناء اقتصاد عصري قوى يكون قادرا على توفير مستلزمات القوات المسلحه من جهه ، وتحقيق حد ادنى من الاستقلال الاقتصادي من جهه اخرى .
- ج . التلاحم والانسجام بين القيادة السياسيه والشعب .

د • قيادة وطنية قوية وشجاعه ، لا تتردد في استخدام الوسائل المتاحة للمحافظة على امنها القومي •

ثانياً : دور الاستراتيجية في توجيه التنمية الاقتصادية

قبل الحديث عن دور الاستراتيجية وما تمارسه من أثر على مسار ونمط التنمية الاقتصادية ، لا بد من التعرض لهذا المفهوم وتوضيحه وتحدد يسد ما ينطوي عليه من معان متعددة • كما ان هناك ضرورة لتوضيح الفرق بين مفهوم الاستراتيجية القومي والاستراتيجية العسكرية لارتباطهما الوثيق بهذا البحث •

١ • تعريف الاستراتيجية •

يرجع مفهوم الاستراتيجية الى اصطلاح مشتق من الكلمة اليونانية (ستراتاجوس) ومعناها طريقة الجنرال او القائد العسكري ، أي فن الحرب وقيادة القوات • ثم تطور هذا المفهوم وتعددت استعمالاته في مجالات مختلفة ، الا انه احتفظ بصورته العامه •

أ • الاستراتيجية القومية •

عرف امين هويدى الاستراتيجية القومية فقال : (هي فن السيطرة على استخدام موارد الدولة أو مجموعة الدول بما في ذلك القوات المسلحة بغرض تحقيق مصالحها او الحفاظ عليها من اي عدوان واقع او محتمل) (١) •

عرف الجنرال الامريكى شيودور • ر • ملتون الاستراتيجية القومية : (بانها عبارة عن مجمل خطط الدفاع الخاصة بدولة او بأئتلاف عدة دول والاستعمال المنسق لكل مصادر الامه من اجل تحقيق اهدافها القومية) •

(١) هويدى ، في السياسة والامن ، المرجع السابق ، ص ٢٦ •

يشرح الدكتور محمد الهيثمي في كتابه (في الاستراتيجية الاسرائيلية) الاستراتيجية القومية فيقول : (تقع الاستراتيجية الشاملة في قسمة الاستراتيجيات وتخضع مباشرة لادارة الحكومة ، وعلى هذه الاستراتيجية فهم وتحديد سير الحرب الشاملة ، ويتلخص دورها في تحديد المهمة الخاصة بمختلف الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ، وتأمين توافقها ، وتعتبر هذه الاستراتيجية من عمل رؤساء الحكومات المتعاونين مع رؤساء اركان الدفاع الوطني والمستشارين او مجلس الدفاع الاعلى) (١) .

ب . الاستراتيجية العسكرية .

يعرف المارشال فوش الاستراتيجية العسكرية (بأنها اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض ارادتين ، انها الفن الذي يسمح باستخدام التقنية باقصى فاعليه ممكنه ، انها اذن فن حوار القوى او بالاحرى فن حوار الارادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها) (٢) .

يعرف ليدل هارت الاستراتيجية العسكرية على انها (فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة) (٣) .

يعرف اندريه بوفر الاستراتيجية العسكرية فيقول : (انها عبارة عن فن استخدام القوة للوصول الى اهداف السياسة) (٤) .

(١) الهيثمي ، محمد فاروق : في الاستراتيجية الاسرائيلية ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٣٠ .

(٢) ديري ، اكرم ، والايوبي ، هديثم : نحو استراتيجية عربية جديدة ، (دار القطن العربية للتأليف والترجمة والنشر) .

(٣) عزمي ، محمود : دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٧٩) ،

(٤) الهيثمي ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

من مجموعة التعاريف السابقه ، يتبين ان المهمه الاساسيه
للاستراتيجيه القوميـه ، هي تكيف مختلف الوسائل لتحقيق اغراض
السياسيه للدوله ، وتهتم بتنسيق سياسه الدوله الداخليـه
والخارجيه من اجل تحقيق اغراض الاساسيه ، وذلك باستخدام
الوسائل السياسيه او العسكريه او الاقتصاديه او جميعها
• والتهديد باستخدامها •

أما الاستراتيجيه العسكريه فمهمتها هي : اعداد ووضع الخطط
العامه التي تحدد طرق استخدام القوات المسلحه لتحقيق
الاجراض من خلال تنفيذ عمليات عسكريه محدوده او واسعه
النطاق ، وهذا يعنى تحقيق بعض الاجراض وليس كلها من خلال
الاستعمال الفعلي للقوه •

تتكون الاستراتيجيه القوميـه من الاستراتيجيه العسكريـه
والسياسيه والاقتصاديـه • وتتطوى على النواحي الاساسيه
التاليـه :

- اختيار الاهداف وتحديد ها •
 - اختيار الاساليب العمليه لتحقيق الاهداف •
 - وضع الخطط التنفيذيه •
- وبذلك يتبين ان الاستراتيجيه العسكريه هي جزء من الاستراتيجيه
القوميـه التي يطلق عليها أحيانا " الاستراتيجيه الشامله او العليا ،
وان ما يوتر على احدهما يوتر على الاخرى بطريقه غير مباشره •
من خلال التعاريف السابقه يمكن القول أن تعريف هويسدى
للاستراتيجيه القوميـه ، وتعريف المارشال فوش للاستراتيجيه العسكريه
هما اقرب التعاريف الى روح العصر •

٥٢ • الاستراتيجية والاقتصاد

ان القيادة السياسية لآنى دولة اندرك بأن بلورة استراتيجية معينه ،
يعنى الاستخدام المتوازن لكل موارد الامه ، مما يستدعى اخضاع جميع
النشاطات السياسيه والاقتصاديه والعسكريه لتحقيق الاهداف القوميـه .
وان تحديد هذه الاهداف بوضوح وتقبيـم الاخطار التي قد تعترضها ،
يسمح لهذه القيادات بوضع سلسله من الاستراتيجيات التي تهدف كل منها
الى تحقيق الاهداف المحدده لها ، مما يمكن هذه القيادة من تحديد
مستويات القوه العسكريه اللازمه ، والموارد الاقتصاديه المطلوبه لتنفيذ
الاستراتيجيه المختاره .

ان المقومات الاساسيه لآنى استراتيجيه ، تتمثل في القوه البشريه ،
والموارد الاقتصاديه ، والرقعه الجغرافيه ، والروح المعنويه (١) ولذلك
لا نبالغ اذا قلنا بأن الموارد الاقتصاديه للدوله تشكل معظم معطيات
استراتيجيتها القوميـه ، وتؤثر تأثيرا مباشرا على ادارة الحرب . ومن
اجل توضيح هذا التأثير فأننا سوف نقوم ببحثه تحت العنوانين التاليين :

أ • اثر الاقتصاد على الاستراتيجيه .

تستلزم عملية التخطيط الاستراتيجي من المشرفين عليها ، توضيح
الاهداف وتحديد الاحتياجات اللازمه من الموارد الاقتصاديه
لتحقيقها ، وانه بالقدر الذى تكون فيه هذه الاهداف واقعيه ومتلائمه
مع قدرات الدوله الاقتصاديه ، بقدر ما تكون قابله للتطبيق .

ان العامل الرئيسى الذى يحدد قدرة الدوله على تخصيص جزء من
مواردها الاقتصاديه لخدمه استراتيجيتها ، هو قدرتها على الانتاج ، اى حجم
انتاجها الكلى ، ولذلك يصبح من المهم للقيادة السياسيه تحديد النسبـه

(١) دبرى ، والايبى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

المطلوبه من هذا الانتاج للحصول على مزايا القوه العسكريه ، وهذا ما يساعد على توضيح السياسه الاقتصاديه للدوله في تخصيص موارد ها للقطاع العسكري والمدني .

ان حجم الموارد الاقتصاديه المخصصه للاغراض العسكريه ، تساهم في تحديد العناصر الاساسيه التاليه :

- ٠١ طبيعة الاستراتيجيه العسكريه فيما اذا كانت هجوميه
أم دفاعيه .
- ٠٢ حجم القوه البشريه المجتده للاغراض العسكريه .
- ٠٣ المستوى التكنولوجي للأسلحه المستخدمه في القوات المسلحه
- ٠٤ تنظيم القوات المسلحه فيما اذا كانت تعتمد على قوات نظاميه كبيره ، ام قوات احتياطيه كبيره ، وفيما اذا كانت آليه ممكنه ام لا .
- ٠٥ تحديد شكل المناوره او اسلوب العمل العسكري الذي تتبناه القوات المسلحه ، أى هل تتبني هذه القوات ، اسلوب الحرب الخاطفه ؟ ام اسلوب الحرب طويله الامد ؟ .

مما سبق نستطيع التأكيد على أن العوامل الاقتصاديه تشكل معظم معطيات الاستراتيجيه العسكريه ، فلو نظرنا الى الاستراتيجيه العسكريه الاردنيه ، لوجدنا انها استراتيجيه دفاعيه ، تهدف الى الحفاظ على حدود الدوله ، علماً " بأن الاردن قد فقد جزءاً " من اراضيه في حرب عام ١٩٦٧ ، وان استعادة هذه الارض يتطلب وجود استراتيجيه هجوميه ، الا ان القله النسبيه في الموارد الاقتصاديه جعلها تتبني هذه الاستراتيجيه .

اما لو نظرنا الى الاستراتيجيه الاسرائيليه لوجدنا ان محدودية الموارد البشريه في هذه الدوله ، قد جعلها تعتمد على التفوق النوعي لقياداتها العسكريه ، والتركيز على التدريب العنيف لرفع كفاءه قواتها ، وجعلها تستخدم اساليب عسكريه هجوميه ودفاعيه لا تعتمد على الاعداد البشريه الكبيره ، واعتمدت على اسلوب الحسم العسكري السريع ثقافياً " للخسائر البشريه ،

وحتى لا تسمح بحجز قوه بشريه كبيره تحت السلاح الا لاقبل فتره زمنيه ضروريه . اما في مجال التنظيم ، فقد عمدت اسرائيل الى اسلوب الاحتفاظ بقوات نظاميه محدوده العدد وقت السلم ، وقوات احتياطيه ضخمة يتم استدعائها وقت الحرب ، وفق نظام سريع وشامل (١) . كما ان مساحة اسرائيل الجغرافيه الضيقه دفعتها الى تبني فكرة الضربه الاولى ، ونقل المعركه الى اراض الدول المعاديه لها . اما على صعيد اسلوب العمل العسكري ، فقد دفعت العوامل الاقتصاديه اسرائيل الى تبني استراتيجيه الاقتراب غير المباشر من اهدافها العسكريه ، لان هذا الاسلوب يحقق لها الهدفين التاليين :

- ٠١ تجنب الخسائر البشريه الكبيره .
 - ٠٢ انها الصراع باقل فتره زمنيه ممكنه (٢) .
- كما سبق يتضح بما لا يدع مجالا " للشك بأن العوامل الاقتصاديه تؤثر تأثيرا مباشرا على الاستراتيجيه العسكريه ، وتجبر هذه الاستراتيجيه على التكيف معها .

ب . أثر الاستراتيجيه على التتميه الاقتصاديه .

قبل البدء في الحديث عن اثر الاستراتيجيه على التتميه الاقتصاديه ، فأنا سنحاول تحديد بعض الثوابت الاساسيه التي يمكن ان تساعدنا على فهم اوضح لطبيعه العلاقه القائمه بين الاستراتيجيه والتتميه والاثار المترتبه على ذلك ، ويمكن ايجاز اهم هذه الثوابت بما يلي :

- ٠١ الامن القومي للدوله هدف واجب التحقيق ، بغض النظر عن الثمن المطلوب لتحقيقه ، لذلك فنحن بحاجة السعي استراتيجيه قوميه شامله ، تحقق الانسجام ما بين العناصر السياسيه والاقتصاديه والعسكريه والاجتماعيه من جهة ، وبين

(١) الهيثمي ، المرجع السابق ، ص ١٣١ - ١٣٦ .

(٢) هلال ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

- اهداف الدولة القومية من جهة أخرى •
- ٠٢ الموارد الاقتصادية للدولة تشكل معظم معطيات استراتيجيتها القومية ، وان تخصيص هذه الموارد للاستخدام العسكري ، يعني خروجها من نطاق الاستخدام المدني ، ولذلك فانه كلما كانت الاهداف القومية طموحه كلما احتاجت الى تجنب سد موارد اقتصاديه اكبر لتحقيقها •
- ٠٣ هناك اهداف اخرى على الدولة ان تسعى الى تحقيقها لا تقل في اهميتها عن اهمية الامن القومي ، ومن ههنا اهداف :

أ - تحقيق حد ادنى من الاستقلال الاقتصادى

ب - تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعى •

بعد توضيح هذه الثوابت يمكننا القول بأن دول العالم تتبنى استراتيجيات مختلفه اعتماداً " على قدراتها الماديه والبشريه " وان شكل الاستراتيجيه الذى تتبناه الدول هو الذى يحدد مستوى شدة الاثر الذى تحدثه على الاقتصاد القومى • وكما هو معروف فان هناك اكثر من شكل للاستراتيجيه ، يمكن ان نميز منها بين شكلين رئيسيين هما :

٠١ الاستراتيجيه الهجوميه •

٠٢ الاستراتيجيه الدفاعيه •

وما يقع بين هذين الشكلين من اشكال متعدد • وان تبني دولة لاي شكل من الاشكال السابقه هو بالمعنى الاقتصادى تعبير عن كمية الموارد الاقتصاديه التى تكون الدوله على استعداد للتضحية فيها من اجل تحقيق اهدافها •

ان اعتماد الدوله لاستراتيجيه هجوميه على سبيل المثال ، يعنى بطريقه غير مباشره حشداً " اضافياً " لمواردها الاقتصاديه ، اى أن ههنا الدوله ستكون بحاجة الى توظيف موارد اقتصاديه اكبر من تلك المطلوب توظيفها

لخدمة استراتيجية دفاعية • لان الاستراتيجية الهجومية تتطلب ان يكون المهاجم على درجة من القوة اكبر من تلك المتوفرة للمدافع ، وانها تحتاج الى اسلحة تتمتع بدرجة عالية من التكنولوجيا ، وذات مدى بعيد ، وقدره على الحركة تمكنها من الوصول الى اهدافها والتعامل معها • وبشكل عام فان المهاجم عليه ان يمتلك قوة تقدر بثلاثة اضعاف قوة المدافع . بغض النظر عن مواطن هذه القوة ، سواء كانت تكن في تكنولوجيا الاسلحة او التدريب او القدرة على الحركة او القوة البشرية او منها جميعا " • الا ان امتلاك هذه القوة وامتيازاتها يحتاج الى ثمن ، وان هذا الثمن يكمن في تحويل الموارد الاقتصادية من الاستخدام المدني الى الاستخدام العسكري ، وما يترتب على ذلك من آثار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي • لذلك فنحن نرى ان أي استراتيجية عسكرية تتبناها الدولة تتطلب بالضرورة استراتيجية اقتصادية قادرة على خدمتها ، ومن هذه الحقيقتين يتبين لنا بوضوح الاثر الذي تحدثه الاستراتيجية العسكرية على الاقتصاد القومي وساره بشكل عام ، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص • وكما سبق وان اشرنا فان التنمية الاقتصادية هي وسيلة الاقتصاد الفعال لتحقيق الاهداف القومية المختلفة ، لذلك فان هذه العملية عليها ان تتلائم ومقتضيات تحقيق هذه الاهداف • كما ان على سياسة التنمية الاقتصادية ان تهدف الى تحقيق حد ادنى من الاستقلال الاقتصادي لتدعيم الامن القومي ، وهذا يتطلب ان يتخذ نمط التنمية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية اساليب معينة ، مثل تنويع القاعدة الصناعية وازداد برامج مكثفة للصناعة ، وتشجيع عملية التصدير ، وتبني سياسة احلال الواردات ، وغيرها من السياسات التي تخدم التوجهات القومية ، كما ان على العملية الانتاجية ان تتكيف مع واقع الموارد الاقتصادية المتوفرة من جهة ، ومع متطلبات الاستراتيجية العسكرية من جهة اخرى ، وذلك باتباع اساليب انتاجية تتلائم مع هذا الواقع ، فعلى سبيل المثال ، فسان

على العملية الانتاجية ان تتبع اساليب انتاجية تعتمد على كثافة راس المال بدلا من كثافة الايدي العاملة اذ كانت هذه الاخير مه مطلوبة لتأمين حاجيات الاستراتيجية العسكرية ، ليس هذا فحسب ، بل يصبح من الضروري لعملية التنمية ان تعيد النظر باولويات الانتاج واساليبه ، وتوجيه الاستثمارات بما يتناسب وحالة الحرب القائمة ، وغير ذلك من الاجراءات الضرورية الاخرى . وبشكل عام يصبح من الضروري لعملية التنمية ان تتكيف مع الاستراتيجية العسكرية للمساهمة في تحقيق الاهداف التالية :-

- ٠١ تأمين كيان الدولة .
- ٠٢ ضمان الحصول على الموارد الاقتصادية لتوجيهها الى النواحي العسكرية .
- ٠٣ توجيه النشاط الاقتصادي لتعزيز المجهود العسكري (١) .

ثالثا : سياسة التنمية الاقتصادية واهدافها في الحرب .

قبل البدء بشرح السياسات والاهداف التنموية في الحرب ، لا بد من اعطاء فكره واضحه عن حالات الحرب المختلفه التي تواجهها الدول ، والتي تتطلب كل حاله منها سياسات واهداف معينه تتلائم معها .

ان مرونة الاقتصاد بشكل عام ، والسياسات التنموية بشكل خاص ، تسهل وتساعد على مواجهة الحاله الراهنه التي تعيشها الدوله ، لان درجة المرونه ، التي يتمتع بها هيكل الاقتصاد العام هي التي تحدد مدى قدرته على التحول من حاله السلم الى حاله الحرب ، أو أي حاله تقع بينهما .

- ٠١ مراحل الحيسرب .

يمكن التمييز بين اربع مراحل من مراحل الحرب هي :-

(١) الهيشي ، المرجع السابق ، ص ٤٩-٦٩ .
 (٢) محيي الدين ، عمرو : الاقتصاد الاسرائيلي ، (مركز الابحاث الفلسطيني ، جامعه بغداد ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٧٣) .

مرحلة السلام وعدم وجود تهديد محتمل

أ

ان هذه المرحلة هي تعبير عن الحالة الاعتيادية ، ولا تتميز بأى اجراءات استثنائية على المستوى الاقتصادي او السياسى او الاجتماعى ، وتكون فيها نفقات الامن اعتيادية ، تعكس اهداف الدولة في المحافظة على الامن والاستقرار وخلق البيئة الضرورية للنشاطات المختلفة بحيث تجعلها تسير بشكل طبيعي . كما تتصف هذه المرحلة ، بقدره الدولة على المحافظة على أمنها ، من خلال قوة عسكرية نظامية واحتياطية تعطي لأمنها القومي ابعادا دولية والاقليمية . ان مستوى التدخل الحكومي في هذه الحالة ، تحدد ، طبيعة النظام الاقتصادي الذى يتبناه المجتمع ، حيث يحدد هذا النظام ، درجة ومستوى التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد المختلفة . ان طبيعة التهديد ومصدره عادة ما يكون غير واضح المعالم ، وتوقعات الحرب تكون في مستوياتها الدنيا ، أما مستوى التخزين فيكون ضمن الحاجته الاعتيادية .

ب

ب

تتصف هذه المرحلة بظهور واضح لمعالم وشكل التهديد المتوقع ، وتكون امكانية تقدير حجمه ووسائله جيدة . كما تتوفر امكانية لتقدير ما يلزم من قوه لمواجهة هذا التهديد ، مبنية على معرفة القيادة السياسية والعسكرية لقدرات العدو المختلفة . وفي هذه المرحلة تدخل هاتان القادتان ، في مرحلة تقدير موقف فعلي لنوايا العدو ، ووضع الحلول والخطط المناسبة الرئيسية والبدليه لمواجهة لها .

كما تتصف هذه المرحلة بزيادة مستوى التدخل الحكومي في المجالات المختلفة خصوصا " الاقتصادي منها ، وقد تعلن الدولة عن رفع درجة الاستعداد في قواتها المسلحة من جهة ، وعن حالة تعبئه جزئية في نطاق القوه البشرية من جهة اخرى ، وتبدأ الدولة بوضع بعض القوانين والانظمة موضع التطبيق الجزئي ، خصوصا " في مجالات الاستيراد والتصدير والنقل وغيرها من

القطاعات ، كما تعمل الدولة والمنشآت المختلفة على رفع مستوى التخزين لبعض المواد التي يحتمل أن تواجه ضغطاً كبيراً في عملية الطلب والاستهلاك ، أو تلك التي يحتمل أن تنقطع امداداتها فيما لو نشبت الحرب فعلاً .

ان هذه المرحلة ، تتصف بظهور بعض الضغوط على ميزان المدفوعات ، الا انها ليست شديده الى الحد الذي يجبر الدولة على اتخاذ اجراءات ، ووضع انظمه قاسيه في مجال الاستيراد . وبشكل عام تتصف هذه المرحلة بحشد اضافي لجزء معين من المواد الاقتصادية ، وظهور حاجه معينه الى كميات اضافيه من القطع النادره لتمويل حاجات الحرب فيما لو نشبت .

ج . مرحلة الحرب الفعلية .

تتصف هذه المرحلة بوضوح كامل في عملية الاختيار بين تحقيق النصر ، وبين الهزيمة وانهايار النظام الاجتماعي . كما انها تتميز بتدخل مركز من قبل الحكومه في معظم المجالات ، نتيجة لطبيعة المرحلة التي تعيشها الامم والتي تنطوي على الامور الهامه التاليه :-

- ١- الحاجه الى قوات ضخمة على المستوى المادي والبشري ، يعتمد على درجة الخطر الداهم ومستوى الخسائر الناجمه عنه .
- ٢- التدمير الهائل الذي يحدث للوسائل القتاليه ، والمنشآت الاقتصاديه ، وعناصر البنيه التحتيه ، واستنزاف المخزون ، والحاجه الى سرعة مواجهتها .
- ٣- مشاكل حشد الموارد وتوجيهها بالطريقه الصحيحه .
- ٤- الحاجه الى تطبيق بعض القوانين والتشعيرات ، مثل قانون التجنيد الاجباري ، وتعليمات تنظيم العمليات

الاقتصاديه والاشراف عليها اشرافا " مركزيا " ، وظهور بعض
الظواهر غير الاعتياديه مثل السوق السوداء ، والتخمس
والحاجه الى مواجهتها .

في هذه المرحله تشتد الحاجه الى زياده الاستيراد ، نتيجة للاستهلاك
الكبير والتدمير الهائل لوسائل القتال والمنشآت وعوامل البنيه التحتيه ،
ما يولد ضغطا " كبيرا " على ميزان المدفوعات ، وتصبح الحاجه الى تقنين
الاستيراد ، واقتصراره على السلع الاستراتيجيه وتلك الضروريه لاستمرار
عملية الصمود ، على درجه عاليه من الاعميه .

يلعب شكل ومرونه النظام الاقتصادي دورا فعالا في تبسيط او
عرقلة الاجراءات المتخذة ، من قبل الدوله لمواجهة هذه الحاله ، ويعتقد
الكثير من الخبراء ، أن النظام الاقتصادي المركزي اقدر على التحول
من حالة السلم الى حالة الحرب ، ويسهل عمل الجهاز السياسي ، ويساعد
في عملية التنظيم والتوجيه والسيطره (١) .

د . مرحلة ما بعد الحرب .

وهذه المرحله يمكن ان نطلق عليها مرحله اعاده البناء والتنظيم على
مختلف المستويات الاجتماعيه والعسكريه والاقتصاديه . ويتم فيها الالغاء
المتدرج للقوانين والانظمه التي تم تشريعها خلال مرحله الحرب ، وتتصف
بظهور حاجه كبيره الى الموارد الاقتصاديه لمواجهة نتائج الحرب ، وبناء
ما تم تدميره . وتعتبر هذه المرحله بداية عوده متدرجه الى الاوضاع
الطبيعيه او مرحله السلام .

(١) سعاد ، عمر : الحرب على الجبهه الاقتصاديه ، (منشورات الكرمل ، الطبعة الاولى ،

٠٢ دور التنمية في مراحل الحرب

من خلال ما ذكر عن مراحل الحرب السابقة، نلاحظ ان كل مرخلة من هذه المراحل تقتضي سياسة تنموية معينة لمواجهةتها ، وسوف نستشي من الدراسات الحالة الاولى والرابعة ، ونركز اهتمامنا على الحالة الثانية والثالثة كونهما يعكسان حالة الحرب الحقيقيه ، مع اختلاف نسبي في شدة الضغوط التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية .

ان الهدف الاساسي لأي دولة مشتركه في حرب هو تحقيق النصر والمحافظة على أمنها القومي ، وفي هذه الظروف يكون هدف التنمية الاقتصادية مشتقا من الهدف القومي الاعلى ، وهو المساهمة في تحقيق النصر من خلال القيام بواجباتها الرئيسة والتي يعتبر من أهمها ما يلي :

أ . استمرار عملية التنمية بحد ذاتها ، لأن تعطيل هذه العملية يعتبر من اهم اهداف العدو الرئيسة .

ب . توفير مستلزمات الصمود وحاجات المعركة لتحقيق النصر في الحرب القائمة .

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب سياسة تنموية شاملة وقادرة على مواجهة متطلبات ظروف الحرب وتجاوزها بنجاح ، وحتى تكون كذلك ، لا بد لها ان تنطلق من استراتيجية اقتصاديه وضعت اهدافها وتم تنظيمها لتنسجم مع استراتيجية عسكرية تتلائم فيها الاهداف مع الامكانيات الفعلية للدولة . لذلك فان أهم الاعتبارات التي يمكن اخذها في الحسبان عند رسم سياسة تنموية تستخدم ظروف الحرب هي :

أ - سياسة التنمية الاقتصادية في الحرب ، ليست سياسيه وقتيه او اضطراريه املتتها الظروف الحالية ، بل هي امتداد لاستراتيجية اقتصاديه تم وضعها وتخطيطها في مراحل سابقة .

ب - ان هدف التنمية في الحرب ، هو توفير المستلزمات الضرورية .

لصيانة الامن القومي من خلال تطوير هيكل واساليب الانتاج المستخدمة،
والسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق حد ادنى من الاستقلال الاقتصادى.
جـ ان عملية الانتاج هى الوسيله الفعاله في تحويل الموارد الاقتصاديه
الى سلع وخدمات تلبي حاجه الاقتصاد الوطني والقوات المحاربه
وتعويض المجتمع عما يلحق به من دمار، لذا فأن تنشيط وزيادة فعاليه
العليه الانتاجيه يعتبر على درجه عاليه من الاهميه زمن الحرب .

دـ تتطلب حالة الحرب اعاده النظر في ترتيب الاولويات من حيث اقامة
المشاريع والولويات الانتاج ، لذا فان على سياسة التنميه ان تعطى السلع
ذات الارتباط الوثيق بحالة الحرب القائمه اولويه في الانتاج ، مثل
انتاج المعدات العسكريه والذخائر والطرق والمستشفيات وغيرها ،
وذلك من خلال تصنيف هذه السلع الى :-

- ١- سلع استراتيجيه .
- ٢- سلع ضروريه .
- ٣- سلع غير ضروريه او كماليه .

هـ تواجه عملية الاستيراد اثناء الحرب مصاعب مختلفه ، مثل امكانيه
توقعها كليا " او جزئيا " نتيجته لبعض العمليات العسكريه ، مما يؤدى الى
نقص او عدم توفر الكثير من المواد المختلفه الضروريه ، لذلك فأن على
سياسة التنميه الاقتصاديه التركيز على الامور التاليه :

- ١- الموارد الاقتصاديه المحليه ، والاستخدام الأمثل لها .
- ٢- اساليب الترشيد الاقتصادى ، سواء من جانب استهلاك السلع
والخدمات ، او من جانب استخدام الموارد الاقتصاديه فى العمليه
الانتاجيه .
- ٣- الاعتماد على قاعده صناعيه متنوعه .
- ٤- تنوع مصادر الاستيراد .
- ٥- خطة تخزين استراتيجي .
- ٦- الاستفاده من عنصر الابداع البشرى

- و- تواجه ميزان المدفوعات خلال فترة الحرب ضغوطا "كبيرة" ، لذلك فإن على سياسة التنمية الاقتصادية ان تهدف الى تحقيق ما يلي :-
- ٠١ تشييط الصناعات التصديرية وتشجيعها ، خصوصا "تلك الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية المتوفرة .
 - ٠٢ تبني سياسة احلال الواردات على نطاق واسع صناعيا وزراعيا .
 - ٠٣ اعادة ترتيب اولويات الاستيراد ، واقتصارها على السلع ذات الارتباط الوثيق بحالة الحرب وتعزير الصمود .
 - ٠٤ اعادة توزيع الموارد الاقتصادية المحلية على المنشآت والمصانع ، بحيث تعطى المنشآت التي يرتبط انتاجها بخدمة متطلبات المعركة اولوية الحصول على هذه الموارد .
 - ٠٥ الاهتمام باعمال الصيانة ، ومحاولة الحصول على الفائده القصوى من المعدات والمكانن المتوفرة .
 - ٠٦ اعادة النظر بسياسات توسيع المشروعات ، والاعمال الانشائية والعمل على تأجيلها او الغائها ان امكن .
 - ٠٧ توجيه الاستثمار الى المشروعات الانتاجية التي تساهم في صمود القوات المسلحة والمواطنين ، سواء كانت مشروعات صناعية ام زراعية .

رابعاً : دور القطاع العام والقطاع الخاص في اوقات الحرب *

ان حالة الحرب تتطلب من كافة قطاعات المجتمع المساهمة الفعالة لتحقيق النصر في المعركة ، وحتى تستطيع القيام بذلك لا بد لها وأن تكون قادره على التكيف مع واقع الظروف الجديده من اجل الاستمرار في توفير مستلزمات الصمود ، وان قدرة القطاعات المختلفه على القيام بعملية التكيف هي التي تحدد مستوى المساهمة التي تستطيع تقديمها . لأنه وكما هو معروف فإن الحرب تجلب معها متغيرات متعددة تؤثر على اهداف وادوار القطاعات الاقتصادية ، وتجبرها في كثير من الاحيان على تعديل اساليب وطرق ادائها . وحتى تستطيع القطاعات الاقتصادية الاستمرار في القيام بواجباتها في ظل الظروف والمتغيرات الجديده ، لا بد لها وان تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :-

١ النظر الى الحرب على انها ليست حاله استثنائية بل حاله متوقعه الحدوث ، وأن ظروف السلم التي تعيشها الامم هي حالة من حالات الحرب الكامنه . أن هذه النظرة تجعل المنشآت الاقتصادية غير معرضه للوقوع تحت تأثير المفاجأة الكامله عند نشوب الحرب ، وتضعها تحت درجه معينه من درجات الاستعداد لمواجهة اي ظرف جديد .

٢ الحرب تعكس وضعاً اقتصادياً تقشفاً على مختلف الصعد ، سواء من جانب الانتاج او الاستهلاك ، وأن التكيف مع هذا الوضع يعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق النصر في المعركة .

ان الإدراك السليم لهذه الاعتبارات يساعد على التخفيف من حدة التأثيرات المختلفه التي تنتج عن حالة الحرب ، كما تسهل مهمة القطاعين العام والخاص ، وتعطيهم فرصة افضل للمساهمة في الحرب وادارة شؤونها ، وحتى نستطيع التعرف على ادوار هذه القطاعات ، نجد انه من الضروري بحثها بالتفصيل على النحو التالي :-

أ . دور الدوله *

تتطلب حالة الحرب الفعلية التي تواجه المجتمعات ، تبدلاً ولو مؤقتاً في الادوار والمهام التي تضطلع بها الدوله ، حيث تحل عليها ظروف الحرب

ان تتدخل على نطاق واسع في مختلف نشاطات ومرافق الحياه ، ولا شك بأن هناك اسباب منطقيه تستدعي هذا التدخل ، فالدوله قد تواجه في ظروف الحرب بعض المشكلات الرئيسيه التاليه :-

- أ • ترتيب اولويات المجتمع وقطاع الانتاج .
- ب • ترشيد الاستهلاك ، ومواجهه الظواهر الاقتصاديه الطارئه ، كالتضخم ، والسوق السوداء وغيرها .
- ج • تخصيص الموارد وتنظيم المخزون وادامته .
- د • تنظيم عملية الاستيراد والتصدير .
- هـ • تنظيم قطاع النقل وضمان انسياب السلع وعناصر الانتاج الى مختلف فروع الاقتصاد الوطني .
- و • حشد الموارد للمجهود الحربي .

ان هذه المشكلات وغيرها والتي تعترض سبيل الدوله زمن الحرب تحتاج الى الكثير من الاجراءات الحازمه لمواجهتها ، واهم هذه الاجراءات :-

- أ • تدخل الدوله على نطاق واسع .
- ب • وجود جهاز ادارى كفوء وقادر على التعامل مع هذه المشكلات وتنظيمها .
- ج • سن بعض القوانين والتشريعات التي يعتقد بأنها تساهم في حل هذه المشكلات .

ان مدى نجاح الاجراءات المتخذة من قبل الدوله زمن الحرب ، يعتمد الى حد بعيد على الامور التاليه :-

- أ • طبيعة النظام الاقتصادى ،
 - ب • مستوى ودرجة التخطيط والاستعداد السابق .
 - ج • درجة المرونه التي يتمتع بها هيكل الاقتصاد .
- لذلك فانه كلما كان هناك استعداد مسبق للحرب ، وهيكل اقتصادى مرن قادر على التكيف مع ظروف هذه الحرب ، كلما كان هناك امكانيه اكبر لنجاح الاجراءات المتخذة من قبل الدوله ، وبالتالي امكانيه افضل لتجاوز هذه المشكلات ، علماً

بأن أغلب الاجراءات المتخذة زمن الحرب لتنفيذ سياسات الدوله يعتمد على الاسلوب القسرى ، الا أن هناك من يعتقد بأن الاعتماد على وعى المواطن ، ومدى ادراكه لخطورة المرحلة الراهنة ، وقناعته بالمساهمة الفعالة والايجابيه فيها ، ووضعه لمصلحة الوطن فوق الاعتبارات الشخصيه ، ربما تؤدي الى نتائج أكثر ايجابيه من الاسلوب القسرى (١) .

٢ . دور القطاع الخاص .

تمارس المنشآت والمؤسسات الاقتصادية في مختلف الظروف دورا " حيويا " على الصعيد الاقتصادي ، وأن نجاحها في القيام بدورها هذا يعتبر مطلباً قومياً " هاما " سواء في وقت السلم او في وقت الحرب ، حيث تعتبر ركيزه اساسه في عملية التنمية والبناء الاجتماعي . الا ان دورها هذا يزداد خطوره في ظروف الحرب ، نتيجة لما تجلبه هذه الحرب معها من متغيرات كثيره ، تضع همسه المؤسسات امام تحديات جديده وصعبه في بعض الاحيان ، وتؤثر تأثيـرا مباشرا " على ادوارها واهدافها ، فعلى سبيل المثال ، قد تتعرض هذه المنشآت للتدمير الكلي او الجزئي من قبل العدو كونها تمثل أحد الاهداف الرئيسيه له ، او قد تواجه هذه المؤسسات نقصا " في الطاقة البشريه او المعدات ، كما قد تواجه نقصا " في المواد الأولية او الوسيطة التي تدخل في عملية الانتاج ، لذلك فإن قدرتها على مواجهه هذه الظروف ، هي التي تحدد مدى نجاح هذه المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في اداء واجباتها القوميه . ان استمرار عمل المؤسسات الاقتصادية في وقت الحرب منوط بقدرتها على التكيف مع هذه الظروف ، وبساعدها على ذلك التعاون والتنسيق المتكامل مع القطاع العام لتجاوز بعض المشكلات التي تعترض سبيلها ، حيث تواجه المؤسسات في مثل هذه الظروف مهاما " جديده ، اضافة الى مهماتها الاعتياديه التي تقوم بها وقت السلم .

(١) اقتصاد الحرب - تجربة القطر العراقي الشقيق ، (منشورات كلية الاداره والاقتصاد

بجامعة البصره - العدد (١) ، ١٩٨١ ، ص ٧) .

ان المهام الجديدة الملقاه على عاتق المؤسسات وقت الحرب تدعوها لأن تخرج عن نطاق نشاطاتها الاعتيادية وقت السلم ، وجعل هذه النشاطات أكثر فعالية وتلائم " مع الظروف الجديدة ، فإذا كانت مهمتها وقت السلم المساهمة الايجابية في البناء الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هذا يصبح ليس كافياً " وقت الحرب ، حيث يتوجب على هذه المؤسسات بالانخراط الى ذلك ، المساهمة في تعويض الانحرار والخسائر التي تلحق بها وببالمجتمع ، كما يتوجب عليها زيادة مساهمتها في خدمة اغراض القوات المسلحة لدعم صمودها في المعركة بشكل فعال .

مما سبق يمكن ان نميز بين شكلين من المهام المنوطه بالمؤسسات الاقتصادية هـا :-

أ . مهمات التنمية الاقتصادية بالاعتيادية .

ب . مهمات طارئه تفرضها حالة الحرب .

وحتى تستطيع هذه المؤسسات القيام بهذه المهام وتحقيق النجاح ، لا بد لها من مواجهة المشكلات الناجمه عن حالة الحرب بحزم واصرار ، ولهذا سيكون من المفيد لها اخذ الاعتبار التالى في سياساتها الانتاجيه والخدميه .

أ . وجود خطط طوارئ لدى المؤسسات يتم وضعها وقت السلم ويتم

تطبيقها وقت الحرب ، لغرض مواجهة المشكلات الناجمه عن هذه الحالة .

ب . ان وجود خطط طوارئ لا تكفي لأن تولى المؤسسات ادوارها بشكل

تام ، بل لا بد لها من مراجعة وتقييم العديد من السياسات والاسباب

الاداريه والانتاجيه التي كانت تتبناها وقت السلم ، ومحاوله ملائمتها مع

الظروف الجديده . لأن هذه السياسات ربما تصبح بدون جدوى زمن الحرب ،

وان اعاده النظر بالامور السابقه يصبح امراً محتوماً .

ج . تتصف حالة الحرب بالغموض سواء من حيث تطوراتها ، او نتائجها ،

ولذلك يصبح لعملية التنبؤ اهمية كبيره ، وهذا ما يدعو الى أن تقوم

المؤسسات باعادة ترتيب اوضاعها ونشاطاتها بصورة مستمره تتلائم مع تطورات الحرب . وان العمل على ايجاد البدائل المناسبه يساعدها على استمرار قيامها بدورها بالشكل المناسب ، حيث يمكن ان تواجه هذه المؤسسات نقصا في القوى البشريه او في المعدات والمواد الاولييه .

د . ان المؤسسات الاقتصاديه بشكل عام ستكون هدفا للتدمير من قبل العدو اثناء الحرب ، وخصوصا تلك المؤسسات التي يعرف العدو أنها تساهم بدور كبير في المعركه ، لذا فان على هذه المؤسسات عدم اعطاء العدو الفرصه لتحقيق اغراضه وايقانها عن القيام بواجباتها ، وذلك من خلال ما تتخذه من اجراءات امنييه او تنظيميه تساعد في المحافظه على المسواد والافراد العاملين لديها .

هـ . انه وحتى تستطيع المؤسسات التكيف مع الظروف الجديده ، لا بد لها من تجاوز بعض الاجراءات الاداريه الروتينييه ، والتي تعيق من سرعة استجابتها للمتغيرات الكثيره والطارئه في حالة الحرب .

ان اخذ هذه الاعتبارات في الحسبان من قبل المؤسسات ، لا شك بأنه يساعدها على تجاوز بعض المصاعب التي تعترضها ، وتسهل مهمتها للقيام بواجباتها الاساسييه .

٣ . دور الفرد

خلق الله الانسان وميزه عن سائر مخلوقاته ، بما وهبه من قدرات عقلييه وجسميه تساعد على القيام بواجباته التي خلقه سبحانه . ومن اجلها ، وتمكنه من مواجهه المصاعب التي تحول بينه وبين تحقيقها . ومن هذا المنطلق يعتبر الانسان هو أداة الحرب والانتاج في المجتمعات الانسانيه قاطبه ، ومن هذه الحقيقه أخذ اعتباره كأهم عنصر من عناصر مواجهه ، فتراه يدخل الحرب ويجند لها امكانياته ، ويضحى بدمه وماله دفاعا عن عقيدته وشرفه ووطنه ، كما تراه يدخل معركة التثنيه والبناء ليشن حربا ضد الفقر والجهل والمرض ، وهو في كلا المواجهتين يدافع عن حقه في الحياه والعيش

الكريم

ان تحقيق النتائج الايجابية في هذه المواجهات ، ليس من الامور السهلة التي يمكن تحقيقها بيسر ، بل تتطلب انسانا معدا "مستعدا" سليما ، ومسلحا بالعلم والمعرفة وموهلا جسميا ونفسيا "ليكون قادرا" على تحقيق ذلك . وانه بالقدر الذي يتم فيه تأهيله واعداده الاعداد السليم ، بالقدر الذي يستطيع فيه رفق معركة الحرب والتنمية بمختلف اشكال العطاء ، ان هذه المواجهات تتطلب مساهمة جميع افراد المجتمع على مختلف المستويات ، الا ان مستوى مساهمة الفرد في معركة الدفاع عن الوطن او في معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي ، تحددها كثير من الاعتبارات التي يمكن ايجاز اهمها على النحو التالي :-

أ - ايمان الفرد بعدالة القضية التي يحارب من اجلها ، لأن عدم القناعة بها تعكس مساهمة اقل من المستوى المطلوب او المتوقع ، وربما تكون سلبية في بعض الاحيان .

ب - مستوى التفاعل بين القيادة والشعب ، وما تجسده هذه القيادة من آمال وتطلعات حقيقية لابناء الوطن .

ان الحرب تسبب الكثير من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على الانسان ، بسبب ما تجلبه على المجتمع من ويلات وما تحدثه من خسائر مادية وبشرية ، كما ان الانسان في هذه الظروف يكون مستهدفا للحرب تخريب فكري ، يشنها ضده العدو بدون هوادة لزعزعة ثقافته في قيادته وجيشه وزرع بذور اليأس في نفسه ، وذلك بالايحاء له بأن بلده تخوض حربا خاسره لا أمل لها في تحقيق اي نتيجة ايجابية ، وبالتالي هزيمة روح الصمود والاصرار على المواجهة في نفسه .

ان دور الفرد في الحروب والمواجهات هو الاساس في الوصول السلي
نتائج ايجابية ، وان خطورة هذا الدور تحتم الاعداد الجيد والسليم لهذا
الفرد لمساعدته على القيام بدوره الصحيح على اكمل وجه ، معنفدين في ذلك
على ما يلي :-

- أ- الاعداد الجيد والسليم للفرد عقليا وجسميا ونفسيا .
ب- تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الافراد .
ج- اعطاء الافراد حريتهم للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم ومشاركتهم
في صنع القرارات . لان تجاهلهم وقت السلم ، وسلبهم حريتهم ، والتلاعب
بلقمة عيشهم ، تلعب دورا خطيرا في المساهمة بتشكيل قراراتهم
وقت الحرب .
- د- اعطاء عملية التنمية الاقتصادية بعدها الاجتماعي والانساني
والحضاري .
هـ- التوجيه والتثقيف الفكري السليم للفرد والتركيز على البعد الوطني
وزرع حسب التصحيه في النفوس .
من خلال ذلك يمكن للمجتمعات أن تعد ابناءها وتجعلهم مستعدين
دائما للدفاع عن اوطانهم ودرء الخطر عنها .

بما لا شك فيه ان الامن القومي هدف اساسي تسعى مختلف الدول للمحافظة عليه ، ولذا لك نجد هذا تجنبا له من طاقاتها ما يلزم لصيانته من اى عدوان خارجي • مسن هذا المنطلق فان الامن القومي يدخل في مجال اهتمامات الاستراتيجيه القوميه للدولسه ، والتي يعتبر من أحد مهامها الرئيسيه ضمان التوافق السليم بين الاستراتيجيه العسكريه والاقتصاديه والسياسيه •

أن اختيار القيادة العليا للدولة لا يمشى من اشكال الاستراتيجيه هو في الواقع خبارا اقتصاديا ، بالاضافه الى كونه خيارا عسكريا • لان الاستراتيجيه المختاره ، هي التي تحدد مدى التأثير الذي سيلحق بالاقتصاد القومي بشكل عام • ان المشكله الرئيسيه التي تواجه القيادة العليا ، تكمن في تخصيص الموارد الاقتصاديه النادره لاغراض الامن من جهة ، و المحافظه على مستوى معيشي معقول للافراد من جهة اخرى • ومن هنا تظهر اهمية التوافق والتنسيق بين الاستراتيجيه العسكريه والاقتصاديه • حيث يقع على عاتق المخططين مسؤليه تكيف كل من هاتين الاستراتيجيتين مع احتياجات ومتطلبات اخرى •

ان شكل الاستراتيجيه الذي تتبناه الدوله ، بالاضافه الى تأثيره على العوامل الاقتصاديه ، فهو ايضا يؤثر على المنشآت والقطاعات الاقتصاديه المختلفه ، ويدعوها الى احداث تغيير ولو مؤقت في ادوارها واهدافها •

ان مرونة الهيكل الاقتصادي العام ، وكفاءة العمليه التنمويه ، وتكيف القطاعات والمنشآت الاقتصاديه المختلفه مع متطلبات الاستراتيجيه القوميه هي التي تلعب دورا " حاسما " في نجاحها واخراجها الى حيز التنفيذ •

الفصل الثاني

علاقة التنمية الاقتصادية بالدفاع

حاجة التنمية الاقتصادية للأمن والاستقرار .

يعرف الأمن على أنه حالة عدم الشعور بالتهديد ، سواء كان هذا التهديد داخلياً " أم خارجياً " ، بحيث ينتفي في ظلها خوف الإنسان على حياته وماله وعرضه ، ونتيجة لذلك تسير نشاطاته المختلفة بصورتها الطبيعية . وعلى الرغم من أن الشعور بالأمن حاجة معنوية ، إلا أنها على درجة بالغه من الأهمية ، بحيث لا تستقيم الحياة الإنسانية بدونها . ولقد جاء القرآن الكريم مؤكداً " على هذه الحقيقة منذ زمن بعيد ، يقول سبحانه وتعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) صدق الله العظيم (١) . وهكذا يتبين لنا أن حاجة الإنسان للأمن لا تقل عن حاجته للطعام ، وهذا ما يبرر سعيه الدائم لتحقيق هذه الحاجة بمختلف الوسائل .

إن ما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعة ، فالدول مهما كان موقفها من توفير المستوى المعيشي الجيد لشعبها ، إلا أنها جميعاً " وبدون استثناء تهتم بتوفير الأمن من خلال النشاطات العسكرية التي تقوم بها ، والتي تعتبر الوسيلة الفعالة والحقيقية لتوفيره ، وإن ذلك ناتج عن إدراك هذه الدول لحقيقة أساسية مؤداها أن الحرب عبارة عن امتداد للسياسة الدولية ولذلك لا بد لهذه الدول من العمل المستمر لتحسين نفسها ضد هذا الخطر ، من خلال السعي لحيازة القبول اللازم لذلك . وكما هو معروف ، فإن الحرب تشن في ضوء المنافع والتكاليف المترتبة عليها ، وأنه كلما كانت تكاليف الحرب باهضة - وهذا ينمتج عادة عن القوة المتوفرة للمجتمعات التي تشن الحرب ضدها - كلما أدى ذلك إلى تراجع المعتدي عن فكرة شن الحرب وهذا ما يطلق عليه عسكرياً " بالقدره على الردع .

والأمن عبارة عن سلعة عامة Public Good على الدولة أن تسعى جاهداً لتحقيقها إلى الحد الذي تسمح به مواردها الاقتصادية ، وهذا ما يؤكد على العلاقة الإيجابية بين مستوى الأمن المتحقق والموارد الاقتصادية المتوفرة للدولة .

(١) سورة قريش : آية ٤ ، (٣) ، (٤) .

وهذا ما أكدت عليه الكثير من الدراسات التي اجراها عدد من الباحثين الاقتصاديين أمثال لوتز Lots وبرايور Pryor وغيرهم . ففي دراسته اجراها هذا الاخير عام ١٩٦٨ وأكد لها من بعد الباحث الاقتصادي روسيت Russett عام ١٩٧٠ ، وجد بأن هناك علاقة ايجابية بين قيمة الناتج القومي وحصة النفقات العسكرية في هذا الناتج (١) . اما الباحث الاقتصادي لـ لوتز Lots فقد أكد على ما ذهب اليه الباحثان السابقان وقال : ان الانفاق على الامن يكون اكثر عندما تكون موارد وثروات البلد الاقتصاديه أكبر ، لان الزيادة في النفقات العسكريه تصبح ضروره لدفع الطامعين ومنع قيام حركات داخلية تضر بعجلة التنميه . وبذلك يكون لوتز قد أكد على الحقائق التاليه :-

- ٠١ ان الانفاق على الامن على علاقه طرديه مع ثروات وموارد الدوله ، بمعنى ان الانفاق على الامن يكون اكثر عندما تكون ثروات الدوله أكبر ، وهذه الحقيقه يؤكد لها فعلا " ما حصل في دول الخليج بعد ارتفاع اسعار النفط في اوائل عقد السبعينات ، حيث اصبحت هذه الدول عام ١٩٨٢ من اكثر دول المنطقه انفاقا " على التسليح .
- ٠٢ اهمية الامن والاستقرار للتنميه الاقتصاديه ، وقد أكد على ما ذهب اليه لوتز ، الجنرال الكسندر هيج عام ١٩٧٦ وكان وقتها رئيسا " لاركان حلف شمال الاطلسي واصبح فيما بعد وزيرا " للخارجيه الامريكيه ، حين قال : بأن التوقع بشفاة الاقتصاد الاوربي من ركوده الذي حصل سنه ١٩٧٣ أمر غير وارد ما لم تضمن هذه الدول أمنها من أى تهديد خارجي (٢) .
- ٠٣ الحقيقه الثالثه التي أكد لها لوتز هي : أن عدم الاستقرار وقيلام الثروات والحركات الداخليه تضر بعجلة النمو الاقتصادى . وان حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الاردن عام ١٩٧٠ التو أكد على ما ذهب اليه لوتز ، فقد بلغ

Kennedy, Gavin: Defense economics, (1st published, (١)
Martins Press, New York, 1983, P29).

Deger, saadet and west, Robert: Defence security and (٢)
Development, (Frances
Printer, London).

حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عام ١٩٦٩ حوالي (٤ و ٨٣) مليون دينار بالأسعار الجارية ، انخفض مستوى هذا الإنتاج الى حوالي (٤ و ١٧٤) مليون دينار سنة ١٩٧٠ ، أي بانخفاض مقداره تسعة ملايين دينار ، وهذا يعادل ما نسبته ٥% من حجم الناتج المحلي الإجمالي . أما في مجال الاستثمار فقد كان حجم الاستثمارات في الأردن سنة ١٩٦٩ حوالي (٩ و ٣٩) مليون دينار ، أي ما نسبته حوالي ٢١ و ٦% من الناتج المحلي الإجمالي ، انخفض حجم هذه الاستثمارات سنة ١٩٧٠ الى حوالي (٢٢ و ٢) مليون دينار ، أي بنسبة انخفاض مقداره ٤٥% عن حجم استثمارات سنة ١٩٦٩ .

لقد ناقش الباحث الاقتصادي ادولف واجنر Adolf Wagner العلاقة بين حجم الانفاق العام ومستوى التنمية الاقتصادية على اعتبار أن الامن هو سلعة عامة فقال : ان الانفاق العام يقسم الى مجموعتين هما : الأمن والرفاه الاجتماعي ، وان نفقات الامن تميل الى الازدياد مع ازدياد معدل النمو الاقتصادي في الدولة ، بمعنى ان العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى الانفاق الأمني هي علاقة طردية (١) . الا ان مستوى الانفاق العسكري لا بد له وأن يتناسب مع مستوى التهديد المحتمل على الرغم مما تشكله العوامل الاقتصادية من قيود على ذلك ، لان وجود فجوة بين المستوى الأمني المتوقع والتهديد المحتمل ربما يؤدي الى عدم وجود استقرار سياسي ، وهذا ما يقلص في كثير من الاحيان دور الانظمة السياسي القائم ، بحث تشعر بأنها مجبره على الانفاق العسكري لتحقيق الامن المطلوب حتى ولو كان ذلك يوتر سلبيا على الموارد الموجهة للتنمية الاقتصادية ، وبهذا الشكل يصبح الانفاق العسكري ذا مضمون أبعد من المضمون الاقتصادي ، ويصبح مرتبطا بالعملية السياسي والاجتماعية الى حدود بعيدة .

على الصعيد الاقتصادي فإن انخفاض مستوى الامن يترتب عليه مشكلات متعددة

(١) K, David, Whynes: The Economics of Third World military Expenditure; (First published, The macmillan press LTD, 1976, P 34) .

من اهمها :-

- ٠١ تباطؤ العملية الانتاجية .
- ٠٢ رفع درجة المخاطره امام المستثمرين .
- ٠٣ هروب رؤوس الاموال المحليه الى الخارج .
- ٠٤ عدم تشجيع رؤوس الاموال الاجنبيه على الدخول الى البلد .
- ٠٥ الحاق الاذى ببعض القطاعات الاقتصاديه ، مثل قطاع السياحه على سبيل المثال .

هذه المشكلات وغيرها لا شك بانها تعود بالضرر على الاقتصاد القومي للدوله ، وتصبح الحاجه الى وجود قوات مسلحه من الامور الحيويه ، لانها تعتبر الوسيله الفعاله القادره على تحقيق الامن والاستقرار وحمايه النظام الاجتماعى من اى تهديد خارجي ، ليس هذا فحسب ، وانما يمكن لهذه القوات ايضا " ان تحقق طبيعته امنيته اخرى خصوصا " في دول العالم الثالث ، حيث يمكن توجيه هذه القوه بصوره مباشره او غير مباشره الى اخماد الثورات والاضرابات الداخليه المنظمه ، مما يعود في المدى البعيد على الاقتصاد القومي بفائده كبيره ، لان اخماد الحركات العماليه المنظمه يساعد على استمرار العمليه الانتاجيه بدون تشويش ، ويمنع من توقفها في كثير من المنشآت ، يضاف الى ذلك ان هذه القوه يمكن توجيهها ضد الحركات العماليه لمنعها من تحقيق أية مكاسب اقتصاديه من اصحاب العمل دون رغبه القياده السياسيه ، واذا استخدم الجيش للقيام بهذا الدور فعلا " ، فانه يمنع بذلك تحقيق أحد اهم اهداف التنميه الاقتصاديه وهو عدالة التوزيع للمكتسبات الاقتصاديه بين افراد المجتمع .

مما تقدم يمكن القول بأن العلاقه بين التنميه الاقتصاديه والامن هي علاقته اساسيه ، وأن القوات المسلحه هي الاداء الفعاله والحقيقيه القادره على توفير هذا الامن ومواجهه التهديدات الخارجيه والداخليه .

ثانيا : مساهمة التنمية الاقتصادية في الانفاق العسكري في الاردن ، ومصر ، واسرائيل .

١٠ تعريف الانفاق العسكري .

قبل البدء بدراسة الانفاق العسكري بشكل موسع وشامل ، نجد انه لا بد لنا من ايجاد تعريف واضح لهذا المفهوم الذي اختلف حول تعريفه العديد من الباحثين الاقتصاديين والمعاهد العسكرية والوكالات الدولية المختصة . ويرى بعض الباحثين أن هدف الباحث من وراء دراسة الانفاق العسكري هو الذي يحدد تعريف هذا المفهوم . فاذا كان الهدف دراسة أثر الانفاق العسكري على ميزان المدفوعات مثلا يكون تعريف الانفاق العسكري ضمن اطار ضيق ، اما اذا كان الهدف دراسة أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية فلا بد للباحث أن يأخذ مفهوم الانفاق العسكري بضمون أوسع (١) . ولم يتوقف هذا الاختلاف على الباحثين فحسب ، بل تعدى ذلك الى المعاهد والوكالات الدولية المختصة . فنجد مثلا ان المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن قد عرف الانفاق العسكري :
(بانه عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنه) (٢) . بينما عرف معهد ستوكهولم الدولي لبحاث السلام الانفاق العسكري : (بانه عبارة عن معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجيه) . وهو بهذا التعريف لا يختلف كثيرا عن التعريف السابق .

اما اشمل تعريف للانفاق العسكري حسب رأى معهد ستوكهولم الدولي لبحاث السلام ، فهو التعريف الذي تم وضعه من قبل صندوق النقد الدولي في كتابه السنوي الخاص بدراسة الاوضاع الماليه الحكوميه في دول العالم ، حيث عرف الانفاق العسكري على انه :
(عبارة عن مجمل الانفاق ، سواء ما يدرج في بند الدفاع او ما يدرج في بنود أخسرى والمرصوده للمحافظة على القوات المسلحه بما في ذلك المشتريات العسكريه من الذخائر والمعدات ، ومن نعمتها تخزين اصناف منجزه الصنع - على الا تحسب المواد الاولييه - الصناعيه المطلوبه لانتاجها - وكذلك المرصوده للانشاءات العسكريه والتعبئه والتدريب

(١) صبرى ، عبد الرحمن حسن : أثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، (الطبعه الاولى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥٠) .

(٢) البطل ، يولا : الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاما ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢) .

والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء واسكان العسكريين وتأمين رواتبهم بالاضافه الى
الطبايه وخدمات اخرى ، كما تشمل النفقات الاستثماريه لتوفير مقار سكن لاسر العسكريين
والانفاق على المدارس العسكريه ونفقات البحث والتطوير التي تخدم اساسا لاغراض الدفاع،
وتضم القوات المسلحه منظمات شبه عسكريه ، كالدرك وقوى الامن وحرس الحدود . كما
يقع ضمن هذه الفئة الانفاق الهادف الى تعزيز الخدمات العامه بقصد تلبية حالات طوارئ
الحرب وتدريب موظفي الدفاع المدني وشراء معدات وتجهيزات لهذه الاغراض . كما يضاف
الى الانفاق المساعد ، العسكريه الخارجيه والمساعده في تمويل المنظمات العسكريه الدوليه
والتحالفات . يستثنى من هذا ، الانفاق على اغراض غير عسكريه وان كان ينفذ من قبل
وزارة الدفاع ، واية مدفوعات وخدمات مقدمه للمحاربين القداماء والعسكريين المتقاعدين (١) .

مما سبق يتضح أن تعريف صندوق النقد الدولي هو أعم وأشمل تعريف ، وسوف نأخذ
به لأغراض البحث موضع الدراسة . الا ان الباحث يخالف هذا التعريف في الفقرة التي
تقول (. . . كما يضاف الى الانفاق المساعد العسكريه الخارجيه . . .) . ويسرى
ان هذه الفقرة لو كانت على النحو التالي : (. . . كما يضاف الى الانفاق ما تساهم
به المساعدات الاقتصاديه الخارجيه . . .) لأصبح التعريف أكثر دقه .

ان الاسباب التي جعلت الباحث يخالف هذا النص هي :-

٠١ ان كثيرا من الدول لا تستلم مساعدات عسكريه خارجيه ، وتستلم مساعدات اقتصاديه
خارجيه ، وأن هذه المساعدات تسمح للدول المستلمه لها ان تخصص موارد اقتصاديه
محليه أكبر للانفاق العسكري ، وبصوره غير مباشره تكون المساعدات الخارجيه قد
ساهمت في زيادة الانفاق العسكري .

٠٢ هناك كثير من الدول التي تستلم مساعدات عسكريه خارجيه لا تنفق هذه المساعدات
جميعها في الجانب العسكري ، وهكذا فان اعتبارها انفاقا عسكريا فيه شيء من عدم
الدقه ، يضاف الى ذلك ان استلام المساعدات العسكريه الخارجيه من الدول الصريحه

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٩٣ .

يعطي الدولة المستلمه قدره على تخفيض نسبة معينه من انفاقها العسكري الخاسر وتحويله الى القطاع المدني وبذلك تكون المساعدة العسكريه الخارجيه قد ساهمت بطريقه غير مباشره في دعم الاقتصاد القومي بشكل عام .

٠٢ . اسباب نمو الانفاق العسكري .

ان الدول التي تخسر الحروب لم تنفق على جيوشها ما فيه الكفايه ، ولم تكن استراتيجيتها في مستوى التهديد المحتمل قبل خسارة الحرب ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الانفاق العسكري ليس غايه في حد ذاته بقدره ، هو مدخل Input في العمليه الانتاجيه الدفاعيه يشبه اي مدخل آخر في اي عمليه انتاجيه أخرى ، مثل استخدام المياه لانتاج الطاقة .

ان الانفاق العسكري على الرغم من اهميته الامنيه للدول ، الا انه من الواجب القول ان هذا الإنفاق لم يعد يقتصر على اغراض الضرورات الامنيه ، بل لا بد من الاعتراف بظهور اعتبارات اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه اخرى تقتضي زياده هذا الانفاق ، وان اهم هذه الاعتبارات يمكن ايجازها على النحو التالي :-

أ . الاعتبارات الاقتصادية بالبحه

كثيرا ما تواجه بعض الدول مشكلات اقتصاديه مختلفه ، مثل تضيق نطاق السوق ، والتطور البطيء في القطاع الاقتصادي المدني ، وضعف قدرة الاقتصاد الاستيعابيه وغيرها من المشكلات التي تسبب في حدوث انعكاسات سلبيه على الصعيد الاقتصادي العام . لذلك فان هذه الدول تسعى جاهده لحل مثل هذه المشكلات ، وان احد هذه الحلول التي قد تلجأ اليه الدول هو زياده الانفاق العسكري من أجل زياده حجم الطلب على الموارد الاقتصاديه وعلى منتجات القطاع المدني ، بحيث تجد الموارد المعطله وفائض السلع المنتجه في القطاع المدني طلبا كافيا يساعدها على التطور والنمو .

ب . الامن والحاجات الاستراتيجيه .

ان نمو القطاع العسكري بشكل عام تحدده عناصر الاستراتيجيه والحرب ، ولذلك فان الاحتياجات الاستراتيجيه هي التي تحدد مستوى نمو النفقات العسكريه وقد سبق

وأن اوضحنا ما يترتب على تبني الدولة لاستراتيجيه معينه من ضغوط على الاقتصاد القومي ، فالاستراتيجية الهجوميه مثلا " تحتاج الى وسائل قتاليه معينه يحتاج توفيرها الى نفقات عسكريه اكبر من تلك التي تحتاجها استراتيجيه دفاعيه ، ليس هذا فحسب ، بل ان تبني الدولة لاستراتيجيه هجوميه لا تؤثر فقط على نفقاتها العسكريه ، بل تمتد لتؤثر على الانفاق العسكري في بعض الدول الاخرى ، فعلى سبيل المثال كان لاستراتيجيه اسرائيل العدوانييه أثرا " كبيرا " على النمو المتسارع في حجم الانفاق العسكري للدول العربيه المعنيه .

ج . السيطرة على الوضع الداخلي .

ان للجيش في دول العالم الثالث ، دورا هاما في عمليات السيطرة على الوضع الداخلي ، حيث تمارس هذه الجيوش عمليات قمع وكبت حريات الشعوب والغاء دورها بشكل يكاد أن يكون شبه تام . وقد أكد على هذه الحقيقه الباحث الاقتصادي بول باران Paul Baran في دراسته أجراها على بعض دول العالم الثالث ، حيث وجد أن الجيوش التي تنشأ في هذه الدول لا تنشأ خوفا من تهديد او عدوان خارجي فقط ، وانما تمارس دورها في الداخل للتأثير على الشعوب ، وتحاول الانظامه المختلفه خلق جو من الخطمر يمكن ايجاده واعادة ايجاده باستمرار لتبرير انفاقها العسكري المتزايد (١) .

د . سباق التسليح .

ان النزاعات الاقليميه ، تلعب دورا كبيرا في زيادة نفقات التسليح ، حيث أن هذه النزاعات تسبب دخول الدول في مرحله سباق تسليح ، وأن هذه العمليه تعني بمفهوم التكلفة الاقتصاديه ثمننا أعلى ، بسبب الاقبال المتزايد على شراء الاسلحه المتطوره باهضه الثمن والتكاليف ، وأن الحصول على الاسلحه من خلال هذا الوضع يعطي فرصه للدول المصنعه للسلاح للحصول على أفضل ثمن ممكن ، حيث تخدم عمليه سباق التسليح الطرف المصدر في عمليه التبادل التجاري العسكري اكثر من الطرف المستورد .

ان دخول الدول العربيه واسرائيل في حالة سباق التسلح قد كلف هذه الدول كثيرا " ، وأدى الى تزايد انفاقها العسكري ، فقد جاء في احصائيات الوكالة الامريكيه للتحكم في السلاح ونزعه ، أن حالة سباق التسلح والنزاع القائم بين الدول العربيه واسرائيل جعلت سوريا تستورد ما قيمته ٨٣ و ١٠ مليار دولار في الفتره الواقعه ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بينما استوردت الأردن ما قيمته ٤ و ٣ مليار دولار ، واستوردت مصر ما قيمته ٧ و ١٢ مليار دولار ، واستوردت اسرائيل ما قيمته ٧ و ٣ مليار دولار خلال نفس الفتره (١) ان هذه الاقام تظهر بمالابدع مجالا للشك الدور الذي تلعبه عملية سباق التسلح في زيادة الانفاق العسكري .

هـ : سيطرة العسكريين والاهتمام المستمر بالقوات المسلحه .

ان للعسكريين دورا " واضحا " في السيطرة على كثير من الانظمة السياسيه فسي دول العالم الثالث ، وأن هذه السيطرة تتسبب في زيادة النفوذ السياسي للجيش داخل الخريطه السياسيه ، وهذا الوضع كثيرا ما يؤدي الى اعاقه أى محاوله للحد من زيادة الانفاق العسكري ، لان زيادة الانفاق تعتبر من الوسائل الرئيسيه الذى يعتمدها العسكريون في تدعيم نظامهم السياسي ، وأن ما يساعد هم على هذا التوجه وجود مجموعات اخرى مؤازره لهم تتمثل في الجماعات المسيطره على رأس المال والانتاج والذى يشكل جنرالات الجيش نسبة كبيره منهم . كما أن النظرة التي تخص بها شعوب دول العالم الثالث جيوشها تساعد العسكريين في توجهاتهم هذه ، حيث تنظر هذه الشعوب الى جيوشها على اساس انها تجسد رمز العزه الوطنيه والاستقلال والتحرر ، وهى الوسيله الفعاله لحمايتها من أى عدوان خارجي يقع عليها .

و : عوامل اخرى

هناك عوامل متعدده اخرى تساعده بشكل او بآخر في زيادة نمو الانفاق العسكري ، ومن اعم هذه العوامل احتلال اراضي الغير بالقوه ، حيث يلزم الجيوش المحتله للبقاء في هذه الاراضي أعدادا اضافيه من الافراد ، وما يحتاج اليه هؤلاء الافراد من مأكلا وملبس وبناء التحصينات وشق الطرق واهتلاك قطع الغيار وغيره من الحاجات

٣٠ أساليب قياس الانفاق العسكري

يعتبر الانفاق العسكري من المؤشرات الهامة التي تعكس القدرات العسكرية والاقتصاد به للدولة . فاذا نظرنا اليه من جانب كونه مؤشرا للقدره العسكريه ، فان هذه النظرة تنطوي على امكنة تمارسها الدولة لتغيير حجم هذا الانفاق عند اللزوم اعتمادا "على رغبتها في زيادة او خفض هذا الانفاق . أما اذا نظرنا اليه من وجهة النظر الاقتصاديه ، فان ذلك يعني ان دراسة الانفاق العسكري لا تكون لذاتها فقط وانما لكونها مؤشرا " يعكس مستوى مساهمة الاقتصاد في النواحي العسكريه ، كما يعكس الاثار التي يحدثها هذا الانفاق على الاقتصاد القومي في المدى القصير والبعيد .

ان من اهم المشاكل التي تواجه الباحث عند التعرض لعملية قياس الانفاق العسكري ، هي الاختلافات الواضحه بين أرقام النفقات العسكريه من مصدر الى آخر ، وفي كثير من الاحيان في المصدر نفسه ، ونتيجة لذلك ستعتمد هذه الدراسة على احصائيات مختلفه ولاكثر من جهه ، حرصا " على تحقيق نسبة معقوله من الدقه ، وستلجا" عند عرض تطور قيمة الانفاق العسكري الى نسبة هذه الارقام الى مؤشرات أخرى مناسبة ، حتى لا تكسبون الدراسة مجرد عرض للارقام فقط .

انه وخلافا " للطريقه المتبعه في القطاع المدني ، سوف نعتبر الانفاق العسكري ذا الطابع الاستثماري ، مثل بناء المعسكرات والمرافق العسكريه على انه استهلاكا " امنيا " . وهناك عدة وسائل واساليب يمكن أن نقيس بها عبء الانفاق العسكري ومستوى تطوره ، وسوف نأتي على اهمها بايجاز وهي :-

أ٠ ميزانية الدفاع : وهي تعكس نسبة مخصصات الانفاق العسكري من الناتج الاجمالي . ومن حسنات هذه الطريقه أنها تكفينا من اجراء عمليتي قياس نفقات التسليح في جميع الدول . وتعتبر هذه الطريقه وسيله اعتماديه تبنيتها معظم الوكالات والمعاهد الدوليه المختصه .

ب٠ حصة الميزانية العسكريه من الميزانية العامه : كما هو معروف فان الميزانية العامه هي الاداء الرئيسي الذي تمتلكها الدوله والتي تمكنها من التدخل في شؤون

الاقتصاد القومي والتأثير فيه • ومن خلال هذه الميزانية تستطيع الدولة أن تتسازم سياساتها الاقتصادية • كما أن حجم الميزانية العامة يلعب دوراً أساسياً في مدى التأثير الذي تحدثه على مختلف القطاعات الاقتصادية • ويعكس توزيع أبواب الانفاق في الميزانية العامة تفضيلات السلطات السياسية والاقتصاد به وأولوية الانفاق العسكري فسي هذه الميزانية ودرجة التفضيل الممنوحة لهذا القطاع •

ان هذه الوسيلة تعتمد في قياس الانفاق العسكري على وزن هذا الانفاق من حجم الميزانية العامة ، إلا أن عيب هذه الوسيلة يتمثل في كون الميزانية العامة للدولة تنطوي على بنود الديون وخدمة الديون ، فإذا طرحت هذه البنود من هذه الميزانية فسوف نلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق العسكري الى مجمل الانفاق العام (١) .

انه بالإضافة الى هذه المقاييس فان هناك مقاييس اخرى يمكن استخدامها لهذه الغاية ، مثل نسبة الانفاق العسكري من الموارد الصافية ، أو نسبة الانفاق العسكري الاجمالي ناقصاً " الهبات العسكرية من الناتج القومي وغيرها •

اننا سوف نعتد خلال هذا البحث على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر يعكس قدره الاقتصاد به الفعليه للدولة • وسوف نحاول أن نربط به تطور قيمة الانفاق العسكري للوصول الى النتائج المطلوبة •

٤ • التنمية والانفاق العسكري

ان دور التنمية الاقتصادية في دعم برامج الدفاع أمر لا يحتاج الى تأكيد ، حيث تعتبر حجر الزاوية في تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية العليا • وقد سبق أن بينا في الفصل الاول طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والامن القومي ، وفي هذا الجزء سنحاول بيان الدور الفعلي للتنمية وأثرها على تحقيق الامن في كل من الاردن ومصر وإسرائيل ، من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بذلك • إلا انه قبل البدء بهذا التحليل ، نجد أنه لا بد لنا من محاولة التعرف على طبيعة الصراع القائم بين هذه الدول لما لذلك من أثر على سياساتها الاقتصادية بشكل عام •

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٥٥ •

يتصف الصراع العربي الاسرائيلي بأنه صراع طويل الامد ، وان هذا يعني أن اقتصاديات هذه الدول عليها أن تتلائم مع هذا البعد الزمني ، وأن تتبنى استراتيجية اقتصادية طويلة الامد تنسجم مع طبيعة هذا الصراع وتتصف بالقدرة على الاستجابة المرنة للمتغيرات التي يمكن حدوثها ، وهذا يتطلب من الدول المعنية اذا ارادت العمل على تحقيق اهدافها ، أن تتبنى استراتيجية اقتصادية حرب دائمة ، واعتبار ذلك هو الهيكل المناسب لاقتصادها ، وأن أي تحول عنه هو في الواقع تجبير مكتسبات اضافية للعدو .

ان حالة الحرب التي تعيشها الدول الثلاث - على اعتبار اتفاقية كامب ديفيد حدث طارئ لا تنسجم ومعطيات الصراع - هذه الحالة تتصف بكونها سلسله من الحروب تتخلها سلسله من فترات وقف إطلاق النار ، وما يمكن تسميته فترات تحضير لجولة الحرب القادمة ، وهذا يعني أن الاستراتيجية تكون سهلة على مختلف الصعد ، ولا تنطوي على خطط ديماركية معقدة . أما في المجال الاقتصادي فان ذلك يعني امكانية التخطيط - فترات للمراحل القادمة بسهولة ، وأن الدوله تستطيع تحضير نفسها وتجنيد مواردها المتاحة للحرب القادمة بما يتناسب والطبيع المتوقعة له - الحروب (١) .

ان تخصيص الموارد الاقتصادية لأغراض الحرب ، يعني خروج هذه الموارد من استخداماتها المدنية ، وأنه نتيجة للطبيع الاستمراريه التي تتصف بها حالة الحرب بين هذه الدول ، فانها تتطلب أيضا ، استمرارية تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع المدني الى القطاع العسكري ، وبالتالي فان وجود خطط تنمية اقتصاديه فعاله يعتبر ضروره بالغه الاهميه للاقتصاد القومي حتى يستطيع الاستمرار في القيام بواجبه الامني وتلبية حاجات الحرب .

ان الدول التي تعيش في ظل حالة من السلام تعتمد نفقاتها العسكريه على قوة اقتصادها وما يتوفر لهذا الاقتصاد من موارد متاحه ، بينما الدول التي تواجه

Lanir, ZVI : Isreal security Planning in 1980's, (١)
(The Jaff center for strategic studies,
praeger publisher, New York, 1984, P.142) .

حالة الحرب مثل الاردن ومصر واسرائيل ، فان حجم انفاقها العسكري يكون مشتقا من اهدافها القومية ، ومستوى الامن المطلوب تحقيقه ، والنفقات العسكرية للدوله المعاديه ، وهذا ما يلقي بأعباء اضافيه على اقتصادها يدفعها للبحث عن موارد خارجيه .

لقد تم تخصيص موارد اقتصاديه كبيره للانفاق العسكري في الدول الثلاث ، وكان هذا ناتجا " عن طول أمد الصراع التي تخوضه هذه الدول ، ودخولها في مرحله سباق تسلح لا تزال مستمره حتى الآن . فلو نظرنا الى الجدول رقم (٢-١) والذي يبين تطور الانفاق العسكري في الدول الثلاث بالعملات المحليه والاسعار الثابته لسعام ١٩٨٠ لوجدنا ما يلي :-

ان الاردن قد انفق عام ١٩٧٠ حوالي (٩٠ و ٥) مليون دينار أردني على قواته المسلحه وهذا يعادل حوالي ١٧ و ٨ % من الناتج المحلي الاجمالي ، ارتفع هذا الانفاق عام ١٩٧٣ الى حوالي (١٠٩ و ٨) مليون دينار اي بزيادة مقدارها ٢١ % عن انفاق عام ١٩٧٠ وبلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٧ و ٢١ % وبقيت هذه النفقات تتزايد حتى بلغت عام ١٩٨٠ حوالي (١٣٧ و ٢) مليون دينار ، وهذا يعادل حوالي ١٣ و ٨ % من الناتج المحلي الاجمالي أي بنسبة زياده مقدارها ٥٥ % عن نفقات عام ١٩٧٠ ، واستمرت زياده الانفاق هذه حتى بلغت ذروتها عام ١٩٨٦ بحيث أصبحت (١٨٧ و ٤) مليون دينار أي بزيادة مقدارها ١٠٧ % عن نفقات عام ١٩٧٠ .

أما في مصر فقد بلغ الانفاق العسكري عام ١٩٧٠ حوالي (١٣٣٨ و ٨) مليون جنيه مصري وهذا يعادل حوالي ١٥ و ٨ % من انتاجها المحلي الاجمالي ، ارتفعت هذه النفقات لتصل عام ١٩٧٣ الى (٣١١٧ و ١) مليون جنيه أي بزيادة مقدارها ٢٣٣ % عن نفقات عام ١٩٧٠ وهذا يعادل ٣٤ و ١ % من انتاجها المحلي الاجمالي ، الا أن هذه النفقات عادت وأنخفضت عام ١٩٨٠ لتصل الى (٢٤٨٤) مليون جنيه ، واستمر الانخفاض في انفاقها العسكري حتى بلغ أدنى مستوى له عام ١٩٨٦ بحيث وصل الى (٩٣١) مليون جنيه وهذا يعادل ٣ و ٨ % فقط من انتاجها المحلي الاجمالي ، وهذا يساوي ٧٠ % من انفاق عام ١٩٧٠ ، أي أن الانفاق العسكري في مصر قد انخفض في نهاية النصف الاول من

عقد الثمانينات بمقدار الثلث تقريبا " عن انفاقها عام ١٩٧٠ .

أما إسرائيل فقد كان انفاقها العسكري عام ١٩٧٠ حوالي (١٩٣) مليون شيكل جديد * وهذا يعادل ٢٧.٥% من انتاجها المحلي الاجمالي ، ارتفع هذا الانفاق عام ١٩٧٣ ليصل الى (٣٠٨) مليون شيكل جديد أي بزيادة مقدارها ٦٠% تقريبا " عن انفاقها عام ١٩٧٠ ، واستمر هذا التزايد في انفاقها الدفاعي ليصل عام ١٩٨٠ الى (٣١٦) مليون شيكل جديد ، وبالرغم من هذا الانخفاض الا أن هذا الانفاق ظل يزيد عن انفاق عام ١٩٧٠ بحوالي ٤٥% تقريبا " ** .

مما سبق يمكن ملاحظة تزايد الانفاق الدفاعي بالنسبة للأردن خلال الفترة موضع الدراسة . أما في مصر فقد بدأ الانخفاض في انفاقها الدفاعي منذ عام ١٩٧٨ ليصل أدنى مستوى له عام ١٩٨٦ . بينما في إسرائيل فقد بدأ تزيدها " واضحا " في انفاقها العسكري منذ عام ١٩٧٨ ليصل أعلى مستوى له عام ١٩٨٤ بحيث وصل الى حوالي (٣٥٨) مليون شيكل جديد .

بشكل عام يلاحظ أنه كان هناك تزيدها " نسبيا " في الانفاق العسكري للدول الثلاث حتى عام ١٩٧٧ وان اختلفت هذه النسبة من دولة الى أخرى ، الا أنه وبعد هذه الفترة بدأ هناك انخفاضا " نسبيا " في النفقات العسكرية في كل من الأردن ومصر ، وبقيت هذه الانفاق ضمن معدله السنوي العام في إسرائيل ، وهذا ما يجعلنا نؤكد مؤشريين هامين هما :-

- ١ . انخفاض الانفاق العسكري المصري بشكل كبير خصوصا " في نهاية منتصف عقد الثمانينات مما يوحي بتحول واضح في الاقتصاد المصري ونزوعه نحو السلام .
- ٢ . عدم انخفاض نسبة الانفاق العسكري في إسرائيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وهذا عائد الى أكثر من سبب اهمها : ايمان إسرائيل الشديد بالقوة وتبني استراتيجيته

* كل شيكل جديد يساوي (١٠٠٠) شيكل قديم بعد عام ١٩٨٠ ، وكل شيكل قديم يعادل (١٠) ليرات اسرائيليه قبل عام ١٩٨٠ .

** للمقارنة بعمله موحدة للدول الثلاث ، يمكن الرجوع الى الملاحق ، حيث تتضمن قيم النفقات والصادرات والمستوردات العسكرية بالدولار ، مع الاخذ في الاعتبار ان الارقام في هذه الملاحق قد اخذت من مراجع غير تلك التي استخدمت في هذه الرسالة ، مما قد يحدث بعض التضارب بين ارقام الملاحق والارقام التي اعتمدت في هذه الرسالة .

اقتصاد حرب دائمه تخدم اهدافها القوميه الطموحه، يضاف الى ذلك ادراك القادة الاسرائيليين بأن الاتفاقيات الموقعه، او تلك التي ستوقع مستقبلا، لا تعكس رغبة الشعوب العربيه في السلام مع اسرائيل، لذلك لا بد لها من فرض هذا السلام بالقوه.

وحتى نكمل ايضاح ما تساهم به التنبيه في تحقيق البرامج العسكريه في الجدول المعنيه بشكل أو في، نأخذ الجدول رقم (٢-٢) والذي يبين ما يتحملة الاقتصاد الوطني من تكاليف على مستوى الفرد الواحد المستخدم في القوات المسلحه، ومقدار تطور هذه التكاليفه.

لقد بلغت تكلفه الجندي الواحد المستخدم في القوات المسلحه الاردنيه عام ١٩٧٠ حوالي (٨٣٣) ديناراً * بالأسعار الثابته لعام ١٩٨٠، ارتفعت هذه التكاليفه عام ١٩٨٠ لتصل الى (١٢٨٠) ديناراً * أي بزيادة مقدارها ٥٤% عن تكاليف عام ١٩٧٠، وواصلت هذه التكاليفه ارتفاعها الى أن وصلت عام ١٩٨٦ الى حوالي (١٦٨٥) ديناراً * أي بزيادة مقدارها الضعف عن تكلفه عام ١٩٧٠.

أما في مصر فقد بلغت تكلفه الجندي الواحد في القوات المسلحه المصريه عام ١٩٧٠ حوالي (١٤٧١) جنيهاً مصرياً * بالأسعار الثابته لعام ١٩٨٠، ارتفعت هذه التكاليف لتصل عام ١٩٨٠ الى حوالي (٢٦١٢) جنيهاً * أي بزيادة مقدارها ٧٨% عن تكاليف عام ١٩٧٠، إلا أنها بدأت بعد ذلك بالانخفاض الى أن وصلت أدنى مستوى لها عام ١٩٨٦ حيث بلغت حوالي (٦٢٦) جنيهاً * وهذا يعادل فقط ٤٣% من تكاليف عام ١٩٧٠.

أما في اسرائيل فقد بلغت تكلفه الجندي الواحد عام ١٩٧٠ بالأسعار الثابته لعام ١٩٨٠ حوالي (٥٤) شيكل جديد، انخفضت عام ١٩٨٠ الى حوالي (٤٩) شيكل أي ما يعادل ٩١% من تكلفه عام ١٩٧٠، ثم عادت وانخفضت لتصل الى (٣٠٩) شيكل جديد عام ١٩٨٦.

يلاحظ مما سبق أن معدل تكلفه الجندي الواحد في القوات المسلحه الاردنيه في الفتره موضع الدراسه حوالي (١٢٢٢) ديناراً * اردنياً * بالأسعار الثابته لعام

١٩٨٠، بينما بلغت في مصر خلال نفس الفترة حوالي (٢٠٥٧) جنيتها "مصريا" ، وبلغت في اسرائيل حوالي (٥٠) شهيكل جديد .

ان التكاليف الواردة اعلاه ، تعكس العيب الذي يتحملة الاقتصاد بشكل عام والمستوى التنموى المطلوب تحقيقه لدعم هذا المجهود بشكل خاص .

جدول رقم (٢ - ١)

حجم ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وسمر واسرائيل بالمطه المحليه والاسعار الثابته لعام ١٩٨٠

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانفاق العسكري مليون شيكل جديد	الناتج المحلي الاجمالي مليون شيكل جديد	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانفاق العسكري مليون جنيه	الناتج المحلي الاجمالي مليون جنيه	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانفاق العسكري مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	
٢٦,٧	١٧,٤	٦٥	١١,٥	٩٢٨,٣	٨٠٧١,٩	٢٠,٦	١١٦,٦	٥٦٦	١٩٦٩
٢٧,٥	١١,٣	٧٠	١٥,٨	١٣٣٨,٨	٨٤٧٣,٧	١٧,٨	٩٠,٥	٥٠٨,٤	١٩٧٠
٢٢,٩	١٧,٩	٧٨	٢٠,٩	١٨٨١,٧	٩٣٦١,٦	٢٠,٤	١٠٥,٢	٥١٥,٨	١٩٧١
١١,٨	١٧,٢	٨٢	١٩	١٨٢٦,٧	٩٦١٤,٢	٢١,٣	١١٤	٥٣٥,٤	١٩٧٢
٣٣,٩	٣٠,٨	٩١	٣٤,٩	٣١١٧,١	٩١٤١,٩	٢١,٧	١٠٩,٨	٥٠٦,٥	١٩٧٣
٢٥,٩	٢٣,٨	٩٥	٣٦,٥	٣٤٩٩,٧	٩٥٨٨,١	٢٠,٣	٩٧,٥	٤٨٠,٢	١٩٧٤
٢٦,٧	٢٦,٢	٩٨	٣٥,٤	٣٨٨٥,٩	١٠٩٧٧	١٩,٨	١٠٧,٩	٥٤٠,٩	١٩٧٥
٢٧,١	٢٧,١	١٠٠	٢٤,٩	٢٤٩٢,٢	١٠٠٠٨,٨	٢٥,٨	١٦٩,٢	٦٥٥,٧	١٩٧٦
٢٤,٨	٢٥	١٠١	٢٥,١	٣١٨٥	١٢٦٨٩,٣	١٩,٨	١٣٨,١	٦٩٧,٧	١٩٧٧
٢٦	٢٧,٣	١٠٥	١٠,٣	١٤٤٠,٢	١٣٩٨٢,٩	١٦,٢	١٢٩,٨	٨٠١,٣	١٩٧٨
٢٩,٧	٣٢,٤	١٠٩	١٣,٧	٢٠٨١,٤	١٥١٩٢,٨	١٧,٧	١٤٨,١	٨٣٦,٧	١٩٧٩
٢٨,٢	٣١,٦	١١٢	١٤,٧	٢٤٨٤	١٦٨٩٧,٨	١٣,٨	١٣٧,٢	٩٨٤,٣	١٩٨٠
٢٥,٥	٢٩,٨	١١٧	١٠,٥	١٨٢١	١٧٣٤٣	١٣,٧	١٤٨,١	١٠٨١	١٩٨١
٢٤	٢٨,٣	١١٨	١١,٧	٢١٤١,٧	١٨٣٠٥	١٣,٥	١٥٤,٢	١١٤١,٩	١٩٨٢
٢٦,١	٣١,٦	١٢١	١١,٢	٢٢٣٤,٧	١٩٩٥٣	١٣,٨	١٦١,٦	١١٧١	١٩٨٣
٢٨,١	٣٥,٨	١٢٤	١٠,٤	٢١٨٧,٩	٢١٠٢٩	١٣,١	١٥٥,٦	١١٨٨,١	١٩٨٤
٢١,١	٢٧	١٢٨	٥,١	١٣٦٨,٤	٢٣٥٩٣,٨	١٣,٩	١٦٨,٢	١٢١٠,٢	١٩٨٥
٢١	٢٧,١	١٣٣	٣,٨	٩٣١	٢٤٥٠٠,٦	١٥,١	١٨٧,٤	١٢٤١,٢	١٩٨٦

المصدر :

International Monetary, Funds: International Financial Statistics, 1988

(١)

SIPRI: World Military Expenditure 1979-1988. PP.41 - 162

(٢)

جدول رقم (٢ - ٢)

التكلفة الاقتصادية للجندى الواحد في الأردن وصر واسرائيل بالعمله السجله والاسمار الثابته لعام ١٩٨٠

اسرائيل			مصر			الأردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
تكاليف الانفاق على الجندى الواحد بالشكل الجد	عدد افراد القوات المسلحه بالالف	الانفاق العسكري مليون شيكل جديد	تكاليف الانفاق على الجندى الواحد بالجنيه	عدد افراد القوات المسلحه بالالف	الانفاق العسكري مليون جنيه	تكاليف الانفاق على الجندى الواحد بالدينار	عدد افراد القوات المسلحه بالالف	الانفاق العسكري مليون دينار	
٤٧	٣٥٨	١٧و٤	١٠٢٠	٩١٠	٩٢٨و٣	١٠٦٠	١١٠	١١٦و٦	١٩٦٩
٥٤	٣٥٨	١٩و٣	١٤٧١	٩١٠	١٣٣٨و٨	٨٣٣	١١٠	٩٠و٥	١٩٧٠
٥٥	٣٢٨	١٧و٩	١٩٣٤	٩٧٣	١٨٨١و٧	١٠٤٩	١٠٠و٣	١٠٥و٢	١٩٧١
٥٢	٣٠٠	١٧و٢	١٨٦٤	٩٨٠	١٨٢٦و٧	١٠٤٣	١٠٩و٣	١١٤	١٩٧٢
٥٣	٥٨٤و٥	٣٠و٨	٣١٥٥	٩٨٨	٣١١٧و١	٩٧٣	١١٢و٩	١٠٩و٨	١٩٧٣
٣٩	٦١٥	٢٣و٨	٣٥٤٢	٩٨٨	٣٤٩٩و٧	٨٤٩	١١٤و٩	٩٧و٥	١٩٧٤
٤٢	٦٢٥و٥	٢٦و٢	٣٩٣٥	٩٨٧و٥	٣٨٨٥و٩	٨٩١	١٢٠و٢	١٠٧و١	١٩٧٥
٤٣	٦٢٨	٢٧و١	٢٤٧٦	١٠٠٦و٥	٢٤٩٢و٢	١٥٦٨	١٠٧و١	١٦٩و٢	١٩٧٦
٣٩	٦٣٣و٥	٢٥	٣١٥٧	١٠٠٩	٣١٨٥	١٢٨١	١٠٧و٨	١٣٨و١	١٩٧٧
٤٣	٦٣٣و٥	٢٧و٣	١٣٦٠	١٠٥٩	١٤٤٠و٢	١٢٠٣	١٠٧و١	١٢٩و٨	١٩٧٨
٥١	٦٣٥و١	٣٢و٤	١٩٦٥	١٠٥٩	٢٠١١و٤	١٣٨٢	١٠٧و٢	١٤٨و١	١٩٧٩
٤٩	٦٣٩و١	٣١و٦	٢٦١٢	٩٥١	٢٤٨٤	١٢٨٠	١٠٧و٢	١٣٧و٢	١٩٨٠
٤٦	٦٤١و٥	٢٩و٨	١٩١٥	٩٥١	١٨٢١	١٣٠٥	١١٣و٥	١٤٨و١	١٩٨١
٥٦	٥٠٤و٥	٢٨و٣	٢٣١٣	٩٢٦	٢١٤١و٧	١٢٩٨	١١٨و٨	١٥٤و٢	١٩٨٢
٦٣	٥٠٢و٥	٣١و٦	٢٤٢٦	٩٢١	٢٢٣٤و٧	١٤٠٢	١١٥و٣	١٦١و٦	١٩٨٣
٧٦	٤٧٣و٥	٢٥و٨	٢٣٤٢	٩٣٤	٢١٨٧و١	١٢٩٢	١٢٠و٤	١٥٥و٦	١٩٨٤
٥٢	٥١٦و٥	٢٧	١٤٢٠	٩٦٤	١٣٦٨و٤	١٤٤٥	١١٦و٤	١٦٨و٢	١٩٨٥
٣٩	٧٠٧و٥	٢٧و٩	٦٢٦	١٤٨٨	٩٣١	١٦٨٥	١١١و٢	١٨٧و٤	١٩٨٦

المصدر :

The International Institute for strategic Studies (IISS): The military Balance, 1970-1988 (١)

PP.214 - 215 .

ثالثا : توزيع الموارد الاقتصادية النادرة بين متطلبات الامن والتنميه الاقتصاديه في

الاردن ومصر واسرائيل

ان طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي كما سبق وذكرنا ، عبارته عن سلسله من الحروب تخللها سلسله من فترات وقف اطلاق النار او التحضير لجولة حرب قادمه ، ومن خلال فترات التحضير هذه ، فان اصحاب القرار بالنسبه للموارد الاقتصاديه القوميه يولجهمون مشكله توزيع هذه الموارد لتحقيق غرضين اساسيين هما :-

٠١ متطلبات الحرب وجولة المواجهه القادمه .

٠٢ توجيه الموارد توجيها تنمويا الى غايات الانتاج وتشجيع التصدير .

ان توجيه الموارد للانتاج والتصدير والاتفاق العسكري يوجد بينهما ارتباط ايجابي قوي ، بمعنى أن الدوله الاكثر اتفاقا على الانتاج وتشجيع التصدير الان هي الاكثر قدره على الاتفاق الدفاعي مستقبلا ، والعكس ايضا صحيح (١) . لذا نجد انه من الضروره محاوله تحليل هذا الارتباط القائم بين الاتفاق العسكري والمتغيرات الاقتصاديه المختلفه ، من أجل بيان طبيعته هذه العلاقه .

١ .١ الانتاج والدفاع

أ . علاقه الانتاج بالاتفاق العسكري

تتصف دول العالم الثالث بشكل عام بفائز في الايدي العامله ونقص في رأس المال والطلب الكلي ، وهذا يعني ان هناك طاقه اقتصاديه معطله في هذه الدول ، وبالتالي يصبح من الصعب علينا الحكم على طبيعته الاقتصاديه في اقتصاد لا يستخدم جميع موارده المتوفره ، الا أنه في المدى البعيد يمكن توقع حدوث توازن بحيث يصبح الاقتصاد قادرا على استخدام هذه الموارد .

ان مستوى الانتاج هو محصله استخدام رأس المال والعمل ، وان الطلب الكلي يعلب دورا رئيسيا في تحديد هذا المستوى ، وبالتالي مستوى الاستخدام للموارد الاقتصاديه . وانه اذا افترضنا ان عنصر التكنولوجيا ثابت في المدى القصير ،

فان وجود نقص في الطلب يحد من زيادة الانتاج ، بينما ارتفاع مستوى الطلب سوف يؤدي الى زيادة الانتاج نتيجة لزيادة استخدام الموارد لمقابلة الزيادة في الطلب .
ان زيادة الانفاق العسكري يؤثر على حجم الطلب في الاقتصاد بشكل عام ، لأن هذه الزيادة تتوزع على واحد أو اكثر من الجوانب التالية :-

- ١٠ زيادة رواتب وأجور المستخدمين في قطاع القوات المسلحة ، مما يؤدي الى زيادة طلب هذا القطاع على السلع والخدمات .
- ٢٠ استخدام موارد اقتصاديه اضافيه لاغراض القوات المسلحة ، مما يتسبب في رفع درجة الاستخدام للعماله المتوفره ، وتوفير دخول جديد لاصحاب عناصر الانتاج المختلفه ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجه .
- ٣٠ القيام بزيادة الانفاق على الصناعات العسكريه ، سواء لانشاء صناعات جديده أو صناعات مكملة او التوسع في المشروعات القائمه ، مما يتسبب في زيادة الطلب على الموارد الاقتصاديه وخلق فرص عمل جديده وبالتالي دخول اضافيه لبعض اصحاب عناصر الانتاج ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات .

أن هذه القنوات الرئيسيه التي تذهب اليها الزيادة في الانفاق العسكري ، تؤدي في غالبيتها الى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي ، وهذا ما يؤدي الى ظهور مؤشرات للمستثمرين على امكانية تحقيق مستوى معين من الارباح ، مما يدفع بهم الى زيادة الطلب الاستثماري لتحقيق مستوى انتاج يتناسب مع حجم الطلب الجديد ، مما يتسبب في الاقبال على استخدام الموارد المعطله في الاقتصاد القومي وبالتالي رفع مستوى الانتاج في هذا الاقتصاد . وفي دراسة اجراها بعض الباحثين الاقتصاديين سنة ١٩٨٤ على عدد من دول العالم الثالث وجدوا أن زيادة الانفاق العسكري بمقدار ١٠% ، يزيد من مساهمة الصناعات في الناتج الاجمالي بمقدار ٢% ، وهذا ناتج عن أثر المضاعف في المدى القصير (١) .

(١) Degar, Saadet: Military Expenditure in the Third World countries, (Routledge and Kegan Paul, London, 1986, P92).

ان ما يجب الاشارة اليه أن عنصر التكنولوجيا في المدى البعيد هو عنصر متغير،
ويصبح استخدام عناصر الانتاج شبه كامل، وبقل أثر المضاعف وبالتالي فإن الزيادة في
الانفاق العسكري، ربما تؤثر سلبياً " على الاقتصاد بشكل عام .
مما سبق يتضح أن أثر زيادة النفقات العسكرية على الاقتصاد القومي يتحدد من
خلال المعايير التالية :-

- ٠١ مستوى التشغيل في الاقتصاد
- ٠٢ مستوى الطلب الكلي
- ٠٣ مستوى الادخار

ب - الانتاج والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل

ان القاء نظره على الجدول رقم (٢-٣) تساعدنا على معرفة مدى مساهمة
الانتاج المحلي الاجمالي في نفقات الدفاع في الدول الثلاث . لقد أنفقت الأردن عام
١٩٧٠ حوالي (٣١) مليون دينار بالاسعار الجارية، في الوقت الذي بلغ فيه انتاجها
المحلي الاجمالي حوالي (١٧٤ و٤) مليون دينار، أي أن نسبة انفاقها العسكري بلغت
حوالي ١٧,٨ %، تزايدت هذه النفقات الى أن وصلت عام ١٩٨٠ الى حوالي (١٣٥ و٨)
مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه انتاجها المحلي الاجمالي حوالي ٩٨٤ و٣ مليون
دينار، أي أن نسبة انفاقها الدفاعي قد بلغت حوالي ١٣,٨ %، ثم واصل هذا الانفاق
ارتفاعه ليصل الى حوالي ٢٤٣ و٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ في الوقت الذي بلغ فيه
انتاجها المحلي حوالي (٦١٣ و٦) مليون دينار .

أما في مصر فقد بلغ حجم الانفاق العسكري عام ١٩٧٠ حوالي (٤٨٣ و٣) مليون
جنيه بالاسعار الجارية، في الوقت الذي بلغ فيه انتاجها المحلي حوالي (٣٠٥ و٩) مليون
جنيه، أي أن نسبة انفاقها العسكري قد بلغت ١٥,٨ % تقريباً . تزايد هذا النفاق
ليصل عام ١٩٨٠ الى حوالي (٢٢٨٥ و٣) مليون جنيه، في الوقت الذي وصل فيه
نتاجها المحلي الاجمالي حوالي (٥٥٤٦) مليون جنيه . أي أن نسبة انفاقها العسكري

قد وصلت الي ١٤٧% من ناتجها المحلي ، ثم عاد هذا الانفاق ليخفصر الي (٤ و ١٤٥٢) مليون جنيهه عام ١٩٨٦ ، وهذا يعادل ٣ و ٨% من انتاجها المحلي لنفس السنه والبالغ (٣٨٢٢١) مليون جنيهه .

أما في اسرائيل فقد بلغ حجم الانفاق العسكري عام ١٩٧٠ حوالي ١٤ و ٧% من انتاجها المحلي الاجمالي ، ارتفع هذا الانفاق ليصل عام ١٩٨٠ الي حوالي (٦ و ٣١) مليون شيكل جديد ، في الوقت الذي وصل فيه انتاجها المحلي الاجمالي الي حوالي (١١٢) مليون شيكل جديد ، أي أن نسبة انفاقها قد وصلت الي حوالي ٢ و ٢٨% من انتاجها المحلي . استمر هذا الانفاق في التزايد الي أن بلغ عام ١٩٨٦ حوالي (٣ و ١٧٩) مليون شيكل جديد ، في الوقت الذي وصل فيه انتاجها المحلي الاجمالي حوالي (١١ و ٤٣٧) مليون شيكل جديد ، أي أن نسبة هذا الانفاق قد بلغت حوالي ٢١% من الناتج المحلي .

مما سبق يمكن ملاحظة الموضرات التاليه :-

١) تراوحت نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ما بين ١٣% - ٢٥ و ٨% وفي مصر ما بين ٣ و ٨% - ٣٦ و ٥% ، وفي اسرائيل ما بين ١٤ و ٧% - ٣٣ و ٩% .

٢) انخفضت نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في كل من الاردن ومصر خلال النصف الاول من عقد الثمنينات ، بينما بقيت في اسرائيل قريبه من معدلها العام .

حجم ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل بالعملة المحلية والاسعار الجارية

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي	حجم الانفاق العسكري مليون شيكل جديد *	الناتج المحلي الاجمالي مليون شيكل جديد *	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي	حجم الانفاق الدفاعي مليون جنيه	الناتج المحلي الاجمالي مليون جنيه	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي	حجم الانفاق الدفاعي مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	
٢٦,٧	٠,٣	٢	١١,٥	٣١٠	٢٦٨٦	٢٠,٦	٣٧,٨	١٨٣,٤	١٩٦٩
٢٧,٥	٠,٥	٢	١٥,٨	٤٨٣,٣	٣٠٥٩	١٧,٨	٣١	١٧٤	١٩٧٠
٢٢,٩	٠,٤	٢	٢٠,٥	٦٨٦٨	٣٤١٧	٢٠,٤	٣٨	١٨٦,٢	١٩٧١
١٩,٨	٠,٥	٣	١٩	٦٩٦	٣٦٦٣	٢١,٣	٤٤,٥	٢٠٧,٢	١٩٧٢
٣٣,٩	١,٤	٤	٣٤,٥	١٢٨١,٥	٣٧٥٧	٢١,٧	٤٧,٤	٢١٨,٣	١٩٧٣
٢٥,٥	١,٥	٦	٣٦,٥	١٥٢٩,٤	٤١٩٠	٢٠,٤	٥٠,٢	٢٤٧,٣	١٩٧٤
٢٦,٧	٢,٥	٨	٣٥,٤	١٨٥٧,٤	٥٢٤٧	١٩,٨	٦١,٨	٣١٢,٥	١٩٧٥
٢٧,٥	٢,٩	١١	٢٤,٩	١٦٦٩,٥	٦٧٠٥	٢٥,٨	١٠٨,٨	٤٢١,٦	١٩٧٦
٢٤,٨	٣,٧	١٥	٢٥,٥	٢٠٦٠,٧	٨٢١٠	١٩,٨	١٠١,٨	٥١٤,٢	١٩٧٧
٢٦	٦,٥	٢٥	١٠,٣	١٠٠٨,٢	٨٧٨٨	١٦,٢	١٠٢,٤	٦٣٢,٢	١٩٧٨
٢٩,٧	١٤	٤٧	٣٣,٧	٢٩٨٨,٦	١٢٦١٠	١٧,٧	١٣٣,٣	٧٥٣	١٩٧٩
٢٨,٢	٣١,٦	١١٢	١٤,٧	٢٢٨٥,٣	١٥٥٤٦	١٣,٨	١٣٥,٨	٩٨٤,٣	١٩٨٠
٢٥,٥	٦٧,٦	٢٦٥	١٠,٥	١٨٠٠,٦	١٧١٤٩	١٣,٧	١٥٩,٥	١١٦٤,٢	١٩٨١
٢٤	١٤٣,٥	٥٩٨	١١,٧	٢٤٤٣,٥	٢٠٨٨١	١٣,٥	١٧٨,٤	١٣٢١,٢	١٩٨٢
٢٦,٥	٣١٩,٩	١٥٣٢	١١,٢	٢٧٨١,٤	٢٤٨٣٤	١٣,٨	١٩٦,٣	١٤٢٢,٧	١٩٨٣
٢٨,٩	٢١٩٤,٧	٧٥٩٤	١٠,٤	٢٩٧٤,٤	٢٨٦٠٠	١٣,٥	١٩٦,٤	١٤٩٩,٤	١٩٨٤
٢١,٥	٥٩٢٥,٧	٢٨٠٨٤	٥,٤	١٩٨٤,٢	٣٤٢١١	١٣,٥	٢١٨,٧	١٥٧٣,٣	١٩٨٥
٢١	٩١٧٩,٣	٤٣٧١١	٣,٨	١٤٥٢,٤	٣٨٢٢١	١٥,٥	٢٤٣,٧	١٦١٣,٦	١٩٨٦

المصدر :

International Monetary funds. Op. cit. pp. 332-448.

SIPRI. Op. cit PP.41 - 162 .

(١)

(٢)

أ . علاقة الاستثمار بالانفاق العسكري .

يرتبط الانفاق العسكري بالاستثمار بعلاقات ايجابية أحيانا " وسلبية في أحيان أخرى ، وهذا يعتمد الى حد كبير على حالة الاستخدام للموارد الاقتصادية في اقتصاد القومي .

فلو نظرنا الى هذه العلاقة من جانب الطلب ، وعلى فرض وجود طاقه معطله في الاقتصاد ، فإن زيادة الانفاق العسكري تؤدي الى زيادة في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، وتشمل هذه الزيادة الطلب على عناصر الانتاج والسلع والخدمات ، ولذلك تظهر أمام المستثمرين فرض جديد لتحقيق الربح ، تدفعهم الى زيادة حجم الطلب الاستثماري لزيادة الانتاج ومقابلة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات . وهكذا تساهم الزيادة في النفقات العسكريه في زيادة حجم الاستثمارات والانتاج في الاقتصاد القومي . أما اذا كان الاقتصاد القومي لا يشكو من وجود موارد اقتصاديه معطله ، أو بمعنى آخر اذا كان الاقتصاد القومي قد وصل الى أقصى عرض للموارد الاقتصادية ، فإن زيادة الانفاق العسكري لن تؤدي الى تحقيق النتائج السابقه ، بل ان جزءا " من مكونات الطلب الكلي لا بد لها وأن تنقل ليحل محلها الطلب العسكري ، ولذلك فإن حجم الطلب الاستثماري لن يزيد ، ويكون لزيادة الانفاق العسكري أثرا " سلبيا " على الاستثمار والانتاج بشكل عام .

أما لو نظرنا الى زيادة الانفاق العسكري من جانب العرض فإننا سنصل الى نتائج مختلفه .

من المعروف أن زيادة الانفاق العسكري يتم تمويلها بوسيله أو أكثر من الوسائل التاليه :-

- ٠١ عن طريق زيادة الضرائب .
- ٠٢ عن طريق تحويل جزءا " من الموارد الاقتصادية المخصصه لقطاعات الصحه والتعليم وغيرها الى القطاع العسكري .

٠٣ عن طريق احداث عجز في الموازنه .

وأن جميع هذه الطرق تؤدي الى خفض المدخرات في الاقتصاد الوطني ،نتيجة لما تسببه من انخفاض في دخول الافراد ، وأن تخفيض هذه الدخول يسبب انخفاضا في حجم المدخرات الوطني القابل للاستثمار مما يسبب في خفض مستوى الطلب الاستثماري . وما يعكسه ذلك من آثار سيئه على مستويات النمو في الاقتصاد القومي .

على الرغم مما سبق عن طبيعة العلاقة بين الاستثمار والانفاق العسكري الا أن بعض الاقتصاديين أكدوا على ايجابية العلاقة بين الانفاق العسكري والاستثمار ، ففسي دراسته أجراها الباحث الاقتصادي بينوبت على عدد من دول العالم الثالث عام ١٩٧٣ ، ووجد بأن زيادة الانفاق العسكري في هذه الدول ، لا تنافس الاستثمارات على المدخرات الوطني كما يحصل في الدول المتقدمه ، نتيجة لطبيعة اقتصاد هذه الدول ، ووجود موارد اقتصاديه معطله فيها (١) .

ب الاستثمارات والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل .

ان الدول الاكثر انفاقا " على الاستثمار اليوم هي الاكثر قدرة على زيادة انفاقها العسكري مستقبلا " ، وأنه بدون استثمار من الصعب تحقيق اي زيادة معقوله في الانتاج ، ومن ثم تتجبد اي زيادة في النفقات العسكريه ، وهذا ما يبين بوضوح أن هناك جزءا من الانفاق العسكري على الاقل يعتمد بصورة اساسيه على الاستثمار .

إذا نظرنا الى الجدول رقم (٢-٤) لرأينا أن حجم الاستثمارات في الدول الثلاث قد تزايدت خلال الفتره موضع الدراسه بشكل عام، فقد ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات في الاردن من (٢٢ او ٢٢) مليون دينار عام ١٩٧٠ الي (٢٢٤ او ٢٢) مليون دينار عام ١٩٨٦ ، بالاسعار الجاريه . أما في مصر فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات من (٤٢٨ او ٣) مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى حوالي (٨١٤ او ١) مليون جنيه عام ١٩٨٦ . أما في اسرائيل فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات من (٢ او ٠) مليون شيكل جديد عام ١٩٧٠ الى حوالي (٨٥٦٧ او ٤) مليون شيكل جديد عام ١٩٨٦ .

أما إذا نظرنا الى الجدول رقم (٢-٥) والذي ربطنا فيه بين نسبة الاستثمار والانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي لمعرفة مدى توجهه الى الاقتصاد العسكري لوجدنا ما يلي :-

لقد بلغت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن عام ١٩٧٠ حوالي ١٢و٧% بينما بلغت نسبة الانفاق العسكري حوالي ١٧و٨ % ، ارتفعت نسبة الاستثمارات عام ١٩٨٠ لتصل الى ٤١و٤ % في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الانفاق العسكري حوالي ١٣و٨ % ثم عادت نسبة الاستثمارات وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ٢٤و٤ % في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الانفاق العسكري الى ١٥ % .

أما في مصر فقد بلغت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٠ حوالي ١٤ % بينما بلغت نسبة الانفاق العسكري حوالي ١٥و٨ % ، ارتفعت نسبة الاستثمار عام ١٩٨٠ الى ٢٧و٨ % بينما انخفضت نسبة الانفاق العسكري انخفاضاً طفيفاً حيث وصلت الى ١٤و٧ % ثم عادت نسبة الاستثمار وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ٣و٢١ % بينما وصلت نسبة الانفاق العسكري أدنى مستوى لها حين بلغت حوالي ٣و٨ % فقط .

أما في اسرائيل فقد بلغت نسبة الاستثمار عام ١٩٧٠ حوالي ٢٥و٥ % بينما بلغت نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٢٧و٥ % ، انخفضت نسبة الاستثمار عام ١٩٨٠ الى ٢٢و٣ % بينما ارتفعت نسبة الانفاق العسكري الى ٢٨و٢ % ثم عادت نسبة الاستثمار وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ١٩و٦ % بينما وصلت نسبة الانفاق العسكري الى ٢٧و٩ % .

يتضح من الارقام المشار اليها سابقاً ما يلي :-

١- بلغ معدل الانفاق العسكري خلال عقد السبعينات في الاردن ما نسبته حوالي ٢٠ % سنوياً بينما بلغ معدل حجم الاستثمارات ما نسبته ٢٧و٣ % سنوياً من الناتج المحلي الاجمالي ، انخفض معدل الانفاق

الجدول رقم (٢ - ٤)

حجم ونسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل بالعملة المحلية والاسعار الجارية

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي %	حجم الاستثمار بالمليون دينار جديد	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار جديد	نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي %	حجم الاستثمار بالمليون جنيه	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون جنيه	نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي %	حجم الاستثمار بالمليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار	
٢٣,١	٠,٤٨	٢	١١,٨	٣١٨,١	٢٦٦٦	٢١,٦	٣٩,٦	١٨٣,٤	١٩٦٩
٢٥,٥	٠,٥١	٢	١٤	٤٢٨,٣	٣٠٥٩	١٢,٧	٢٢,١	١٢٤,٤	١٩٧٠
٣٢,٣	٠,٦٥	٢	١٣,٧	٤٦٨,١	٣٤١٧	١٨,٩	٣٥,٢	١٨٦,٢	١٩٧١
٣٠,٩	٠,٩٢	٣	١٣,٧	٥٠١,٨	٣٦٦٣	٢٠,٤	٤١,٤	٢٠٧,٢	١٩٧٢
٣١,٣	١,٣	٤	١٣,٣	٤٩٩,٧	٣٧٥٧	١٨	٣٩,٣	٢١٨,٣	١٩٧٣
٣٠,٢	١,٨	٦	١٢,٣	٧٢٤,٩	٤١٩٠	٢٦,٥	٦٥,٥	٢٤٧,٣	١٩٧٤
٢٩,٩	٢,٤	٨	٢٧,٣	١٤٣٢,٤	٥٢٤٧	٢٨,٥	٨١	٣١٢,١	١٩٧٥
٢٤,٧	٢,٧	١١	٢٤,٧	١٦٥٥,١	٦٧٠٥	٣٥,٦	١٥٠,١	٤٢١,٦	١٩٧٦
٢٢,١	٣,٣	١٥	٢٩,٢	٢٣٩٧,٣	٨٢١٠	٣٩,٤	٢٠٢,٦	٥١٤,٢	١٩٧٧
٢٤,٢	٦,١	٢٥	٣١,٢	٣٠٥٣,٩	٩٧٨٨	٣٥,٣	٢٢٣,٣	٦٣٢,٢	١٩٧٨
٢٧	١٢,٧	٤٧	٣٤,١	٤٣٠٠	١٢٦١٠	٣٧,٢	٢٨٠,١	٧٥٣	١٩٧٩
٢٢,٣	٢٥	١١٢	٢٢,٨	٤٣٢١,٨	١٥٥٤٦	٤١,١	٤٠٤,٥	٩٨٤,٣	١٩٨٠
٢٠,٦	٥٤,٦	٢٦٥	٣٠,٤	٥٢١٣,٣	١٧١٤٩	٥٠,٥	٥٨٨	١١٦٤,٢	١٩٨١
٢٣,١	١٣٨,١	٥٩٨	٢٦,٧	٥٥٧٥,٢	٢٠٨٨١	٤٦,٩	٦١٩,٦	١٣٢١,٢	١٩٨٢
٢٣,٥	٣٦٠	١٥٣٢	٢٦,٦	٦٦٠٥,٨	٢٤٨٣٤	٣٥,٩	٥١٠,٧	١٤٢٢,٧	١٩٨٣
٢١,٦	١٦٤٠,٣	٧٥٩٤	٢٤,٢	٦٩٢١,٢	٢٨٦٠٠	٣٢,٤	٤٨٥,٨	١٤٩٩,٤	١٩٨٤
١٨,٧	٥٢٥١,٧	٢٨٠٨٤	٢١,٨	٧٥٥٨	٣٤٢١١	٢٨,٢	٤٤٣,٧	١٥٧٣,٣	١٩٨٥
١٩,٦	٨٥٦٧,٤	٤٣٧١١	٢١,٣	٨١٤١,١	٣٨٢٢١	٢٤,٤	٣٩٣,٧	١٦١٣,٦	١٩٨٦

International Monetary Funds, Op. Cit., P.P. 332-448

المصدر :

(١)

جدول رقم (٢ - ٥)

نسبة الاستثمارات ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ومصر واسرائيل %

اسرائيل (٢)		مصر (٢)		الاردن (٢)		
(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	
٢٦و٧	٢٣و٨	١١و٨	١١و٨	٢٠و٦	٢١و١	١٩٦٩
٢٧و٥	٢٥و٥	١٥و٨	١٤	١٧و٨	١٢و٧	١٩٧٠
٢٢و٩	٣٢و٣	٢٠و١	١٣و٧	٢٠و٤	١٨و٩	١٩٧١
١٩و٨	٣٠و٩	١٩	١٣و٧	٢١و٣	٢٠و٤	١٩٧٢
٣٣و٩	٣١و٣	٣٤و١	١٣و٣	٢١و٧	١٨	١٩٧٣
٢٥و١	٣٠و٢	٣٦و٥	١٧و٣	٢٠و٣	٢٦و٥	١٩٧٤
٢٦و٧	٢٩و٩	٣٥و٥	٢٧و٣	١٩و٨	٢٨و٥	١٩٧٥
٢٤و٨	٢٤و٧	٢٤و٩	٢٤و٧	٢٥و٨	٣٥و٦	١٩٧٦
٢٦	٢٢و١	٢٥و١	٢٩و٢	١٩و٨	٣٩و٤	١٩٧٧
٢٩و٧	٢٤و٢	١٠و٣	٣١و٢	١٦و٢	٣٥و٣	١٩٧٨
٢٨و٢	٢٧	٢٣و٧	٣٤و١	١٧و٧	٣٧و٢	١٩٧٩
٢٥و٥	٢٢و٣	١٤و٧	٢٧و٨	١٣و٨	٤١و١	١٩٨٠
٢٤	٢٠و٦	١٠و٥	٣٠و٤	١٣و٧	٥٠و٥	١٩٨١
٢٦و١	٢٣و١	١١و٧	٢٦و٧	١٣و٥	٤٦و٩	١٩٨٢
٢٨و٩	٢٣و٥	١١و٢	٢٦و٦	١٣و٨	٣٥و٩	١٩٨٣
٢١و١	٢١و٦	١٠و٤	٢٤و٢	١٣و١	٣٢و٤	١٩٨٤
٢٧و٩	١٨و٧	٥و٨	٢١و٨	١٣و٩	٢٨و٢	١٩٨٥
	١٩و٦	٥٠و٣	٢١و٣	١٥و١	٢٤و٤	١٩٨٦

المصدر:

International Monetary Funds, OP, CIT, PR332-448.

(١)

العسكري خلال النصف الاول من عقد الثمينات الى ما نسبته ١٣ و ٨٪ وارتفعت حصة الاستثمارات الى حوالي ٣٧٪ و ٦ ومن ذلك يلاحظ بأن هناك تحول في الموارد الاقتصاديه لصالح الاستثمارات في الأردن .

٢- بلغ معدل الانفاق العسكري خلال عقد السبعينات في مصر ما نسبته ٢٤ و ٥٪ سنويا " بينما بلغ معدل حجم الاستثمارات ما نسبته ٢١ و ٩٪ سنويا " من الناتج المحلي الاجمالي ، انخفض معدل الانفاق العسكري خلال النصف الاول من عقد الثمينات الى ١٧ و ٩٪ وارتفعت حصة الاستثمارات السنية حوالي ٢٨ و ٦٪ سنويا " . ومن ذلك يلاحظ بأن هناك تحول في الموارد الاقتصاديه لصالح الاستثمارات في مصر .

٣- بلغ معدل الانفاق العسكري خلال عقد السبعينات في اسرائيل ما نسبته ٢٦ و ٤٪ سنويا " بينما بلغ حجم الاستثمارات ٢٧ و ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، حافظ معدل الانفاق العسكري على نسبته تقريبا " في النصف الاول من عقد الثمينات حيث بلغ ٢٦٪ بينما انخفض معدل الاستثمارات السنية ٢١ و ٣٪ . ومن ذلك يلاحظ بأن الانفاق العسكري في اسرائيل يعلسو على أي اعتبارات اقتصاديه اخرى .

٣- الموارد البشرية والدفاع

أ- القوى العاملة والانفاق العسكري

سبق وأن ذكرنا بأن دول العالم الثالث تتصف بوجود فائض في القوى العاملة ، ونقص في رأس المال ، مما يعنى وجود موارد اقتصاديه معطله في الاقتصاد القومي ناتج عن نقص في الطلب على هذه الموارد .

ان وجود قطاع القوات المسلحه ، وزياده الانفاق على هذا القطاع ، تساعد على زياده حجم الطلب على القوى العاملة ، ورفع مستوى التوظيف بشكل عام . الا أن هذا يعتمد بشكل أساسي على المرحله التكنولوجيه التي تمر بها القوات المسلحه . والسبب في تساهم في تحديد عدد المستخدمين في هذه القوه . فاذا كانت هذه القوات في

المرحلة التكنولوجية البدائية ، وانها لا زالت تعتمد على قوات المشاة ووسائل النقل الحفيفة ، فان هذه الحالة تتطلب توفر اعداد كبيرة من القوات البشرية للخدمة في القوات المسلحة ، اما اذا كان الجيش يمر بالمرحلة التكنولوجية الثانية حيث يستخدم المشاة ، واسلحة المدفعية ، والدبابات ، والطائرات ، فانه يبقى بحاجة الى استخدام اعداد بشرية عالية ، وان كانت اقل من تلك التي استخدمها في المرحلة الاولى . الا انه بشكل عام يعتقد بعض الباحثين الاقتصاديين وعلى رأسهم وينس (Whynes) ان الجيش في هاتين المرحلتين يكون بحاجة الى استخدام اعداد كبيرة من الابدى العاملة^(١) .

اما اذا كانت القوات المسلحة تمر في المرحلة التكنولوجية الثالثة والتي تصف باستخدام هذه القوات لاسلحة معقدة ، ذات تكنولوجيا عالية مثل القذائف الموجهة والالكترونيات ، فان الطلب على القوات البشرية يكون ضعيفا ، بل وتستطيع الدولة الاستغناء عن جزء معين من قواتها المسلحة . ويعتقد ان اسرائيل قد دخلت الى هذه المرحلة بعد ان بذلت جهودا جبارة للوصول اليها ، نتيجة لحاجتها الماسية للايدى العاملة . اما المرحلة الرابعة فهي تتحقق عندما تمتلك الدولة تكنولوجيا اسلحة الدمار الشامل ، وهنا يتحدد كثيرا دور القوى العاملة ، وتنتمي الحاجة الى اعداد كبيرة منها ، وتصبح الحاجة اكبر الى قوى عاملة تمتلك مهارات فنية وعلمية عالية جدا " ، وتسعى اسرائيل جاهدة للوصول الى هذه المرحلة .

ان القطاع العسكري يستطيع زيادة حجم الطلب على القوة العاملة للاغراض

التالية : -

- (١) طلب القوة العاملة لاستخدامها كمجندين في صفوف القوات المسلحة ، لزيادة حجمها وتلبية احتياجات الامن .
- (٢) طلب القوة العاملة لاغراض الصناعة العسكرية . حيث يستوعب الانتاج الحربي اعدادا كبيرة من هذه القوة ، فلو نظرنا الى اسرائيل لوجدنا ان عدد العاملين في هذه الصناعة يقدر بحوالي (٦٠) الف عامل وهذا يعادل حوالي ١٨٪ من مجموع القوة الاجمالية للعمالة في اسرائيل . بينما يبلغ عدد

(١) Whynes . Op . Cit . P45 .

(٢) هويدى ، صناعة الاسلحة في اسرائيل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

٣- المستخدمين في الصناعات العسكريه المصريه حوالي (١٠٠) الف مستخدم طلب القوه العامله لأعمال الصيانه العسكريه . حيث يوجد كثير من الجيوش التي تقوم بتجنيد طواقم خاصه تابعه لها للقيام بأعمال التصليح والصيانه لمختلف الاسلحه ، ليس فقط في الدوله الام ولكن لأى دوله تحتاج ذلك ، فمثلا " تقوم اسرائيل حاليا بالدخول في مناقصات عالميه لاجراء عمليات التصليح والصيانه في كثير من البلدان ، وحتى لبعض دول حلف الأطلسي ، مما يدر عليها دخلا مناسباً من العملات الصعبه ، ويفتح امامها مجالاً للتعرف على أنواع حديثه من التكنولوجيا المتنوعه واكتساب الخبرات واستخدام أعداد اضافيه من العمال (١) .

ومع ذلك فان هناك قيد على طلب القوات المسلحه للأيدي العامله وهو عدد السكان ونسبة تزايدهم السنوي . علماً بأنه ليس من الضروري دائماً أن تكون الدوله ذات الكثافه السكانيه العاليه تمتلك جيوشاً ذات أعداد كبيره ، إلا أن العلاقه بين عدد السكان وعدد افراد القوات المسلحه هي علاقه ايجابيه (٢) . ان العماله المتوفره في اى دوله هي اما عماله عاديه ، أو انها ذات مهارات فنيه معينه ، فاذا كان طلب الجيش على العماله الفنيه فانه سوف يثر على المتوفر منها للقطاع المدني ، مما ينعكس سلبياً على الانتاج بشكل عام ، خصوصاً اذا حدث ذلك في اقتصاد يتصف باستخدام كامل او شبه كامل لموارد .

ب . تخصيص الموارد البشريه والانفاق العسكري في الاردن ومصر واسرائيل .

تتكون القوات المحاربه في أى دوله من القوات المسلحه النظاميه والقوات شبه النظاميه والاحتياط .

ان القا' نظره على الجدول رقم (٢-٦) الذى يبين تطوره عدد القوات المسلحه والجدول رقم (٢-٧) الذى يبين مجموع هذه القوات ونسبتها من عدد السكان

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) Lanir, Zvi. OP. CIT, pp. 140-148 .

تعطينا فكره عن مدى مساهمة الموارد البشرية في القطاع العسكري في الدول الثلاثه المعنيه .

لقد بلغ عدد القوات النظاميه في القوات المسلحه الاردنيه عام ١٩٧٠ حوالي (٧٠) ألف جندي ، اذا أضيف لها عدد القوات شبه النظاميه والاحتياط يصبح مجموعها حوالي (١١٠) آلاف جندي ، أي ما نسبته حوالي ٤٠٢% من عدد السكان في نفس السنه ، انخفض عدد هذه القوات عام ١٩٨٠ الى (١٠٧٢) ألف جندي أي ما يعادل ٣٠٧% من عدد السكان ، الا أنه عاد وارتفع عام ١٩٨٦ ليصل الي (١١١٢) ألف جندي أي ما يعادل ٣٠% من عدد السكان .

أما في مصر فقد كان عدد القوات النظاميه عام ١٩٧٠ حوالي (٢٥٥) ألف جندي نظامي ، اذا أضفنا لهم القوات شبه النظاميه والاحتياطيه يصل العدد الي (٩١٠) ألف جندي ، وهذا ما يعادل ٢٠٩% تقريبا " من عدد السكان ، استمر عدد هذه القوات في التزايد حتى وصل عام ١٩٨٠ الي حوالي (٩٥١) ألف جندي وهذا يساوي ٢٠٢% تقريبا " من عدد السكان ، واستمر هذا التزايد ليصل عام ١٩٨٦ الي (١٤٤٨) ألف جندي وهذا يعادل ٣% من مجموع عدد السكان تقريبا " .

أما في اسرايل فقد كان مجموع القوات المسلحه عام ١٩٧٠ حوالي (٣٥٨) ألف جندي أي ما يعادل ١٠٧% من مجموع عدد السكان في نفس السنه ، أرتفع هذا الرقم ليصل عام ١٩٨٠ الي (٦٣٩١) الف جندي أي ما يعادل حوالي ١٦٥% من عدد السكان ، واستمر هذا الازدياد في حجم القوات المسلحه ليصل عام ١٩٨٦ الي (٧٠٧٥) آلاف جندي أي ما نسبته ١٦٥% تقريبا " من عدد السكان .

مما سبق يمكن ملاحظه ما يلي :-

- ٠١ عدد قوات الاحتياط في مصر واسرايل أكبر من عدد قوات الجيش النظامي ، بينما في الاردن يقل عدد هذه القوات عن حجم القوات النظاميه .
- ٠٢ تراوحت نسبة عدد القوات المسلحه الي مجموع عدد السكان في اسرايل بين ١٠٥% - ١٨٥% بينما لم تتجاوز هذه النسبه في الاردن ٤٥% وفي مصر ٣% تقريبا " .

جدول رقم (٢ - ٦)

عدد أفراد القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية والاحتياط في الأردن ومصر وإسرائيل

اسرائيل		مصر			الأردن				
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
مجموع عدد القوات النظامية وشبه النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات المسلحة النظامية ألف	مجموع عدد القوات النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات المسلحة النظامية ألف	مجموع عدد القوات النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات النظامية والاحتياط ألف	عدد أفراد القوات المسلحة النظامية ألف	
٣٥٨	٢٥٣	١٠٥	٩١٠	٦٥٥	٢٥٥	١١٠	٤٠	٧٠	١٩٦٩
٣٥٨	٢٥٣	١٠٥	٩١٠	٦٥٥	٢٥٥	١١٠	٤٠	٧٠	١٩٧٠
٣٢٨	٢٥٣	٧٥	٩٧٣	٦٥٥	٧١٨	١٠٠ و ٣	٤٠	٦٠ و ٣	١٩٧١
٣٣٠	٢٥٣	٧٧	٩٨٠	٦٥٥	٣٢٥	١٠٩ و ٣	٤٠	٦٩ و ٣	١٩٧٢
٥٨٤ و ٥	٤٦٩ و ٥	١١٥	٩٨٨	٦٦٥	٣٢٣	١١٢ و ٩	٤٠	٧٢ و ٩	١٩٧٣
٦١٥	٤٦٩ و ٥	١٤٥ و ٥	٩٨٨	٦٦٥	٣٢٣	١١٤ و ٩	٤٠	٧٤ و ٩	١٩٧٤
٦٢٥ و ٥	٤٦٩ و ٥	١٥٦	٩٨٧ و ٥	٦٦٥	٣٢٢ و ٥	١٢٠ و ٢	٤٠	٨٠ و ٢	١٩٧٥
٦٢٨	٤٦٩ و ٥	١٥٨ و ٥	١٠٠٦ و ٥	٦٦٤	٣٤٢ و ٥	١٠٧ و ٩	٤٠	٦٧ و ٩	١٩٧٦
٦٣٣ و ٥	٤٦٩ و ٥	١٦٤	١٠٠٩	٦٦٤	٣٤٥	١٠٧ و ٨	٤٠	٦٧ و ٨	١٩٧٧
٦٣٣ و ٥	٤٦٩ و ٥	١٦٤	١٠٥٩	٦٦٤	٣٩٥	١٠٧ و ٩	٤٠	٦٧ و ٩	١٩٧٨
٦٣٥ و ١	٤٦٩ و ٥	١٦٥ و ٦	١٠٥٩	٦٦٤	٣٩٥	١٠٧ و ٥	٤٠	٦٧ و ٢	١٩٧٩
٦٣٩ و ١	٤٦٩ و ٥	١٦٩ و ٦	٩٥١	٥٨٤	٣٦٧	١٠٧ و ٥	٤٠	٦٧ و ٢	١٩٨٠
٦٤١ و ٥	٤٦٩ و ٥	١٧٢	٩٥١	٥٨٤	٣٦٧	١١٣ و ٥	٤٦	٦٧ و ٥	١٩٨١
٥٠٤ و ٥	٣٣٠ و ٥	١٧٤	٩٢٦	٤٧٤	٤٥٢	١١٨ و ٨	٤٦	٧٢ و ٨	١٩٨٢
٥٠٢ و ٥	٣٣٠ و ٥	١٧٢	٩٢١	٤٧٤	٤٤٧	١١٥ و ٣	٤٦ و ٥	٧٢ و ٨	١٩٨٣
٤٧٣ و ٥	٣٣٢ و ٥	١٤١	٩٣٤	٤٧٤	٤٦٠	١٢٠ و ٤	٤٤ و ٥	٧٦ و ٣	١٩٨٤
٥١٦ و ٥	٣٧٤ و ٥	١٤٢	٩٦٤	٥١٩	٤٤٥	١١٦ و ٤	٤٦ و ٥	٧٠ و ٣	١٩٨٥
٧٠٧ و ٥	٥٥٨ و ٥	١٤٩	١٤٨٨	١٠٤٣	٤٤٥	١١١ و ٢	٤١	٧٠ و ٢	١٩٨٦

المصدر :

IISS. OP. Cit. PP. 214 - 216

American Control and Disarmament

Agency:

World Military Expenditure and Arms Transfer 1966-1970. P.P. 27-35

(١)

(٢)

الجدول رقم (٢ - ٧)
نسبة التطور في مجموع القوات المسلحة الى التطور في مجموع عدد السكان في الاردن ومصر واسرائيل (%)

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة مجموع عدد القوات المسلحة الى عدد السكان %	مجموع عدد القوات المسلحة (الف)	مجموع عدد السكان (مليون)	نسبة مجموع عدد القوات المسلحة الى عدد السكان %	مجموع عدد القوات المسلحة (الف)	مجموع عدد السكان (مليون)	نسبة مجموع عدد القوات المسلحة الى عدد السكان %	مجموع عدد القوات المسلحة (الف)	مجموع عدد السكان (مليون)	
		٢,٨٨			٣٢,٥			٢,١٩	١٩٦٩
١٢	٣٥٨	٢,٩٧	٢,٧	٩١٠	٣٣,٣٣	٤,٨	١١٠	٢,٣	١٩٧٠
١٠,٥	٣٢٨	٣,٥٧	٢,٩	٩٧٣	٣٤,٥٨	٤,٢	١٠٠,٣	٢,٣٨	١٩٧١
١٠,٥	٣٣٠	٣,١٥	٢,٨	٩٨٠	٣٤,٨٤	٤٤	١٠٩,٣	٢,٤٦	١٩٧٢
١٧,٨	٥٨٤,٥	٣,٢٨	٢,٨	٩٨٨	٣٥,٦٢	٤٤	١١٢,٩	٢,٥٤	١٩٧٣
١٨,٢	٦١٥	٣,٣٨	٢,٧	٩٨٨	٣٦,٤٢	٤٤	١١٤,٩	٢,٦٢	١٩٧٤
١٨,١	٦٢٥,٥	٣,٤٦	٢,٧	٩٨٧,٥	٣٧,٢٣	٤,٥	١٢٠,٢	٢,٧	١٩٧٥
١٧,٨	٦٢٨	٣,٥٣	٢,٧	١٠٠٦,٥	٣٧,٨٧	٣,٩	١٠٧,١	٢,٧٨	١٩٧٦
١٧,٥	٦٣٣,٥	٣,٦١	٢,٦	١٠٠٦	٣٨,٧٩	٤,٥	١٠٧,٨	٢,٧١	١٩٧٧
١٧,٢	٦٣٣,٥	٣,٦٩	٢,٧	١٠٥٩	٣٩,٨٢	٣,٩	١٠٧,٩	٢,٧٧	١٩٧٨
١٦,٨	٦٣٥,١	٣,٧٩	٢,٦	١٠٥٩	٤٠,٩٨	٣,٨	١٠٧,٢	٢,٨٤	١٩٧٩
١٦,٥	٦٣٩,١	٣,٨٧	٢,٢	٩٥١	٤٢,٢٩	٣,٧	١٠٧,٢	٢,٩٢	١٩٨٠
١٦,٢	٦٤١,٥	٣,٩٥	٢,٢	٩٥١	٤٣,٤٧	٣,٨	١١٣,٥	٣,٠٢	١٩٨١
١٢,٥	٥٠٤,٥	٤,٠٣	٢,١	٩٢٦	٤٤,٦٧	٣,٨	١١٨,٨	٣,١٣	١٩٨٢
١٢,٢	٥٠٢,٥	٤,١١	٢,٥	٩٢١	٤٥,١٢	٣,٥	١١٥,٣	٣,٢٥	١٩٨٣
١١,٤	٤٧٣,٥	٤,١٦	٢,٥	٩٣٤	٤٧,١٩	٣,٦	١٢٠,٤	٣,٣٧	١٩٨٤
١٢,٥	٥١٦,٥	٤,٢٣	٢,٥	٩٦٤	٤٨,٥	٣,٣	١١٦,٤	٣,٥١	١٩٨٥
١٦,٥	٧٠٧,٥	٤,٣	٣,٥	١٤٨٨	٤٩,٦١	٣,١	١١١,٢	٣,٦٤	١٩٨٦

المصدر :-

وهذا يعكس النسبة العاليه من الموارد البشرية المخصصه للقطاع العسكري في اسرائيل

٣٠٣ تحاول اسرائيل الملائمه بين احتياجاتها الاقتصادية والامنيه من خلال الاعتماد على قوات احتياطيه كبيره تستخدم هذه القوات في القطاع المدني وقت السلم وفي القطاع العسكري وقت الحرب ، حتى لا يلحق تجنيدهم في القوات الدائمه ضررا كبيرا في الاقتصاد .

٤- الادخار والانفاق العسكري .

يمكن توضيح العلائق بين الادخار والانفاق العسكري بالنظر اليها من زاويتين رئيسيتين هما :-

أ - المعدل الحدي للتفضيل الزمني (*) .

ب - التضخم الناتج عن عملية تمويل الدوله لنفقاتها العسكريه .

من المعروف أن معدل التفضيل الزمني يؤثر على الميل الحدي للاذخار لدى القطاع الخاص سواء على مستوى الافراد أو المنشآت ، حيث يؤثر هذا المعدل على مستوى الاستهلاك والادخار . ومن هنا فان أي تأثير يقع على معدل التفضيل الزمني ينعكس بآثار ايجابيه أو سلبيه على مستوى الاستهلاك والادخار .

هناك عدة طرق تستطيع من خلالها النفقات العسكريه أن تؤثر على هذا المعدل ، فعلى سبيل المثال ، لو قررت الدوله زيادة نفقاتها العسكريه من خلال تخفيض نفقاتها على قطاع الصحة أو التعليم ، فان هذا التخفيض يدفع بالقطاع الخاص الى زيادة انفاقه على هذه القطاعات لتغطية ما حصل بها من نقص ، مما يؤدي الى زيادة معدل التفضيل الزمني لدى هذا القطاع ، ويتسبب في تخفيض حجم مدخراته ، كما أن حالة سباق التسلح التي تنشأ بين الدول ، تسبب حالة عدم الشعور بالاستقرار مما يؤدي من معدل

(*) المعدل الحدي للتفضيل الزمني : يعتبر هذا المعدل عن رغبة المستهلكين وتفضيلاتهم بالتصريح في الاستهلاك غدا من اجل زيادة استهلاك اليوم بمقدار وحدة واحدة ، وتتناقض هذه الرغبة مع ازدياد الاستهلاك في الحاضر .

التفضيل الزمني لدى القطاع الخاص وبالتالي تخفيض مستوى الادخار وزيادة مستوى الاستهلاك .

فإننا أضفنا الى ما سبق ما يعتقد ، بعض الاقتصاديين من أن عامل التفضيل الزمني في دول العالم الثالث مرتفع بشكل عام ، مما يعكس انخفاضا في الميل الحدي للادخار ، لأننا مددنا الضرر الذي تلحقه زيادة النفقات العسكرية على حجم المدخرات الوطنية .

أما فيما يتعلق بعمليات التمويل للنفقات العسكرية ، فنحن نعرف أن الدول تستطيع تمويل هذا الانفاق ، أما عن طريق الضرائب ، أو عن طريق تحويل جزء من الموارد المخصصة للقطاع المدني الى القطاع العسكري ، أو عن طريق أحداث معجز في الموازنات ، وان هذه الطرق جميعا " تؤثر بصورة أو بأخرى على مستوى الدخل الفردي المتاح ، مما يؤثر على نسبة الادخار من هذا الدخل ، وبالتالي على مستوى الادخار الوطني بشكل عام .

ان تمويل الانفاق العسكري من خلال السياسات المالية والنقدية للدولة ، يتسبب في كثير من الاحيان بظهور حالة من التضخم في الاقتصاد تؤثر سلبيا " على مستوى الادخار ، ويأتي تأثير التضخم على الادخار من خلال قناتين رئيسيتين هما :

أ . ظاهرة الخداع النقدي : انه وكما هو معروف فان حالة التضخم تؤدي أحيانا " الى نشوء ظاهرة الخداع النقدي في الاقتصاد ، وتنطوي هذه المظاهرة على زيادة الدخل النقدي ، ينتج عنها زيادة في الاستهلاك الحقيقي مما يسبب خفضا " فسي مدخرات الافراد .

ب . يرافق التضخم في بعض الاحيان حالة من التوقعات السيئة لدى الافراد تتسبب في زيادة معدل التفضيل الزمني لديهم مما ينتج عنه انخفاض في الميل الحدي للادخار (١)

وهكذا يكون التضخم سببا " في تخفيض مستوى الادخار في الاقتصاد الوطني بشكل

عام •

ما سبق نستطيع القول أن زيادة الانفاق العسكري على علاقه سلبيه في أغلب

الاخيان مع الادخار ، واذا افترضنا أن جميع المدخرات الوطنيه تذهب الى الاستثمار

فان النفقات العسكريه تلحق الضرر في العمليه التنمويه •

٥ : التضخم والانفاق العسكري

يعرف التضخم بأنه عبارة عن ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وعادة ما ينتج هذا الارتفاع إما عن زيادة حجم الطلب أو ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي .

إن زيادة حجم الطلب عما هو معرض من الناتج القومي يؤدي إلى التضخم، سواء كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة الانفاق بنسبه أكبر من الإنتاج أو ناتجة عن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة .

إن العلاقة بين التضخم وزيادة الانفاق العسكري تتبع في معظمها من الطريقتين التي تتبعها الحكومة في تمويل الزيادة، في هذا الانفاق، وتعتبر عملية التمويل عن طريق أحداث عاجز في الموازنه من أكثر الطرق تسببا في نشوء حالة التضخم فسي الإقتصاد، لأن هذه الطريقة تسبب زيادة في حجم القاعد النقدية في الإقتصاد* لذلك نلاحظ أن هناك علاقة بين التضخم والنفقات العسكرية ناتجة عن وسيلة تمويل هذا الانفاق .

أن زيادة مستوى الانفاق العسكري ليس بالضرورة دائما أن تسبب التضخم المضر بالاقتصاد القومي، ففي الحالة التي يزداد فيها الانفاق العسكري بحيث يذهب جزء منه على صورة دخول للأفراد المستخدمين في القوات المسلحة، فإن ذلك بشكل طلبا إضافيا على السلع والخدمات، فإذنا قابله إنتاج حقيقي في اقتصاد لديه وفيره في الموارد، أو كانت هناك موارد اقتصاديه معطله فإن عملية التضخم تؤدي إلى زيادة في مستوى النمو الاقتصادي، فسي الإقتصاد القومي، وهذا ما أكدته

* في دراسته أجراها الباحث الاقتصادي تيرمال Terhal عام ١٩٨١ على الإقتصاد الهندي خلال عقد الستينات، وجد أن تمويل الانفاق العسكري عن طريق عجز الموازنه كان السبب الرئيسي وراء الزيادة المستمرة في مستوى التضخم في الإقتصاد الهندي .

الباحث الاقتصادى بينوبست في دراسته اجراها عام ١٩٧٨ على بعض دول العالم الثالث ، حيث توصل الي استنتاج مفاده : أن زيادة الانفاق العسكرى في اقتصاد لديه موارد معطاله سوف يزيد من معدل التضخم ويرفع الاسعار ، وهذا ما يتسبب في استخدام هذه الموارد والمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادى (١) .

الا انه اذا لم يقابل الزيادة في الطلب أى زيادة في الانتاج الحقيقي فان التضخم الناشئ عن هذه الزيادة سوف يلحق الأذى في الاقتصاد القومى ، لانه وكما هو معروف فان خطورة ظاهرة التضخم تكمن في كونها تسلب جزءاً من المكاسب الانتاجية التي يحققها اقتصاد ما ، وتؤدي الى الانحرار بمصالح ذوى الدخل المحدود ، بحيث تعمل على توزيع الثروه من أصحاب الدخل الصغير الى أصحاب الدخل الكبير ، كما انها تضر بالقدرة التنافسية للسلع الوطنيه فى السوق العالمى وتجعلها اقل قدره على ذلك (٢) .

ما سبق نستطيع القول ان العلاقة ما بين زيادة النفقات العسكريه والتضخم قد تعود بآثار سلبية او ايجابية على اقتصاد الدوله ، وهذا يعتمد على مستوى الاستخدام للموارد الانتاجيه في الاقتصاد .

ibid, PP. 87-112 .

(١)

(٢) يوسف ، شبل : اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلى ، (منظمة التحرير

الفلستينيه ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥٠) .

تعتبر الضرائب من الوسائل التي تلجأ اليها الحكومه لتمويل الزيادة ، فـ في نفقاتها العسكريه ، وان قيام الحكومه بزيادة الضرائب لتمويل الانفاق العسكري يعني أن الحكومه ترغب في المحافظه على مستوى ضريبي مرتفع ، وهى بذلك تقوم بعملية تحويل الموارد الاقتصاديه من القطاع الخاص الى القطاع العام .

ان استمرار الحكومه في توسيع مستوى العبء الضريبي على الافراد ، يؤدى الى تخفيض مدخراتهم ، مما يتسبب في تخفيض ما هو متوفر لاستثمارات القطاع الخاص . ومع ذلك فان تمويل الانفاق العسكري عن طريق الضرائب ، يعود احيانا باثار ايجابيه على الاقتصاد القومي ، فالميل الحدى للاذخار لدى الحكومه أعلى منه لدى الافراد ، لذلك فان تحسين الجهد الضريبي في المدى البعيد ، يعنى أن هناك مستوى معين من الضرائب ، اذا تم اى تخفيض مستقبلا " للانفاق العسكري فان مجموع الجهد الضريبي سوف يؤدى الى زيادة المدخرات في الاقتصاد القومي ، ويتسبب في تراكم رأس المال ، وبذلك يمكن اعتبار الانفاق العسكري سببا في حشد الموارد الاقتصاديه (١) .

وتعتبر نظرة الافراد الى عبء الانفاق العسكري على جانب كبير من الاهميه ففي بعض الاحيان ينظر الافراد الى هذا الانفاق ، على أساس أنه انفاق استثمارى كما يحدث في اسرائيل مثلا ، حيث ينظر الافراد الى مساهمتهم فى الانفاق العسكري ، على انها استثمار ، تقيم عوائده من خلال تحقيق القدره على درء الخطر الخارجى ، واقتراب الدوله من اهدافها ، وضم بعض الاراضى والموارد الطبيعيه والبشريه الى موارد الدوله (٢) .

(١) Deger, Saadet. Op. Cit. pp. 87-112 .

(٢) البطل ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

إذا القينا نظره على الجدول رقم (٢-٨) والذي يمثل عبء النفقات العسكرية على مستوى الفرد في الدول المعنيه، لوجدنا ما يلي :-

ساهم المواطن الاردني بحوالي (٣٧) دولارا ، أي بنسبة ١٨% من دخله الفردي عام ١٩٧٠ في الانفاق العسكري ، ارتفعت هذه المساهمة الى (١٣٠) دولارا أي ما نسبته ١٢% عام ١٩٨٠ ، واستمرت هذه المساهمة في التزايد ، الى أن وصلت الى حوالي (٢٠٢) دولارا ، أي ما نسبته ١٥% عام ١٩٨٦ .

أما في مصر ، فقد ساهم المواطن المصري بحوالي (٣٤) دولارا ، أي ما نسبته ١٦% من دخله الفردي عام ١٩٧٠ ، ارتفعت هذه المساهمة الى حوالي (٥٣) دولارا ، أي ما نسبته ١٠% عام ١٩٨٠ ، ثم عادت هذه المساهمة وانخفضت الى حوالي (٤٢) دولارا ، أي ما نسبته ٤% عام ١٩٨٦ .

أما في اسرائيل ، فقد ساهم المواطن الاسرائيلي بحوالي (٥٢٩) دولارا ، أي ما نسبته ٢٨% من دخله الفردي عام ١٩٧٠ ، ارتفعت هذه المساهمة لتصل الى حوالي (١٢٣٩) دولارا ، أي ما نسبته ١٣% عام ١٩٨٠ ، ثم واصلت هذه المساهمة ارتفاعها ، لتصل الى حوالي (١٤٢٩) دولارا ، أي ما نسبته ٢١% عام ١٩٨٦ .

مما سبق يلاحظ بان المواطن الاسرائيلي قد ساهم عام ١٩٨٦ في الانفاق العسكري بحوالي ستة اضعاف مساهمة المواطن الاردني والمصري معا ، وهذا يعكس درجة ميل وتقبل المواطن الاسرائيلي للمساهمة في هذا الانفاق ، لما يحققه من مكتسبات امنية واقتصاديته .

جدول رقم (٢ - ٨)

حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي وحصته من الانفاق العسكري والنسبه بينهما في الاردن ومصر واسرائيل بالاسعار الجارية بالدولار

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة عبي* النفقات العسكرية من الناتج الاجمالي المحلي %	عبي* النفقات العسكرية على الفرد بالدولار	حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالدولار	نسبة عبي* النفقات العسكرية من حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي %	عبي* النفقات العسكرية على الفرد بالدولار	حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالدولار	نسبة عبي* النفقات العسكرية من الناتج الاجمالي المحلي %	عبي* النفقات العسكرية على الفرد بالدولار	حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالدولار	
٢٨	٥٣٠	١٩٢٩	١٢	٢٢	١٩٢	٢١	٤٨	٢٣٢	١٩٦٩
٢٨	٥٢٩	١٩٢٤	١٦	٣٤	٢١٣	١٨	٣٧	٢١٠	١٩٧٠
٢٥	٤٧٠	١٨٦١	١٩	٤٣	٢٣٣	١٧	٣٧	٢١٧	١٩٧١
١٨	٤٠٤	٢٢٤٠	١٨	٤٣	٢٤٥	٢١	٤٩	٢٣٤	١٩٧٢
٤٥	١٣١٠	٢٩١١	٢٩	٧٧	٢٦٢	١٨	٤٩	٢٦٩	١٩٧٣
٢٨	١١٧٣	٤٢١٧	٣٨	١١١	٢٩٣	١٨	٥٤	٣٠٤	١٩٧٤
٢٨	١٠٤٥	٣٦٨٢	٤٩	١٦٣	٣٣١	١٥	٥٧	٣٧٤	١٩٧٢
٣٠	١٢٠١	٤٠١٦	٢٨	١٢٨	٤٥٣	١٢	٥٥	٤٦٠	١٩٧٦
٢٧	١١٧٦	٤٤١٠	٢١	١١٢	٥٣٧	١٢	٧٠	٥٦٨	١٩٧٧
٢٢	٨٨٧	٤١٢١	٦	٤٠	٦٢٢	١٤	١٠٣	٧٢٩	١٩٧٨
٢٥	١١٩٢	٤٨٧٥	٩	٤٢	٤٤٥	١٦	١٤١	٨٨٣	١٩٧٩
١٣	١٢٣٩	٧١٨١	١٠	٥٣	٥٢٦	١٢	١٣٠	١١٤١	١٩٨٠
٢٥	١٤٧٢	٥٨٧٠	٩	٤٨	٥٦٤	١٥	١٨٣	١١٨٥	١٩٨١
٢٨	١٧١١	٦١١٧	٨	٥٦	٦٦٨	١١	١٣٢	١١٩٨	١٩٨٢
٢٣	١٥٣٥	٦٦٣١	٩	٦٦	٧٧٣	١٤	١٦٤	١٢٠٦	١٩٨٣
٢٢	١٣٨٠	٦٢٢٦	٩	٨٠	٨٦٦	١٤	١٥٨	١١٥٨	١٩٨٤
٢١	١٤٠٩	٦٦٧٩	٦	٥٨	١٠٠٨	١٤	١٥٨	١١٣٨	١٩٨٥
٢١	١٤٢٩	٦٨٠٩	٤	٤٢	١١٠١	١٥	٢٠٢	١٣٣٨	١٩٨٦

* الشيكال بالاسرائيلي الجديد يعادل (١٠٠٠) شيكل ما بعد عام ١٩٨٠ ويعادل (١٠٠٠٠) شيكل ما قبل عام ١٩٨٠.

الخلاصة

يتضم ما سبق ، أن الامن والاستقرار من أهم العناصر التي تحتاجها العملية التنموية حتى تستطيع القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي . وأن القوات المسلحة هي العنصر الرئيسي في توفير هذه العناصر ، لذلك نجد أن الانفاق العسكري على القوات المسلحة يعتبر ضروره اقتصاديه بالاضافه الى كونه ضروره قوميه .

ان الانفاق على القوات المسلحة يعنى خروج الموارد الاقتصادية من نطاق استخدامها المدني الى الاستخدام العسكري ، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار ايجابية وسلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

ان علاقة الانفاق العسكري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ، تبين أن الآثار المترتبة على تخصيص الموارد الاقتصادية للقطاع العسكري تعتمد على مستوى التشغيل وحجم المدخرات ، والطلب الكلي في الاقتصاد القومي . وان أهم النتائج الايجابية لهذه العلاقة ، خصوصا في دول العالم الثالث ، تتمثل في زيادة استخدام اليد العاملة ، وزيادة حجم الطلب الكلي ، والمساهمة في حشد الموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومي .

الفصل الثالث
دور القوات المسلحة في الاردن ومصر واسرائيل
في التنمية الاقتصادية

مقدمة :

تساهم القوات المسلحة كأي قطاع آخر في عملية التنمية الاقتصادية ، وان الآثار الناتجة عن هذه المساهمة لا يمكن تجاهلها ، فهي بالإضافة الى كونها العامل الحاسم في توفير مناخ الامن والاستقرار الضروري لنجاح عملية التنمية ، فهي تساهم وبشكل مباشر في العملية التنموية من خلال عدة قنوات رئيسية اخرى ، اهمها عملية التصنيع العسكري ، وما يحدثه نشوء مثل هذه الصناعة من آثار جديدة على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، سواء من خلال زيادة حجم الطلب على انتاج هذه القطاعات ، او مساهمتها في تأهيل رأس المال البشري ، او من خلال ما تحدثه من تطوير تكنولوجي نتيجة لما تقوم به من عمليات البحث والتطوير .

انه ونتيجة لذلك ، سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية الناجمة عن مساهمة القوات المسلحة في عملية التنمية ، وبشكل مفصل ، وبيان مدى ايجابية او سلبية هذه المساهمة على الاقتصاد القومي بشكل عام ، وعلى الناتج القومي ، والمؤسسات والمستوردات العسكرية ، وميزان المدفوعات بشكل خاص ، كما اننا سنقوم بدراسة اثر تدفق رأس المال البشري والمادي من هذا القطاع الى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، والآثار الناجمة عن ذلك .

١. دوافع الصناعة العسكرية .

ان القرار بقيام صناعة عسكرية في اي دولة من دول العالم يعتبر قرارا على جانب من الاهمية ، لما ينطوي عليه من ابعاد سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة ، ولما يعكس من آثار على الصعيد الداخلي والخارجي لهذه الدول ، وان الدوافع المشجعة لقيام هذه الصناعة كثيرة ، حيث ذكر الباحث الاقتصادي بيير (Pierre) في دراسة اجراها عام ١٩٨٢ بان الدوافع السياسية والامنية ، وتحقيق حد ادنى من الاكتفاء الذاتي ، هي من اكثر الدوافع تشجيعا " على قيام الصناعة العسكرية ، وانه نتيجة للطبيعة الخصوصية لهذه الصناعة ، فانه من المتوقع ان تلاقي التشجيع السياسي والعسكري والاقتصادي مسن مختلف قطاعات المجتمع .

تشابه دوافع قيام الصناعة العسكرية بين مختلف الدول بشكل عام ، الا ان ذلك لا يمنع من وجود بعض الاعتبارات الخاصة في كل دولة تشجعها على انشاء هذه الصناعة ، فعلى سبيل المثال ، استولت اسرائيل على معدات واسلحة روسية كثيرة في حرب عام ١٩٦٧ مما ادى الى ظهور عوامل فنية خاصة باسرائيل لاصلاح هذه المعدات او تعديلها تمهيدا " لاستخدامها في الجيش الاسرائيلي او تسويقها للخارج ، وكان هذا من الاسباب التي شجعت على قيام صناعة عسكرية في اسرائيل (٢) .

أما اهم الدوافع لقيام الصناعة العسكرية ، فيمكن ايجازها على النحو التالي : -

(١) Deger , Saadet . Op. Cit , PP.150 - 176 .

(٢) هويدى ، صناعة الاسلحة في اسرائيل ، مرجع سابق ص ١٣٠ .

أ . العوامل السياسية

تدور معظم هذه العوامل حول رغبة الدول في تحقيق حد أدنى من الاستقلال الذاتي ، ومحاولة التخلص من الضغوط التي تمارسها الدول المصنعة على الدول المستوردة ، كما تعبر عن رغبة هذه الدول في تحرير قراراتها السياسية من المؤثرات الخارجية . وقد شكلت هذه العوامل حافزا قويا لقيام صناعاته العسكرية في الكثير من بلدان العالم مثل مصر واسرائيل . ان ممارسة الضغوط السياسية من قبل الدول المصنعة لها آثار خطيرة على أمن وسياسة وحرية قرار الدول المستوردة ، خصوصا اذا كانت هذه الدول تواجه حالة الحرب ، ففي مثل هذه الحالة ربما تؤدي هذه الضغوط الى نتائج مؤسفة على صعيد الامن القومي للدولة .*

ب . العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في التأثير على قرار انشاء الصناعات العسكرية المحلية ، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل بما يلي :-

- ١ . وجود الموارد الاقتصادية المعطلة في بعض الدول ، والحاجة الى زيادة الطلب عليها .
- ٢ . خلق فرص عمل للعمالة المتوفرة وتطوير مهاراتها .
- ٣ . الارتفاع المستمر في ثمن الاسلحة والرغبة في تخفيض تكلفة التسليح .
- ٤ . محاولة التغلب على مشكلة العجز في ميزان المدفوعات وتوفير

* يقول الجنرال الاسرائيلي يهود يراك وهو مساعد رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي وشغل منصب رئيس قسم التخطيط في عام ١٩٨٢ (ان تحقيقنا الاكتفاء الذاتي في التسليح لا لتوفير حرية الحركة التكنولوجية فحسب ، بل للحد من حاجتنا الى الاموال الامريكية بنتائجها المؤسفة على استقلالنا السيلسي ، وكذلك تحقيق العزة الوطنية بما يتفق وقيم المجتمع الاسرائيلي) .

• العملات الصعبة •

• ٥ • تعويض الزيادة في حجم الواردات من خلال التصدير العسكري •

هذه هي أهم العوامل الاقتصادية التي تشجع على قيام الصناعة العسكرية، وسوف نقوم بدراسة وتحليل هذه العوامل بشكل مفصل في مواقع مختلفة من هذا الفصل •

ج • العوامل الاستراتيجية •

ان استراتيجيات الدول المختلفة ، ورغبة الكثير من هذه الدول في تحقيق السيطرة الإقليمية ، تشكل حافزا قويا لنشوء الصناعات العسكرية ، فعلى سبيل المثال سعت اسرائيل مبكرا وحتى قبل ظهورها كدولة - كما سنلاحظ فيما بعد - الى محاولة انشاء صناعات عسكرية محلية خادمة لاغراض استراتيجيتها العدوانية التي تقوم على مفهوم القوة ، محاوله منها لتصبح القوة الإقليمية العظمى في منطقة الشرق الاوسط ، تحت شعار ما يسمى بالامن الكامل او المطلق • وقد دفعت الضرورات الامنية بالرئيس جمال عبد الناصر نتيجة لادراكه المبكر للاهداف الاستراتيجية الصهيونية وخطرهما على الامن القومي العربي ، الى العمل على ايجاد صناعات عسكرية في مصر منذ اوائل عقد الخمسينات •

د • المقاطعة الدولية •

ان المقاطعة الدولية التي تفرضها احيانا بعض الدول المصدره للسلاح على بعض الدول المستورده ، تدفع بهن ، الاخير الى استثمار جزء كبير من موارد ها الاقتصادية في الصناعات العسكرية ، درءا لخطر المقاطعة والضيوط السياسي التي يمكن ان تمارس ضد ها ، ورغبة في تحرير قراراتها السياسي والعسكري • وقد واجهن اسرائيل هذه الحالة بعد حرب عام ١٩٦٧ عندما فرضت عليها فرنسا حذرا كاملا على تصدير الاسلحة خصوصا بعد مهاجمتها لمطار بيروت عام ١٩٦٨ •

٠٢ المرتكزات والاعتبارات الاساسيه في قرار التصنيع العسكري

ان وجود الدوافع القويه لقيام صناعه عسكريه في اى بلد لا يعتبر كافيا لقيام مثل هذه الصناعه ، بل لا بد من توفر بعض المرتكزات الاساسيه التي تسبب بقيامها ، واهم هذه المرتكزات ما يلي :-

أ • مدى توفر قاعده صناعيه متطوره ومناسبه تساهم في قيام الصناعات العسكريه وتوفر لها جزءا من مستلزماتها خصوصا في مجال الصناعات المكملة أو المساعد ، مثل الصناعات الثقيله التي تنتج السلع الوسيطه والرأسماليه • لقد حدد بعض الباحثين الاقتصاديين امثال كينيدي Kennedy عام ١٩٧٤ وكذلك وولف Wulf عام ١٩٨٣ الصناعات الضروريه التي يجب توفرها لقيام الصناعه العسكريه فقالوا : بأنها تشمل صناعات الحديد والصلب والماكينات الكهربائيه والالكترونيه والموتورات وصناعة السفن (١) .

ب • ان طبيعه الصناعات العسكريه تتطلب توفر معادن من نوع خاص ، والتي عادة ما يكون عرضها محدودا مثل الحديد والفولاذ ، وان عدم توفر هذه المعادن محليا سيؤدي الى زياده ما يتم استيراده منها عند نشوء هذه الصناعه ، مما يؤدي الى زياده حجم المستوردات الكليه للدوله ، ويقلل من فرص النجاح والربح لهذه الصناعه •

ج • ان الصناعه العسكريه تعتبر من الصناعات الكثيفه في استخدام رأس المال ، وان توفر القدرات الماليه يعتبر شرطا " اساسيا لقيامها ، وان اكثر ما تكون الحاجه لعمليات التمويل هذه في المدى القصير •

د • ان نجاح اي صناعه يعتمد بشكل اساسي على حجم الطلب المتوقع على منتجاتها ، ولذلك فان توفر حجم طلب كاف للصناعه العسكريه يلعب دورا " كبيرا في تطويرها • هذا ويقسم الطلب على المنتجات العسكريه الي قسمين ، الاول داخلي والثاني خارجي ، وان الطلب الخارجي على هذه الصناعه كثيرا " ما يكون محكوما " بالعوامل السياسيه والعلاقات والمصالح الدوليه •

هـ • ان القدره التكنولوجيه للدوله ، ومدى توفر الفنيين والعمال المهرة من العوامل الرئيسيه المساعده على نجاح الصناعه العسكريه •

ان توفر المرتكزات الاساسيه السابقه الذكر للصناعه العسكريه يساخذ على قيام صناعه عسكريه في اي بلد من البلدان ، الا انه علينا ان ندرك ان هناك اعتبارات اخرى هامه يتوجب على متخذي القرار عدم اغفالها ، وما يهمننا منها فسي هذا المجال تلك الاعتبارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي •

ان اهم الاعتبارات الاقتصاديه التي يتوجب على متخذي القرار ان يأخذوها في الحسبان يمكن ايجازها بما يلي :-

أ • مدى حاجه الاقتصاد القومي الى وجود سياسه تصنيع عسكري ، واذا كان الاقتصاد بحاجة الى ذلك ، فما هي سياسه التصنيع الامثل ؟ •

ب • أثر الصناعه العسكريه على مستوى التوظيف الحالي والمستقبلي ، واهميه وجود هذه الصناعه لتطوير المهارات العماليه • وهل اذا قمنا بتحويل الموارد المخصصه للتصنيع العسكري الى القطاع المدني يمكن ان نستوعب المستخدمين فيها ونرفع من مستوى انتاجيتهم ؟ •

ج • هل يمكن ان تؤدى عطيه التصنيع العسكري للوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي ؟ وما هو الثمن الذي يتوجب علينا دفعه للوصول الى هذه الحاله ؟

وما هو اقل حجم صناعي عسكري يضمن الاستقلال والمحافظة على الامن ؟
• أثر قيام الصناعة العسكريه على ميزان المدفوعات ، وهل المسواد
الاقتصاد به المخصصه للصناعه العسكريه تعمل بشكل أفضل لميزان
المدفوعات منها لو خصصت في استخدامات القطاع المدني ؟ •
• هل هناك اثار تكنولوجيه ناجمه عن قيام الصناعه العسكريه ؟ وهل
هناك امكانيه لحدوث تدفق للموارد الاقتصاديه من القطاع العسكري الى
القطاع المدني ؟ •

ان الاجابه على هذه الاسئله ربما تسهل عملية اتخاذ القرار ، وتجعل
هناك امكانيه للتنبؤ ببعض المشكلات التي يمكن أن تواجه الصناعه العسكريه ،
وتعطى فرصه جيد ، لوضع الحلول المسبقه لهذه المشكلات •

• ٣ • مراحل التصنيع العسكري

ان بناء قاعدة تصنيع عسكري في اي دوله من الدول ، ليست من الامور
التي يسهل القيام بها حتى وان توفر للاقتصاد القومي الموارد الماديه
الضروريه ، لان نجاح مثل هذه الصناعه يعتمد على مدى توفر قاعدة صناعيه
مناسبه ، ووجود الصناعات الرأسماله المساعده ، ورأس مال بشري على درجه
عاليه من المهاره ، ومدخرات قابله للاستثمار •

ان توفير هذه المستلزمات للصناعه العسكريه يقع على عاتق الاقتصاد
الوطني ، ومن هنا يتضح الارتباط الوثيق بين الصناعه العسكريه والهيكل
الصناعي العام في الدوله ، وأن التخطيط لقيام صناعه عسكريه يجب أن ينطلق
من استراتيجيه اقتصاديه وصناعيه شامله ، تسمح بقيامها وتساعد على نجاحها •
وهذا يعني أن على الاقتصاد القومي أن يصل في تطوره الى مرحله مناسبه
تسمح له بانشاء مثل هذه الصناعه ، بمعنى ان قيام صناعه عسكريه مرتبط الى حد
بعيد بالمرحله التي يعيشها الاقتصاد القومي ، وانه بدون وصول قطاع التصنيع

في الاقتصاد الى مرحلة مناسبة يكون التفكير بقيام صناعه عسكريه غير وارد *

ان استراتيجيات التصنيع التي تتبناها الدول لتطوير اقتصادها وخصوصا الدول الناميه تختلف من دوله الى اخرى الا ان تجارب بعض هذه الدول أكدت على ان استراتيجيه احلال الواردات يمكن ان تكون مناسبه للكثير من دول العالم الثالث ، حيث نجح العديد من هذه الدول في تطوير قاعدة صناعيه جديه من خلال تبنيها لهذه الاستراتيجيه ،* (١) .

تهدف استراتيجيه احلال الواردات الى تقليص عملية الاستيراد وزيادة الانتاج المحلي ، بحيث تشجع على حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي ، كما تساهم في خلق دوافع جديده للاستثمار ، وتفتح الأبواب امام المستثمرين . ان الصناعات الاحلاليه لا بد لها ان تمر بمراحل مختلفه ومتدرجه ، بحيث يتم في مراحلها الاولى دراسة وتحليل المنتجات التي يمكن احلالها بـ المستوردات ، وعادة ما تبدأ بالسلع الاستهلاكيه ، حيث يتم تقبيد الاستيراد بالرسوم الجمركيه او أى سياسات اخرى ، واستخدام العملات الصعبة المتوفرة لشراء سلع رأس ماليه من الخارج تستخدم كمواد وسيطه في الانتاج . وعند ما تصبح الاسواق المحليه غير قادره على امتصاص أى سلع استهلاكيه يتم انتاجها لاحلال الواردات ، يبدأ العمل بتطوير القاعد الصناعيه التي تم ايجادها في الاقتصاد ، وبذلك تكون الحمايه قد زودتنا بقاعد انتاجيه عريضة قدر الامكان ، وعند الوصول الى ذلك على الدوله المعنيه أن تعمل على دفع الاقتصاد لانتاج السلع الوسيطه والرأساليه ، وعند ما تكون الصناعات الاحلاليه قد دخلت مرحله متقدمه .

برى بعض الاقتصاديين أمثال ستريتز Streetens ان عملية التصنيع العسكري يمكن أن توضع اسسها وقواعد ها خلال المرحله الثانيه او الثالثه من

* استطاع عدد من الدول مثل الهند ويوغسلافيا وجنوب افريقيا واسرائيل من تحقيق تقدم صناعي جيد من خلال استخدام هذه الاستراتيجيه .

Ibid. pp. 156-157 .

مراحل التطور الاقتصادي العام ٥ وعلى فرض أن الهيكل الاقتصادي العام للدولسه قد دخل في مراحل تطور متقدمه ، فان عملية التصنيع العسكري عليها أن تمر في خمسة أطوار رئيسيه هي :-

أ • المرحلة الأولى : وفيها تبدأ الدول بعملية تجميع للمعدات والاجزاء المستورده ، والاستمرار في استيراد أنظمة السلاح كامله من دول المنيبوع . وفي هذه المرحلة ينتقل السلاح وتنتقل معه التكنولوجيا المحدوده عن طريق الخبراء والمدربين •

ب • المرحلة الثانيه : وفيها تبدأ الدوله في انتاج اجزاء بتراخيص أى الجمع بين تصنيع بعض الاجزاء محليا " واستيراد اجزاء اخرى من الخارج • وفي هذه المرحلة يتاح للدوله أن تجني بعض الارباح من عمليات التصدير المحدوده ، بحيث يعاد تشغيلها لزيادة الانتاج وتمويل عمليات البحث والتطوير ، وفي الغالب تباع الاجزاء المصنعه محليا " للدوله صاحبسـة الترخيص •

ج • المرحلة الثالثه : حيث يتم فيها انتاج انظمه كامله من السلاح وتستطيع الدوله أن تقوم بشراء مصانع بأكملها من الدول المصدره ، ومع ذلك تستمر الدوله في استيراد بعض الاجزاء من الخارج •

د • المرحلة الرابعه : تصبح الدوله في هذه المرحلة قادره على اعاده الانتاج من خلال اجراء بعض التعديلات الهندسيه في نظم الاسلحه الاجنبيه ، وذلك باستخدام الفنيين الذين تم تدريبهم في المراحل المبكره . واسرائيل تركز تماما على هذا النوع من الانتاج ، إذ أنها تدخل بعنيسـة التعديلات على أنظمة الاسلحه المختلفه ، وبعد ذلك تضع عليها علامه (صنع في اسرائيل) مثل طائرة (الكفير) فهي ذات جسم وهيكسل فرنسي ومحرك أمريكي •

هـ المرحلة الخامسة : وفي هذه المرحلة يتم التصميم والانتاج الذاتي وتتم عملية الانتاج بسهولة بالنسبة للأسلحة ذات التكنولوجيا البسيطة ، ولكن الانتاج الذي يحتاج الى تكنولوجيا متطورة فهو نادرا ما يتم الوصول اليه في هذه المرحلة ، لأن الانتاج المتطور تكنولوجيا يحتاج الى البحث والتطوير الذاتي ، والذي يجب ان يكون قد بلغ مراحل متطورة حتى يمكن الاعتماد الكلي على التصنيع المحلي (١) .

ومع كل ما سبق فان انتاج الاسلحة هو عملية معقدة وتحتاج الى نفقات كبيرة ، كما تحتاج الى تكنولوجيا مناسبة تضمن تكلفه انتاجيه منخفضة ، وتتلائم مع ما يتصرف به اقتصاد دول العالم الثالث من وفرة في الابدى العامله .

(١) هويدى ، مرجع سابق ، ص ٤٤-٤٧ .

ان الاردن بلد يفتقر الى وجود المواد الاولية ، بالاضافة الى قدرته المحدودة على عمليات التمويل الكبيره اللازمه لقيام صناعه عسكريه متطوره، وبالرغم من ذلك وانطلاقاً من التصميم على الدفاع عن حدوده من جهه ، والمساهمه في الدفاع عن الحقوق العربيه من جهه أخرى ، استطاع ان يحشد الجزء الاكبر من امكانياته الاقتصاديه لتحقيق هذه الغايه .

انه وعلى الرغم من شح الامكانيات ، استطاع الاردن أن يخطو خطواته كبيره في مجال التصنيع العسكري قبالاً " بالقدرات المتاحة ، فدخل مرحله التصنيع العسكري الأولي ويكاد يعبر الى المرحلة الثانيه بثقه كبيره ، حيث تم انشاء القاعد الصناعيه اللازمه للقيام بعمليات التعديل والتطوير على بعض الاسلحه المستورده ، بحيث تمكن من اجراء بعض التعديلات على دبابة (السنثوريون) البريطانيه المستخدمه في القوات المسلحه الاردنيه ، بحيث تم تعديل محركها ليعمل على الديزل بدلا من البنزين ، كما تم اجراء بعض التعديلات الاخرى على اسلحتها ، وبعد ذلك أطلق عليها اسم دبابة (طارق) .

أما في مجال التصليح والصيانه ، فتقوم القاعد الصناعيه المتوفره باجراء عمليات الصيانه والتصليح لجميع الاليات الخفيفه والثقيله ، وكذلك للاسلحه المستخدمه فيها ، ويعتبر الاردن من الدول المتقدمه في هذا المجال .

ان الجيش الاردني بما يملكه من قاعد صناعيه استطاع تأهيل أعدادا كبيره من الفنيين والمختصين العسكريين ، واخذ يزود الدول العربيه والصدقيه بهذه الكفاءات لمساعدتها في تدريب جيوشها ، هذا وتزود الأردن كل من العراق وعمان والسعوديه والكويت ودولة الامارات العربيه وقطر والبحرين والمغرب ولبنان بالخبراء والمستشارين .

٥٥ • الصناعة العسكرية في مصر •

أدركت مصر كما أدركت غيرها من الدول منذ زمن بعيد ، أن قيام صناعة سلاح متطورة فيها تجعلها بنأى عن مخططات الدول المصدرة للسلاح والسامره الدوليين في المستقبل • كما يعد عنها شبح الضغوط السياسي وارتها ن قراراتها المصيره بالدول الاجنبيه •

ان جذور الصناعة العسكريه في مصر تعود الى ايام حكم محمد على الكبير . الا ان هذه الصناعات لم يكتب لها النجاح وفشلت بسبب اهواء الحكام الذين جاءوا من بعده ، فقد الفى الخديو سعيده عندما أصبح حاكما لمصر الصناعة التي بناها محمد علي ، وكانت هذه اول نكسه لصناعة السلاح في مصر • ثم عادت هذه الصناعة للظهور ثابته في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، واستطاعت صناعة السلاح المصري في عهده أن تحقق بعض النجاحات على مستوى انشاء القاعد الصناعيه اللازمه وتصنيع و انتاج بعض الاسلحه التي كانت تعادل مثيلاتها في بعض الصناعات العسكريه الاروبيه كما سيتضح ذلك لاحقاً • الا انه بعد وفاته ولأسباب مختلفه تمت مهاجمة هذا الانجاز الكبير ، مما جعل صناعة الاسلحه في مصر تتوقف الى حين ، وتعتبر هذه النكسه هي الثانيه ، والاخطر لهذه الصناعة حيث جعلتها يتخلفه عن مثيلاتها في دول العالم الثالث وخصوصا اسبانيا •

ان صناعة السلاح تحتاج الى تطوير مستمر جيلا بعد جيل وان ذلك ينطوي ضمنا على القلق من ان يأتي جيل من القياد بين أمثال الخديو سعيده وأنور السادات يجمد هذه الصناعه ، ولا يعمل على تطويرها ، فيحكم عليها بالموت (*) .

(*) اثار وزير الانتاج الحربي في مصر الدكتور جمال السيد الى ذلك فقال : (ان صناعات كهذه تحتاج الى قيادات متعاقبه تأخذ بيدها وتوصلها الى القمه) •

وهذا ما حصل أيضا في بعض البلدان الصناعية وفي طليعتها بريطانيا التي تعيش اليوم حالة من الندم لأنها أهملت تطوير صناعة السلاح ستة سنوات فسي بداية الستينات ، فأصبحت اليوم متخلّفة عن الاتحاد السوفيتي وأمريكا وحتى عن فرنسا في هذا المجال (١) .

انطلقت مصر على طريق صناعة السلاح المبنية على استراتيجية نسـخ أنواع السلاح الموجوده في الساحة ، أو صنعها بترخيص خاص ، وكان انطلاق هذه الصناعة وليد دروس وعبر دفع العرب ثمنها غالبا سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي .

وهكذا ظهر في المنطقه العربيه قطاع اقتصادي جديد وتام هو قطاع التصنيع العسكري ، ويرافق نمو هذا القطاع نمو في العنصر البشري الباحث والمدرب الذي يعمل على تطوير أنواع الاسلحه الموجوده بحيث تتماثل من حيث الكفاءه والتجهيز مع انواع السلاح المصنعه في الدول الاخرى .

أ . استراتيجية التصنيع العسكري في مصر .

على الرغم ان الصناعه العسكريه في مصر قد تعثرت اكثر من مره ، وعلى الرغم من حداثة عهد انطلاقتها الجديده ، الا ان مصر استطاعت أن تخطو خطوات واسعه وفعاله على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلاح والذخيرته معا ، واضعه في الحسبان عددا من الاعتبارات التي تشكل حجر الزاويه فسي استراتيجية التصنيع العسكري ، يمكن تلخيصها على النحو التالي :-

- ١ . انه اذا كان من الصعوبه تصنيع كل ما نحتاجه من سلاح ، فان الامر يقتضي وضع مجموعه الاحتياجات الاساسيه للقوات المسلحه على سلم الاولويات والبدء في تصنيع الاعم فالهم .

(١) جريدة الشعب الصادره في عمان : عدد ١٧٧١ ، في تاريخ (١٥ / ١ / ١٩٨٨) صفحه (١٥) .

٠٢ انه اذا كان لدى مصر قاعدته صناعية عسكرية فان الامر يتطلب البسده في التصنيع الجزئي ثم زيادة حجم المساعده المصريه في التصنيع حتى تصل الى الكفاءه اللازمه للتصنيع الكلي ، ثم أخذ المبادرة بالتعدية للواضافه والاختراع وصولا الى تصنيع مصري متكامل .

٠٣ انه اذا كانت تكنولوجيا السلاح اسرع التكنولوجيات تطورا ، فانه يجب علينا ونحن نخوض غمار التصنيع العسكري أن نأخذ بأحدث التكنولوجيات في العالم حتى يمكن ملاحقة الجديد . ومن هنا جاءت المشاركه المصريه في تصنيع بعض قطع الغيار لطائرات الميراج - ٢٠٠٠ - حتى قبل حصول مصر على هذا الطراز من الطائرات .

٠٤ تتصف الحرب الحديثه باستهلاك كميات هائله من الذخير ، لذلك فان الامر يتطلب سعي مصر لتصنيع ذخيرتها بنفسها . ولقد استطاعت مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الذخير خلال الاعوام القليله المائيه لكافه الاسلحه المستخدمه في قواتها المسلحه حيث تم تصنيع ما بين ٩٢% - ٩٥% من الذخير اللازمه .

٠٥ ان انتاج اسلحه متطوره وذات تكنولوجيا مرتفعه مثل انتاج الطائرات المقاتله بشكل كامل يحتاج الى استثمارات بمليارات الدولارات ، والمطلوب لهذه الغايه المال والتكنولوجيا وحجم الانتاج المناسب . وهنا تبرز أهميه غيغه التصنيع المشترك للأسلحه المتطوره كما تفعل بعض الدول الصناعيه الاوروبيه مثل المانيا وانجلترا وايطاليا واسبانيا وفرنسا (١) .

ب. أهم شركات الصناعه العسكريه في مصر .

انه على الرغم من ان الصناعه العسكريه في مصر تعتبر صناعه ناشئه ، الا انه تم اقامه عدد كبير من الشركات الصناعيه بلغ عددها (١٦) شركة ، ويعود السبب

(١) جريده الاهرام الصادره في القاهره ، عدد ٣٦٧٩٧ في تاريخ (١٩٨٧/٩/٧) ص (٣) .

في ذلك الى كون القاعده الصناعيه الضروريه موجوده منذ مطلع الخمسينات ، واهم هذه الشركات ما يلي :-

٠١ الهيئه العربيه للتصنيع

تأسست الهيئه في ٢٩ / ٤ / ١٩٧٥ على أثر مؤتمر القمه الذي عقده في الرباط عام ١٩٧٤ ، وقد تم نتيجته لذلك توقيع اتفقيه بين كل من مصر والسعوديه وقطر ودولة الامارات العربيه على انشاء الهيئه برأس مال قدره (١٠٤٠) مليون دولار ، ارتفع فيما بعد الى اربعة مليارات دولار ، وقد قدمت مصر حصتها في رأس مال الهيئه ، وأربعة من كبريات مصانعها ، كما قدمت الابدى العامله المؤتمله والمدربه في هذا المجال .

٠٢ مصنع - ٣٦ - للطائرات

انشىء عام ١٩٥٠ بقاعدة حلوان ، وأنتج طائرة التدريب (القاهره ٢٠٠) و (القاهره ٣٠٠) وقد وقع المصنع اتفقيه مع شركة مارسيل داسمو الفرنسيه ، وبداء بتصنيع بعض قطع طائرات (الميراج ٢٠٠٠) وطائرة (التوكانو) البرازيليه ، والتي أنتج منها (١١٠) طائرات تم تصدير ثمانون طائره منها للعراق .

٠٣ مصنع المحركات - ١٣٥

انشىء هذا المصنع عام ١٩٦٠ لانتاج المحركات النفاثه ، وقدم أنتج المحرك (E 200) ، ويقوم المصنع حاليا بتصنيع اجزاء الطائره الفرنسيه (ميراج ٢٠٠٠) ، ويتعاون مع شركة جنرال الكتسرك الامريكه لصناعة محركات طائرة (البافالو) ، كما ينتج المصنع بعض الصناعات المدنيه .

٠٤ مصنع صقر المصناعات المتطورة - ٣٣٣

أنشئ عام ١٩٥٢ بالاشتراك مع بعض المستثمرين الالمان لانتاج القذائف ، وتم انتاج الصاروخ (النافر) بمدى ١٠٠ كم والصاروخ (القاهر) بمدى ٣٠٠ كم ، وينتج المصنع القنبلة اليدويه (حسام ٥) و صاروخ (صقر ٨٠) ، و صاروخ (الكوبرا) .

٠٥ مصنع قادر للصناعات المتطورة - ٧٢

أنتج هذا المصنع طائرة التدريب (الجمهوريه) والعربيه المدرعه (وليسد) ، ومعدات العبور التي استخدمت في حرب عام ١٩٧٣ ، ويقوم حاليا " بانتاج العربيه المدرعه (فهد) ويعمدرها الى زائبر وعمان ، هذا وينتج المصنع بعض الصناعات المدنيه .

٠٦ مصنع الالكترونيات

ينتج هذا المصنع المعدات الالكترونيه الحربيه ، وقد تم اعتماده متوجاته من قبل هيئات المراقبه والجوده العالميه ، وينتج المصنع المعدات الالكترونيه التي تركيب على الطائرات والصواريخ ، ويعدر معظم منتجاته الى فرنسا وكندا والبرازيل .

بالاضافه الى هذه المصانع فهناك عدة شركات اخرى تعمل في الصناعات العسكريه ، مثل الشركه العربيه البريطانيه للطائرات المروحيه وغيرها من الشركات .

ان نشوء الصناعة العسكرية الاسرائيلية يعود في تاريخه الى النصف الثاني من الاربعينات ، عندما بدأت قوه من الهاغانا بانشاء دائره سرية خاصه اطلق عليها اسم (فرع الانتاج الحربي) وكلفت بتزويد القوات اليهود ببيعض احتياجاتها من الذخائر والاسلحه الخفيفه عن طريق انتاجها في عدد من المصانع البدائيه السريه . وكالات هذه الدائره هي نواة الصناعات العسكريه الاسرائيليه فيما بعد .

اتسع نطاق التصنيع العسكري في اسرائيل فيما بعد ، حيث تم تطوير عربات نصف هجنوره ، ودبابات شيرمان الامريكيه ، وفي منتصف الستينات طــــرا تحول نوعي على الصناعة العسكريه الاسرائيليه نتيجته للتعاون الذي قام بينها وبين بعض المؤسسات الصناعيه الفرنسيه ، مما تسبب في انتاج انواع جديده من الاسلحه مثل طائرات التدريب والسانده ، كما تم تطوير الصاروخ (جريكو) الذي يصل مداه الى ٤٥٠ كم ، كما تم انتاج مدافع من عيار ٧٥ ملم و ١٠٥ ملم ، وشهدت هذه الفتره تطورا كبيرا في مجال انتاج الالكترونيات (١) .

بداء التحول الجذري في الصناعة العسكريه الاسرائيليه بعد عام ١٩٦٧ ، حيث زادت القناعات بضرورة امتلاك حد معين من القدره الصناعيه العسكريه المتكامله والقادره على سد ما يمكن ان يظهر من ثغرات في برامج تصليح القوات الاسرائيليه ، ومما زاد في ترسيخ هذه القناعات في الاستراتيجيه الاسرائيليه هو الحظر الذي فرضه الرئيس الفرنسي ديفول على تصدير الاسلحه الى اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ . ومع ذلك لم يغيب عن ذهن المخططين الاسرائيلين الاهداف الاقتصاديه من وراء ذلك نظرا الى اهمية التصدير ، وخاصة بالنظر الى اهمية توفير الاموال اللازمه للاستمرار في برامج البحث والتطوير المستقبليه .

(١) آغا ، حسين والخالدي ، أحمد ، وجعفر ، قاسم : اسرائيل العقيد العسكريه
وشؤون التسليح ، (المؤسسسه العربيه

للدراست والنشر ، الطبعة الاولى ،
بيروت ، ص (٣٣) .

أ . أسباب قيام الصناعات العسكرية الاسرائيلية

أن من اهم الاسباب التي ساعدت على قيام وتشجيع الصناعات العسكرية الاسرائيلية هي :-

- ٠١ الخضر الفرنسي على مبيعات الاسلحة الى اسرائيل .
- ٠٢ التباطؤ الاقتصادي خلال فترة الركود والبطالة الواقعه بين ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .
- ٠٣ العلاقة المميزة للقائه بين اسرائيل وامريكا .
- ٠٤ عوامل استراتيجيه وأمنيه ، ورغبة اسرائيل في ان تكون القوة العظمى في منطقة الشرق الاوسط .
- ٠٥ عوامل فنيه خاصه باسرائيل مثل اصلاح المعدات الروسيه المستولى عليها تمهيدا " لاستخدامها في جيش الدفاع او تسويقها للخارج .
- ٠٦ الدروس والعبر والنتائج التي تمخضت عنها حرب عام ١٩٦٧ (١) .

ب . اهم شركات الصناعات العسكريه الاسرائيليه

يوجد حاليا في اسرائيل اكثر من عشرين شركة ومؤسسه تتولى مهمات الانتاج العسكري ، وتشمل هذه الشركات على مؤسسات حكوميه واخرى بتمويل خاص ويمكن تصنيف هذه الشركات على النحو التالي :-

- ٠١ مؤسسه الصناعات الجويه الاسرائيليه - IAI -
تعتبر هذه المؤسسه من اضرخم المجمعات الصناعيه العسكريه في اسرائيل على الاطلاق ، اذ انها تستخدم حاليا حوالي (٢١) ألف موظف وعامل ، وقد بلغ اجمالي مدخولها عام ١٩٧٩ حوالي (٥٦٠) مليون دولار منها ٦٠% تقريبا ناتجه عن تصدير منتجاتها الى الخارج ، ارتفعت مبيعاتها عام ١٩٨٣ الى مليار دولار منها ٢٥% من عوائد

التصدير الخارجي .

٢ . مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية - IMI -

تعتبر هذه المؤسسة من اقدم مؤسسات الصناعة العسكرية في اسرائيل ، وتتبع هذه المؤسسة لوزارة الدفاع مباشرة وتستخدم حوالي (١٥) الف عامل . وقد بلغ اجمالي مدخلها عام ١٩٧٩ حوالي (٤٠٠) مليون دولار ، نصف هذا المبلغ من عوائد التصدير الخارجي ، ارتفعت قيمة مبيعاتها لتصل عام ١٩٨٣ الى حوالي (٥٥٠) مليون دولار منها ٤٠٪ تقريبا من عوائد التصدير (١) .

تنتج هذه الشركة الاسلحة الخفيفة ومدافع الدبابات وكافة انواع الذخائر في الجيش الاسرائيلي ، كما تنتج هذه المؤسسة الدبابة ميركافا (وهي اول دبابة يتم انتاجها وتطويرها في اسرائيل) .

٣ . احواض بناء السفن الاسرائيلية - ISL -

تعتبر هذه المنشاه من الشركات الحكومية وتتخذ من حيفا مركزا لها ، وتمارس هذه المؤسسة نشاطات اقتصادية مدنية وعسكرية ، الا ان النشاطات العسكرية تستحوذ على الجزء الاعظم من اعمالها . وتقوم هذه الشركة بانتاج زوارق (ساغر) و (راشيف) و (عاليه) .

٤ . مؤسسة رافائيل .

تعتبر هذه المؤسسة فرع من فروع وزارة الدفاع الاسرائيلية ، ومن مهماتها البحث والتطوير وذلك بالتنسيق مع فروع

(١) آنما ، واخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

القوات المسلحة المختلفة ، بالإضافة الى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالوسائل والتقنيات التي تبرز الحاجة الى انتاجها محليا . ومن ابرز جهود هذه المؤسسة انتاجها الصواريخ جو - جو وصواريخ جو - ارض التي تصدرها الى عدة دول خارجياً .

تستخدم هذه المؤسسة حوالي (٦٠٠٠) موظف ووصلت قيمة منتوجاتها عام ١٩٨٣ حوالي (٣٠٠) مليون دولار .

٥٠ شركة سولتام .

وهي احدى الشركات التابعة لاتحاد العمال الاسرائيلي ، ويبلغ عدد مستخدميها حوالي (١٧٠٠) موظف ، وتنتج هذه الشركة معظم انواع الذخائر والمدافع المستخدمة في الجيش الاسرائيلي بما في ذلك مدافع الهاون . بلغت قيمة مبيعاتها عام ١٩٧٩ حوالي (١٠٢) مليون دولار نصف هذا المبلغ من التصدير الخارجي .

بالإضافة الى هذه الشركات ، فهناك العديد من الشركات الأخرى التي تعمل في مجال الصناعات العسكرية مثل شركة (تاديران) وشركة (بيت شيمش) وشركة (بينا) وغيرها من الشركات (١) .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٤٩ .

ثانيا : الترايط العضوى بين الصناعه العسكريه والقطاعات الاقصاديه الاخرى *

٠١ علاقة الصناعه العسكريه بالتنميه الاقصاديه *

تتصف الصناعه العسكريه بطول الفتره الانتاجيه اى الفتره التي تقع بين تلقى الطلب على نوع معين من الاسلحه وفتره انتاجه بكميات اقصاديه ، وهذا يرجع بصوره اساسيه الى الحاجه لعمليات البحث والتطوير واجراء التجارب على السلاح المنتج * ان انتاج طائره في بريطانيا مثلا يحتاج الى فتره تقدر بحوالى ثمانية سنوات * ومع ذلك فان الفترات الانتاجيه الطويله لها آثار اقصاديه عامه يمكن ايجازها على النحو التالي :-

٠١ ان الانفاق اللازم للصناعات العسكريه يتكون من جزئين : الاول الانفاق الاستثمارى الثابت والمتغير ، والذي يشمل الانفاق على المنشآت والآلات وتشغيل العمال ، اما الانفاق الثاني فيشمل الانفاق على عمليات البحث والتطوير واجراء التجارب * وانه بالرغم من ان الانفاق الثابت والمتغير يمكن استخدامه عند الضروره لانتاج بعض السلع البديله للانتاج العسكري ، الا ان نفقات البحث والتطوير تنفق مباشره على منتج معين في الصناعه العسكريه * والفائده التي يمكن الحصول عليها من طول فتره الانتاج هو التوفير في نفقات البحث والتطوير والتي تمثل حوالى ٣٠% من اجمالي نفقات الانتاج بالنسبه للصناعات العسكريه *

ب * انه كلما كانت فتره الانتاج اطول ، وعدد الوحدات المنتجه اكثر ، كلما زادت الخبره في الانتاج وقلت نفقات وتكاليف المدخلات بالنسبه للوحده المنتجه ، وهذا الامر ينطبق على الصناعات كلها بشكل عام ، وذلك ناتج عما يمكن تسميته بأثر التعليم Learning Effect . .

مما يؤدي الى انخفاض نسبة الضياع في الموارد وارتفاع الكفاءة الانتاجية لدى العمال الفنيين والاداريين ، ففي الولايات المتحدة وبريطانيا مثلا أدت الزيادة في الانتاج من ١٠٠ الى ١٢٠ وحدة منتجة في صناعة الطائرات التي انخفضت النفقات بنسبه تتراوح بين ٧ و ٢٪ - هو ٩٪ وأن هذا الانخفاض يتناقض بعد حد معين من زيادة عدد الوحدات المنتجة^(١) .

كما تتميز الصناعة العسكرية ايضا " بان الموارد الاقتصادية المتوفرة لها من عمل ورأس مال يزيد عن حجم الطلب على هذه الصناعة في اوقات السلم ، والسبب في ذلك يعود الى أن الجزء الأكبر من الطلب يأتي من السوق المحلي من جهة ، ومن رغبة الحكومة في الاحتفاظ بجزء من الطاقة الانتاجية لهذه الصناعات بما طلة للاستغلال في حالات الطلب المفاجيء والحرب الطارئه من جهة اخرى . ولذلك نجد أن الطاقة الانتاجية لهذه الصناعات في فترة معينة تزيد عن متوسط حجم الطلب . وحتى تتجنب الدول ما يترتب على هذه الحالة من آثار سلبية أخذت تبحث عن الحلول المناسبة ، مثل محاولة زيادة حجم الصادرات ، أو تطويل أمد تسليم المنتجات العسكرية ، واستغلال الطاقة الانتاجية الزائدة في انتاج بعض السلع المدنية ، وزيادة الانفاق العسكري من أجل زيادة حجم الطلب المحلي ، ومن الامثلة على ذلك ما قامت به الصناعات العسكرية المصرية عندما استخدمت الزيادة في طاقتها الانتاجية لصناعة سلع مدنيه مختلفه بحيث قدرت قيمة منتوجاتها من هذه السلع بحوالي (٤٠٠) مليون جنيه مصري .

ان طول دورة الانتاج في هذه الصناعات تؤدي الى امكانية تغيير الموارد الموظفين وبالذات نوعية وحجم القوه العامله ، وأن هذه الصناعات لأسباب اقتصاديه واجتماعيه وأمنيه تحاول المحافظه على هؤلاء العمال خلال هذه الفترات ، وهذا يترتب عليه الابقاء على مستوى التشغيل مرتفعا باستمرار . كما ان نقص حجم الطلب الخارجي يدفع بالدوله المصنعه الى زيادة الانفاق العسكري من أجل زيادة حجم الطلب المحلي وما يعكسه ذلك من آثار مختلفه على عملية التنمية الاقتصادية ، علما بأن هذه الزيادة في الانفاق لا تشمل

(١) صبري ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

في الحقيقة خلا نافعاً لهذه القضية ، بل تمثل دائرة مفرغه بحيث أنه كلما واجهت هذه الصناعة فترة عدم تشغيل ستحتاج الى زيادة الانفاق بصورة دورية (١) .

ان العلاقة بين القطاع الصناعي والعسكري والمدني هي علاقة متشابهة ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاثار التي يحدثها نشوء الصناعة العسكرية في الاقتصاد القومي والذي يودي الى ظهور متغيرات جديدة ، تفسر بصورة مباشرة او غير مباشرة العملية التنموية .

ان قيام صناعة عسكرية يتطلب نشوء صناعات مكمله لها ، مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعات الصلب والحديد وغيرها ، واذا كان وجود هذه الصناعات سابقاً لنشوء الصناعات العسكرية ، فان ظهور هذه الصناعة يحتم عليها زيادة حجم انتاجها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الذي يسببه نشوء الصناعة العسكرية مع كل ما يعني ذلك من حشد للموارد الاقتصادية المادية والبشرية ، كما أن قيام صناعة عسكرية في اي اقتصاد يعني زيادة في الانفاق على عمليات البحث والتطوير مع ما يرافق ذلك من تطور تكنولوجي ينعكس بآثار ايجابية على العملية التنموية . هذا وان النجاح في وضع تصور معقول يمكن الدناءة العسكرية من الانتقال والتأثير في الاقتصاد المدني وعلى مختلف المستويات يلعب دوراً كبيراً في عملية النمو والتطوير الاقتصادي .

ان تقييم الصناعة العسكرية في مصر واسرائيل على سبيل المثال خير دليل على نموذج العلاقة بين الصناعة العسكرية والتنمية الاقتصادية ، حيث تم في مصر توسيع هذه الصناعة لانتاج التلغزيونات والراديوات وأفران البوتاجاز وغيرها من المنتجات المدنية ، اما الصناعات العسكرية الاسرائيلية فقد أنتجت بالاضافة الى هذه المواد طائرة نقل مدنيه تستخدم لنقل الركاب على الخطوط الداخلية

(١) صبري ، عبد الرحمن حسين ؛ اثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو

الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، (معهد

الانماء العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٨٣ ،

ص (١٩٤) .

من خلال ما تقدم يمكننا التأكيد على قوة العلاقة بين قطاع الصناعة العسكريه وعملية التنمية الاقتصاديه ، وما تعكسه هذه العلاقة من آثار متعددة على هيكل الاقتصاد العام في الدوله .

١ . أثر التصنيع العسكري على التنمية الاقتصاديه في مصر .

انه على الرغم من أن الصناعات العسكريه المصريه لا تزال في طور النمو، الا أنها تعتبر نواه قابله للتطور والمساهمه بفاعليه في تطوير الاقتصاد المصري ، ومع ان انتاج القطاع الصناعي العسكري لم يبدأ بشكل فعال الا في النصف الاول من عقد الثمانيات ، الا ان اثاره الاقتصاديه على التنمية في مصر تزداد مشجعاً .

ان طاقة الانتاج العسكري المتوفره حالياً في الصناعة العسكريه المصريه تقدر بحوالي (١٤٠٠) مليون جنيه سنوياً ، ولكن ما تنتجه هذه الصناعه فعلاً يقدر بحوالي (٦٢٠) مليون جنيه سنوياً من مختلف الاسلحه التي تشمل على الذخائر واليهاتونات والصواريخ والمدفعية والعربات المدرعه ، ويستغل ما تبقى من طاقتها الانتاجيه والتي تقدر بحوالي ٣٠% في الانتاج المدني .

استطاعت الصناعه العسكريه في مصر من تلبية الكثير من احتياجات القوات المسلحه المصريه من الاسلحه والذخائر وبعض أنواع الطائرات ، فقد غطت حوالي ٩٢% - ٩٥% من احتياج هذه القوات من الذخائر ، وزودتها بالعربه المدرعه (فهد) وبطائرات التدريب والطائرات المروحيه مثل طائرات (غازيل) .

ولقد بلغت صادرات الصناعه العسكريه المصريه حوالي (١٠٠٠) مليون دولار سنة ١٩٨٥ ، أي ما يعادل حجم صادرات السلاح الاسرائيليه تقريباً في نفس السنه ، ولكن يبدو أن هذا الرقم غير ثابت ، حيث انه لم يتكرر

ب. اثر التصنيع العسكري على التنمية الاقتصادية في اسرائيل .

ان فترة الاستثمار الرئيسي في الصناعة العسكرية الاسرائيلية كانت بين عام ١٩٦٨-١٩٧٤ ، وكانت النتيجة نمو شامل للاستثمارات في جميع قطاعات الصناعة في الاقتصاد بشكل عام . وقد زادت الاستثمارات عام ١٩٧٢ حوالي ثلاثة اضعاف ونصف عن استثمارات عام ١٩٦٧ ، وانه بين عام ١٩٦٩-١٩٧٣ ساهمت الصناعة في صافي الناتج القومي المحلي بنسبة ٢٣٪ ، وان مشتريات الأسلحة من الصناعة العسكرية المحلية بلغت حوالي ٨٦٪ (١) .

ان الاستثمار في الصناعة العسكرية ، قد أدى الى تغير الهيكل الصناعي القومي بشكل عام ، كما أدى الى تغيير نسبة رأس المال الى العمل ، واحسن دات تغييرات جوهرية في طبيعة الصادرات الصناعية من حيث الكم والكيف ، وحصلت توسعات كبيرة في الكثير من افرع الصناعة المدنية الاسرائيلية نتيجة لزيادة الطلب على منتجاتها من قبل الصناعات العسكرية ، وكان من اهم هذه الصناعات صناعة المعادن ، والالكترونيات والتي بلغ معدل نموها بين سنة ١٩٦٧-١٩٧٣ حوالي ١٣٪ سنويا ، وان التوسع السريع في هذه الافرع اتى كنتيجة لقدرتها على امتصاص حوالي ($\frac{1}{3}$) الاستثمارات في القطاع الصناعي بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٤ . كما ان الطلب على الانتاج العسكري الذي تم تغذيته بسبب علاقه مع الولايات المتحدة ، أدى الى تطوير قاعدتها الصناعية ، وزاد من قدرة القوى العاملة في هذا القطاع ، وجعل اسرائيل تستفيد من قدره التكنولوجيه للولايات المتحدة ، مما ساعد ليس على تطوير الصناعة العسكرية فحسب ، بل والصناعات المدنية ايضا . وكانت مشاركة مؤسسات الدفاع في تطوير افرع الصناعة المدنية تاخذ احدى الاشكال التاليه :-

١- مساعدات تكنولوجيه .

٢- تعهدات من مؤسسات الدفاع بان تشتري كميات ثابتة من انتاج الصناعة

المحليه .

ان زيادة حجم الطلب من قبل مؤسسات الدفاع على الانتاج الصناعي المحلي قد ساعد على تطوير نوعية الانتاج لهذه الصناعات ، مما ساعد على جعل هذه الصناعات قادره على المنافسة في السوق العالمي ، حيث ارتفعت حصة المعادن والالكترونيات من الصادرات الوطنيه باستثناء الماس من ١٤% عام ١٩٦٧ الى ٢١% عام ١٩٦٨ والى ٣٦% عام ١٩٧٥ ، وزاد الانتاج الصناعي بشكل عام بمعدل نمو سنوي مقداره ١٦% .

انه خلال فترة الاستثمار في الصناعات العسكريه ، كان هناك زيادة في عدد المستخدمين الذين يعملون في قطاع الصناعات بشكل عام ، وقد زاد توظيف العمال في الصناعات العسكريه بمعدل (١٢) الف عامل سنويا في الفترة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، وفي خلال نفس الفترة زاد عدد المستخدمين في القطاعات الصناعيه الاخرى حوالي (٣٥) الف عامل .

لقد بات الموقع الذي تتمتع به الصناعات العسكريه الاسرائيليه عاما ليس على الصعيد العسكري فحسب ، بل وعلى مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه .

فعلى الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي ، تشكل الصناعات العسكريه فسي اسرائيل مصدر عيش لقطاع واسع من القوى العامله . وان الصناعات تشكل من خلال قدرتها التصديرية عاملا عاما للحصول على العملات الصعبة التي تساهم بتعدد يل الميزان التجاري ، وتقليل حجم العجز فيه .

اما على الصعيد السياسي والعسكري فان اهمية الصناعات العسكريه تبرز بحكم كونها موجهه بصورة رئيسيه نحو تزويد القوات المسلحة الاسرائيليه ببعض احتياجاتها من الاسلحة ، والمعدات المصنعه خصيصا لملائمة متطلبات تلك القوات ، استنادا الى المواصفات التي تحددها على ضوء خبراتها القتاليه والعملية المختلفه .

ان القدرات الانتاجيه للصناعه العسكريه في اسرائيل وان كانت بعيده عن القدره على تلبية كافة احتياجات القوات الاسرائيليه ، الا انها جعلت اسرائيل في موقع اكثر قدره على مواجهة الضغوط العسكريه والسياسيه الخارجيه المتمثله في احتمال الامتناع عن تزويدها بانواع معينه من الاسلحه والمواد العسكريه ، او تلك الناجمه عن احتمال قطع الامدادات العسكريه عنها في حال نشوب قتال معين .

لقد اصبح ما تنتجه الصناعه العسكريه الاسرائيليه في الوقت الحاضر مشتتاً على الاسلحه والمعدات من مختلف الصنوف وفي كافة فروع العمل العسكري ، وذلك بدءاً من الذخائر وقطع الغيار ووصولاً الى انتاج الطائرات والدبابات والسزوارق والسفن (١) .

وباختصار يمكن القول ان الصناعه العسكريه الاسرائيليه قد ساهمت بشكل فعال في عملية النمو والتطوير الاقتصادي وادخال تغييرات هيكلية على الاقتصاد الاسرائيلي بشكل عام .

٢٠٢ الصناعه العسكريه والانتاج

ان اثر الصناعه العسكريه على قطاع الانتاج في الاقتصاد القومي ، يمكن ان يتم توضيحه من ناحيتين اساسيتين هما :-

- ٠١ اذا كان لدينا عدم استخدام كامل للموارد الاقتصاديه ، وكان هناك راس مال او قوى عامله غير موظفه .
- ٠٢ من خلال تكوينها للخبرات الاداريه والفنيه والتنظيميه واعمال البحث والتطوير .

ان قيام صناعه عسكريه في اقتصاد يعاني من عدم استخدام كامل للموارد الاقتصاديه ، يساعد على حشد هذه الموارد ويزيد من حجم الطلب عليها .

(١) جبور ، سمير : مخططات اسرائيل الاقتصاديه في ضوء معاهدة الصلح المنفرد ،

(مؤسسه الدراسات الفلسطينيه ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٨٢ ،

ص ١٨٢) .

كما يساعد على زيادة حجم الطلب على انتاج الصناعات الاخرى في القطاع المدني، ويؤثر ايجابيا على تطوير هذا الانتاج كما وكيفا بما يتناسب مع التغيرات الجديدة التي حدثت نتيجة لقيام صنائه عسكريه في الاقتصاد القومي ، هذا مع الاخذ في الاعتبار ان الصنائه العسكريه لا ترتبط مع جميع الصناعات القائمه في القطاع الصناعي .

لقد اكد كثير من الاقتصاديين على ايجابية علاقه بين قطاع التصنيع العسكري والمدني في كثير من الصناعات الخفيفه والثقيله ، وعلى رأسها السيارات ، والاقتصاديين كيندي وبول (Kennedy & Ball) الذين اكدوا في دراساتهم التي اجروها على الاقتصاد الهندي ، ان بعض الصناعات الهنديه وخصوصا الالكترونيات قد نجحت وتطورت بسبب طلب القوات المسلحه على انتاجها (١) .

لقد ذكر الباحث الاقتصادي نيومان في دراسته اجراها على الاقتصاد الايراني سنة ١٩٧٨ بان العلاقه بين القطاع العسكري والقطاع المدني متينه وتعكس اثارا ايجابيه على الاقتصاد القومي . وذلك لان قيام صنائه عسكريه في اي اقتصاد قومي تتطلب وجود صناعات راسماليه مكمله ، وهذا يعني ان قيام صنائه عسكريه لا يوهثر فقط على الصناعات الموجوده في الاقتصاد ، بل يوهثر على القطاع الصناعي ويدفع به الى انشاء صناعات جديده ما كان لها ان تنشأ لولا قيام قطاع الصنائه العسكريه . وهذا يجعل من هذه الصنائه سببا في حشد الموارد ، وايجاد حجم جديد من العرض والطلب وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد الاستيعابيه بشكل عام . لان قيام صنائه مكمله للصنائه العسكريه يعني خلق طلب جديد على الموارد الاقتصاديه والايدى العامله ، وخلق عرض جديد من الصناعات الجديده ، وهذا يوهدي الى احداث كثير من التغيرات في هيكل الاقتصاد القومي وزيادة الانتاج بشكل عام . وليس ادل على ما ذهبنا اليه ما ذكره زفي لينز في كتابه (تخطيط الامن القومي الاسرائيلي في الثمانينات) .

(Isreal Security Planning in 1980's)

كما يساعد على زيادة حجم الطلب على انتاج الصناعات الاخرى في القطاع المدني، ويؤثر ايجابيا على تطوير هذا الانتاج كما وكيفا بما يتناسب مع التغيرات الجديدة التي حدثت نتيجة لقيام صنائه عسكريه في الاقتصاد القومي ، هذا مع الاخذ في الاعتبار ان الصنائه العسكريه لا ترتبط مع جميع الصناعات القائمة في القطاع الصناعي .

لقد أكد كثير من الاقتصاديين على ايجابية العلاقة بين قطاع التصنيع العسكري والمدني في كثير من الصناعات الخفيفة والثقيله ، وعلى راسهم هولاء الاقتصاديين كيندي وبول Kennedy & Ball الذين اكدوا في دراساتهم التي اجروها على الاقتصاد الهندي ، ان بعض الصناعات الهنديه وخصوصا الالكترونيات قد نجحت وتطورت بسبب طلب القوات المسلحه على انتاجها (١) .

لقد ذكر الباحث الاقتصادي نيومان في دراسته اجراها على الاقتصاد الايراني سنة ١٩٧٨ بان العلاقة بين القطاع العسكري والقطاع المدني متينه وتعكس اثارا ايجابيه على الاقتصاد القومي . وذلك لان قيام صنائه عسكريه فسي اى اقتصاد قومي تتطلب وجود صناعات راسماليه مكمله ، وهذا يعني ان قيام صنائه عسكريه لا يؤثر فقط على الصناعات الموجوده في الاقتصاد ، بل يؤثر على القطاع الصناعي ويدفع به الى انشاء صناعات جديده ما كان لها ان تنشأ لولا قيام قطاع الصنائه العسكريه . وهذا يجعل من هذه الصنائه سببا في حشد الموارد ، وايجاد حجم جديد من العرض والطلب وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد الاستيعابيه بشكل عام . لان قيام صنائه مكمله للصنائه العسكريه يعني خلق طلب جديد على الموارد الاقتصاديه والايدي العامله ، وخلق عرض جديد من الصناعات الجديده ، وهذا يؤدي الى احداث كثير من التغيرات في هيكل الاقتصاد القومي وزيادة الانتاج بشكل عام . وليس ادل على ما ذهبنا اليه ما ذكره زفي لينز في كتابه (تخطيط الامن القومي الاسرائيلي في الثمانينات) (Isreal Security Planning in 1980's)

Deger. Saadet. Op. Cit., P. 172 . (١)

حيث يقول : . بان الاستثمار في الصناعة العسكرية الاسرائيلية قد ادى الى تغيير الهيكل الصناعي القومي بشكل عام، واثرت في تغيير طبيعة الصناعات المصنعية الاسرائيلية ، كما ادى الى تغيير نسبة راس المال الى العمل ، وساعد على تطوير نوعية الانتاج ، مما جعل الصناعة الاسرائيلية اكثر قدره على المنافسة في السوق العالمي .

ان قيام صناعه عسكريه في اي دولة من الدول ، يساعد على زيادة حجم العماله ويتسبب في تكوين مهارات جديدة ، وخبرات فنيه واداريه وتنظيميه لراس المال البشري ، خصوصا من خلال عمليات البحث والتطوير مما يؤدى الى تحقيق تطورات تكنولوجيه تساعد على زيادة الكفاءه الانتاجيه التي تؤدى الى تخفيض تكلفه انتاج الوحده ، وبالتالي مساعده القطاع الصناعي على تحقيق الربح الاقتصادي . كما ان الصناعات العسكريه من الممكن ان تقدم خدمات كثيره لقطاع الانتاج المدني ، حيث تقوم هذه الصناعه في كثير من البلدان ، مثل مصر واسرائيل بانتاج انواع متعدده من السلع الوسيطه ، وقطع الغيار ، والماكينات للاستخدام المدني ، وهذا يعني توفير هذه السلع للصناعه المدنيه بتكلفه اقل مما يساعد على تخفيض تكلفه انتاجها بشكل عام .

٠٣ الصناعة العسكرية والصادرات الوطنية

ان وجود قطاع صناعى عسكري في الاقتصاد ، يمكن ان يودى الى احداث تغيرات ايجابية في حجم وطبيعة الصادرات الوطنية ، وهذا ما ينتج عادة عن التغيرات الهيكلية التي يحدثها قيام صنائه عسكريه في الهيكل الاقتصادى للدوله بشكل عام .

ان اهم القنوات التي من خلالها تؤثر الصناعات العسكريه على صادرات القطاع المدني يمكن تحديدها بما يلي :

- ٠ ا زيادة حجم الطلب في الاقتصاد القومي .
- ٠ ب قيام الصناعات المكمله للصناعات العسكريه .
- ٠ ج تكوين راس المال البشرى وتزويده بالمهارات الجديده .
- ٠ د التطور التكنولوجي الناشئ عن قيام الصنائه العسكريه .
- ٠ هـ مساهمه الصنائه العسكريه في الانتاج المدني .

ان زيادة حجم الطلب على الانتاج المدني من قبل قطاع الصنائه العسكريه لا يساعد على زيادة حجم الانتاج فحسب ، بل يودى الى تطوير وتحسين هذا الانتاج مما يساعد في زيادة قدرة الانتاج المدني على المنافسه في السوق العالميه ، وبالتالي زيادة حجم صادراته بشكل عام . واذا اضعنا الى هذا العامل ما يتم انشاءه من صناعات جديده مكمله للصناعات العسكريه لاذر كنا مدي التغير الذي تحدثه الصنائه العسكريه في حجم وطبيعة الصادرات المدنيه . فعلى سبيل المثال ، نجد ان صناعة المعادن والالكترونيات في اسرائيل قد نمت نموا متسارعا بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧٣ ، بحيث حققت معدل نمو سنوى مقداره ١٣% تقريبا ، وارتفعت حصتها من الصادرات الى ٣١% . وان هذا التغير في حجم وطبيعة الصادرات الاسرائيليه يعود في معظمه الى قيام الصنائه العسكريه في اسرائيل .

كما تساعد الصناعة العسكرية على أحداث تغييرات هامة في المهارات الفنية والادارية لرأس المال البشرى ،فانما حدث تدفق لهذه الموارد من القطاع العسكري الى القطاع المدني فان هذه المهارات تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية للعنصر البشرى ، مما يساعد على تخفيض تكلفة انتاج الوحدة ، ويتسبب في زيادة قدره التناقص لها في السوق العالمي ، وازيادة حجم الطلب على منتوجاتها ، يضاف الى ذلك ان العنصر البشرى لا يساعد على تخفيض تكلفة الانتاج فقط ، بل يساعد من خلال مهاراته الفنية على تحسين نوعية الانتاج .

انه اذا انرفنا الى اثر الصناعة العسكرية على رأس المال البشرى اثرها على التطور التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية الاخرى وما يتسبب فيه ذلك من تطور نوعية الانتاج وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ، لرأينا الاثر الذي يحدثه قيام صناعه عسكريه في الاقتصاد الوطني على حجم الصادرات الكليه .

اما ما يتعلق في مساهمة الصناعة العسكرية بالانتاج المدني والمساعدة فسي في زيادة حجم الصادرات ،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما تنتجه الصناعات العسكريه من سلع راسماليه ووسيطه للقطاعات الاقتصادية ، فلو اخذنا مصر على سبيل المثال لوجدنا ان صناعتها العسكريه تنتج الجرارات الزراعيه وبعض الماكين اللازمه للقطاع الزراعي ، مما يتسبب في تخفيض تكلفة الانتاج ، وازيادة صادراتها القطاع .

ان القاء نظره على الجدول رقم (٣-١) الذي يبين التطور في حجم الصادرات الوطنيه في كل من الاردن ومصر واسرائيل بملايين الدولارات وبالا سعار الجاريه ، تساعدنا على اخذ فكره عن الاتجاه العام لمعدل النمو السنوي في هذه الصادرات ومستوى تطوره خلال فترات الاستثمار والانتاج في الصناعات العسكريه .

بالنسبه للاردن لا تزال الصناعات العسكريه فيه مبتدئه ، ولذلك فان تاثيرها على حجم وطبيعة الصادرات الوطنيه يكون معدوما .

اما بالنسبة لمصر فتعتبر الفترة ما قبل عام ١٩٧٥ فترة توقف مرحلي فسي
 الصناعات العسكرية ولذلك كان تأثيرها محدودا جدا على حجم الصادرات الوطنية ،
 حيث بلغ معدل قيمة صادراتها السنوية ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٥ حوالي (١٠٢٢ و٩)
 مليون دولار بالاسعار الجارية ، ومعدل نسبة نمو سنوي مقداره ١١ و٧٥ % ، أما
 الفترة ما بين عام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ فيمكن اعتبارها فترة الاستثمار الحقيقي في الصناعات
 العسكرية ، فقد بلغ معدل قيمة الصادرات السنوية حوالي (١٩٧٠ و٨) مليون
 دولار ، ومعدل نسبة نمو سنوي مقداره ١٨ و٨ % ، وبذلك يكون حجم الصادرات
 المصرية خلال هذه الفترة قد ازداد بما نسبته ٩٢ و٧ % عن الفترة ما قبل عام ١٩٧٥ ،
 اما الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ والتي يمكن اعتبارها فترة انتاج وتصدير بالنسبة للصناعات
 العسكرية المصرية ، فقد ارتفع معدل قيمة الصادرات الوطنية السنوي الى حوالي
 (٣٣٨٦ و٦) مليون دولار ، اي بمعدل نسبته نمو سنوي مقداره ٦ و٨ % ، وبذلك
 يكون حجم الصادرات الوطنية قد زاد في هذه الفترة بالمعدل بما نسبته
 ٢٣١ % عن حجم الصادرات خلال الفترة الاولى وبحوالي ٧١ و٨ % خلال الفترة
 الثانية ، وتعتبر نسبة الزيادة المرتفعة بمعدل نسبة الصادرات المصرية انجازا
 اقتصاديا كبيرا يعتقد بان الصناعات العسكرية قد ساهمت فيها .

اما بالنسبة لاسرائيل فقد بلغ معدل قيمة صادراتها السنوية في الفترة
 ١٩٦٣ - ١٩٦٨ والتي لا تعتبر فترة استثمار او انتاج عسكري مؤثر على حجم الصادرات
 حوالي (٤٧٥) مليون دولار سنويا بالاسعار الجارية . اما الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥
 فتعتبر فترة استثمار كبيره في الصناعات العسكرية حيث بلغ معدل قيمة الصادرات الوطنية
 السنوي حوالي (١٢٦١) مليون دولار ، ومعدل نسبة نمو سنوي مقداره ١٨ % ، اما
 الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ فتعتبر فترة انتاج وتصدير رئيسي لقطاع الصناعات العسكريه
 الاسرائيليه ، مما تسبب في زيادة حجم الصادرات الى معدل سنوي مقداره (٥٠٧٢ و٣)
 مليون دولار ، اي بمعدل نسبة نمو سنوي مقداره ١٥ % ، وبزيادة مقدارها اكثر
 من اربعة اضعاف حجم الصادرات خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥ .

جدول رقم (٣ - ١)
تطور قيمة الصادرات في كل من الاردن ومصر واسرائيل بالدولار وبالسعار الجارية*

اسرائيل		مصر		الاردن		
(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	
نسبة تطوّر الصادرات السنوية %	قيمة الصادرات مليون دولار	نسبة تطوّر الصادرات السنوية %	قيمة الصادرات مليون دولار	نسبة تطوّر الصادرات السنوية %	قيمة الصادرات مليون دولار	
٠٠٠	٧٢٩	٠٠٠	٧٤٥	٠٠٠	٤١	١٩٦٩
٦و٩	٧٧٩	٢و٣	٧٦٢	١٧و١-	٣٤	١٩٧٠
٢٣	٩٥٨	٣و٥	٧٨٩	٥و٩-	٣٢	١٩٧١
١٩و٧	١١٤٧	٤و٦	٨٢٥	٥٠	٤٨	١٩٧٢
٢٦و٣	١٤٤٩	٣٥و٩	١١٢١	٥٢و١	٧٣	١٩٧٣
٢٥و٩	١٨٢٥	٣٥و٢	١٥١٦	١١٢و٣	١٥٥	١٩٧٤
٦و٤	١٩٤١	٧و٥-	١٤٠٢	١و٣-	١٥٣	١٩٧٥
٢٤و٢	٢٤١٥	٨و٦	١٥٢٢	٣٥و٣	٢٠٧	١٩٧٦
٢٧و٦	٣٠٨٢	١٢و٢	١٧٠٨	٢٠و٣	٢٤٩	١٩٧٧
٢٧و٢	٣٩٢١	١و٧	١٧٣٧	١٩و٧	٢٩٨	١٩٧٨
١٥و٩	٤٥٤٦	٥و٩	١٨٤٠	٣٥و٢	٤٠٣	١٩٧٩
٢١و٨	٥٥٣٨	٥٦و٦	٣٠٤٧	٤٢و٤	٥٧٤	١٩٨٠
٢و٤	٥٦٧٠	٦و١	٣٢٣٣	٢٧و٧	٧٣٣	١٩٨١
٧و٣-	٥٢٥٥	٣و٥-	٣١٢٠	٢و٦	٧٥٢	١٩٨٢
٢و٨-	٥١٠٨	٣	٣٢١٤	٣٢و٩-	٥٨٠	١٩٨٣
١٣و٧	٥٨٠٧	٢و٣-	٣١٤٠	٢٩و٧	٧٥٢	١٩٨٤
٧و٨	٦٢٦٠	١٨و٣	٣٧١٤	٤و٩	٧٨٩	١٩٨٥
١٤	٧١٣٦	٢١-	٢٩٣٤	٧و١-	٧٣٣	١٩٨٦

* انظر: الجدول رقم (٤ - ٢) .

اما لو حاولنا اجراء مقارنة للأثار التي احدثتها الصناعة العسكرية في مصر واسرائيل لوجدنا مايلي :-

أ • لو نظرنا الى الفترة ١٩٦٣-١٩٦٨ والتي كانت فيها الصناعة العسكرية في كل من مصر واسرائيل مبتدئة ، لوجدنا ان معدل حجم الصادرات الوطنيـه السنوي في مصر قد بلغ حوالي (٥٢٦٥) مليون دولار بالاسعار الجارية ، في الوقت الذي بلغ فيه معدل حجم الصادرات الاسرائيلية السنوي حوالي (٤٢٥) مليون دولار ، اي ان معدل حجم الصادرات المصريـه يزيد عن معدل حجم الصادرات الاسرائيلية بحوالي ٢ و ٢١ % .

ب • في الفترة ١٩٦٩-١٩٧٥ والتي تعتبر فترة توقف مرحلي في الصناعـه العسكريـه المصريـه وفترة استثمار كبير في الصناعات العسكريـه الاسرائيليـه ، ارتفع معدل حجم الصادرات الاسرائيلية السنوي الى حوالي (١٢٦١) مليون دولار ، بينما بلغ معدل حجم الصادرات المصريـه السنوي حوالي (١٠٢٢) مليون دولار ، اي ان الصادرات الاسرائيلية قد زادت عن معدل حجم الصادرات المصريـه بحوالي ٤ و ٢٢ % ، ويعتقد ان هذا التغير الواضح يرجع في معظمه الى الاستثمار الاسرائيلي المبكسر قياسا بمصر في الصناعه العسكريـه .

ج • انه اذا قارنا بين الزيادة في حجم الصادرات خلال فترة الاستثمار في الصناعات العسكريـه الاسرائيليـه ١٩٦٩-١٩٧٥ ، وبين الزيادة في حجم الصادرات خلال فترة الاستثمار في الصناعات العسكريـه المصريـه ١٩٧٥-١٩٨٠ لوجدنا ان معدل نسبة نمو الصادرات في مصر ، واسرائيل قد بلغت في الاولى حوالي ٨ و ١٨ % بينما بلغ في الثانيـه حوالي ٨ و ١٨ % .

د • اما لو قارنا نسبة النمو في حجم الصادرات خلال فترة الانتاج والتصديـر في الصناعات العسكريـه في الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ لكلا الدولتين ، لوجدنا ان معدل نسبة النمو في حجم الصادرات المصريـه يزيد قليلا عن معدل نسبة

التنوع في حجم الصادرات الاسرائيلية ، حيث بلغ في الاولي حوالي ٦٨% بينما بلغ في الثانيه حوالي ٦٧% ، وان هذه الزيادة ، الرئيله في نمو الصادرات المصريه يمكن اعتبارها انجازا كبيرا اذا اخذنا في الاعتبار ان الفتره المأخوذ ه للمقارنه هي فترة تصنيع متقدم بالنسبة للصناعه العسكريه الاسرائيليه وفترة تصنيع مبتدى ، بالنسبه للصناعه العسكريه المصريه .

مما سبق يمكن ان نخلص الى النتائج التاليه :-

ان قيام الصناعه العسكريه يساعد على حشد الموارد الاقتصاديه المعطله في الاقتصاد القومي ، وينشط العمليه الانتاجيه نتيجته للزيادة في حجم الطلب ، وبذلك تكون النتائج التي توصلنا اليها في هذه الدراسه تلتقى مع ما توصل اليه الكثير من الباحثين الاقتصاد بين امثال نيومان وكينيدي وغيرهم .

٤٠٤ الصناعه العسكريه وتكوين راس المال البشرى

ان تطوير راس المال البشرى بالاعتماد على كونه من العوامل الاقتصاديه الهامه ، الا انه يبقى في نفس الوقت هدفا سياسيا هاما للدوله . ان الاهميه الاقتصاديه لهذا العنصر تعود الى الاسباب التاليه :-

أ . ان راس المال البشرى يعطى ثروه الامه بعدا كبيرا لكونه احد عناصر الانتاج المستقله ، وان تطوير قدراته المختلفه يعني الحصول على نتائج افضل .

ب . يعتبر العنصر البشرى السبب الرئيسي الذي يقف خلف عمليه تطوير وزياده انتاجية راس المال المادى .

ج . العنصر البشرى هو السبب الرئيسي وراء عمليه التطوير التكنولوجي في الاقتصاد القومي .

ان قيام قطاع الصناعة العسكريه يفتح امام هذا العنصر ابواب التدريب الفني والاداري والتنظيمي ، مما يتسبب في احداث الاثار الايجابيه التاليه .

- أ . تطوير مهارات العنصر البشري الفني والعلمي والاداريه .
- ب . تزويده بمهارات فنيه واداريه جديده .
- ج . تدريبه على القيام باعمال البحث والتطوير .

ان تزويد العنصر البشري بهذه المؤهلات ، تساهم مساهمة فعاله في زياده كفاءته الانتاجيه ، مما يودي الى تحسين مساهمته في العمليه الانتاجيه ، وتسبب في تخفيض تكاليف الانتاج ، وتساعد على زياده قدره الاستيعابيه في الاقتصاد بشكل عام . الا ان هذه الاثار تتوقف بشكل اساسي على مدى فعالية الاثر التوزيعي لقطاع التصنيع العسكري على القطاع المدني ، وانه كلما كان الاثر التوزيعي اكبر ، كلما زادت اهمية قطاع الصناعة العسكريه بالنسبة للاقتصاد الوطني . ومن خلال ذلك يمكن ملاحظه الاثار الايجابيه لقيام الصناعة العسكريه على تكوين راس المال البشري .

الا انه ومع كل ما سبق ، فان هناك بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم الباحث الاقتصادي تير هال Terhal يعتقدون بأن قيام صناعه عسكريه ربما تكون ذات اثر سلبي على القطاع الصناعي المدني ، وذلك اذا نافست الصناعه العسكريه الصناعه المدنيه على العنصر البشري المهني ، ففي دراسه اجراها على الاقتصاد الهندي سنة ١٩٨١ خلص تير هال الى نتيجته مؤداها ان اثر عدة آلاف من العلماء والاشخاص الفنيين الذين تحولوا من القطاع المدني الى القطاع العسكري كادت ان تودي الى تراجع خطير في النمو الاقتصادي للهند .

٥٠ الصناعة العسكرية والتطور التكنولوجي •

ان الثورة التكنولوجية التي يشهدها قطاع التسليح العسكري ، هي في الحقيقة نتيجة للجهود المستمرة والمكثفة التي يبذلها العلماء والمهندسون في الدول المصنعة ، ومع ذلك فان هذه الثورة لم تقتصر على القطاع العسكري فحسب ، بل تعدت ذلك لتشمل معظم نواحي الحياة الانسانية •

لقد اصاب التطور التكنولوجي القطاع الاقتصادي كما شمل غيره من القطاعات الاخرى ، وخصوصا قطاع الصناعات العسكرية ، نتيجة لما تتمتع به هذه الصناعات من اهمية • ويعتقد بان الاقتصاد الذي يملك صناعات عسكرية متطورة ربما يفتح الطريق امام انتقال التكنولوجيا الى القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام •

ان السبب الرئيسي الذي يكمن وراء عملية التطور التكنولوجي المستمر هو عمليات البحث والتطوير التي يجند لها الكثير من الباحثين والاموال ، ويعتقد بان الكثير من الابحاث التي يقوم بها القطاع العسكري مفيدة للقطاع المدني وتساهم في تطويره تكنولوجيا ، ففى دراسته اجراها الباحث الاقتصادي بينويت على عمليات البحث والتطوير في القطاع العسكري وجد ان ٤٠% من هذه الابحاث مفيدة للقطاع المدني ، كما ان التطور التكنولوجي الذي يحدث في القطاع العسكري هو ايضا مفيد للقطاع المدني نتيجة لما يحدث من تدفق لعناصر الانتاج من القطاع العسكري الى القطاع المدني ، وعلى الاخص تدفق عنصر الانتاج البشري المدرب فنيا واداريا بشكل جيد •

ان الهند واسرائيل خير مثال على ذلك ، فقد انفتحت الهند امسوا لا كثيره على عمليات البحث والتطوير العسكري كجزء من استراتيجية التصنيع ، مما تسبب في احداث تطور تكنولوجي في الاقتصاد الهندي بشكل عام • اما في اسرائيل فقد شاركت المؤسسات العسكرية في تطوير افرع الصناعة المدنية من خلال ما قدمتها من مساعدات تكنولوجية ساعدتها على تطوير نوعية انتاجها ، وجعلها قادرة على المنافسة في السوق العالمي •

ولقد ارتفعت نسبة استخدام التكنولوجيا المتطورة في الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لذلك
بمقدار ٥٥% سنويا بين عامي ١٩٦٢-١٩٧٣ .

ان ما وصلت اليه اسرائيل من تطور تكنولوجي لم يتولد فقط نتيجة لما تقوم به من
مؤسساتها العسكرية والمدنية من اعمال البحث والتطوير ، بل كان لتعاونها وعلاقاتها
المميزه مع الولايات المتحدة الامريكية دورا بارزا في ذلك ، حيث سمحت لها طبيعة هذه
العلاقة الاستفادة وبشكل كبير من القدرات التكنولوجية الامريكية ، الا ان ذلك لا يمنعنا
من القول بان اسرائيل تنفق امولا كثيرة في هذا المجال ، حيث بلغ اجمالي انفاقها
على عمليات البحث والتطوير حوالي ٢% من اجمالي دخلها القومي ، نصف هذا المبلغ ينفق
على اعمال البحث والتطوير في القطاع العسكري .

انه وعلى الرغم من المساهمة الفعالة التي تساهم بها المؤسسات العسكرية المختلفة
في عملية التطوير التكنولوجي ، الا ان ابحاثها التي تقوم بها تبقى ذات طابع خاص
بالنسبة للقطاع المدني ، حيث تتميز الابحاث العسكرية بما يلي :-

أ . ان التكنولوجيا المستخدمة في القطاع العسكري ربما تكون متقدمه كثيرا عما
هو مستخدم في القطاع المدني ، مما يجعل القطاع الاقتصادي عاجزا عن الاستفادة
منها بشكل جيد .

ب . هناك اعتبارات عسكرية استراتيجية في عمليات البحث والتطوير والتكنولوجية
العسكرية ، مما يجعل منها سرا من اسرار الدولة ، من غير المسوح الاطلاع عليها
او استخدامها في القطاع المدني .

ج . تكون اعمال البحث والتطوير العسكري في بعض الاحيان ضرورية لاغراض امنيته
بحته ، وهذا ما يجعل امكانية الاستفادة منها محدوده جدا .

انه وعلى الرغم من وجود هذه المحددات ، الا ان اعمال البحث والتطوير العسكريه
تبقى ذات فائده كبيره للقطاع الاقتصادي المدني ، وتساهم مساهمة فعالة في تقدمه
التكنولوجي .

الخلاصة

مما سبق يتضح بأن الصناعة العسكرية تعتبر قي نظر كثير من دول العالم ، وخصوصا دول العالم الثالث ، من الصناعات الهامة التي تسمح لها بتحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي ، والتخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمارسها الدول المصنعة عليها ، وتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة من قيام مثل هذه الصناعة . الا ان قيام الصناعات العسكرية يتطلب وجود قاعدة صناعية متطورة ، وتوفير الموارد المادية والمالية الكافية ، ومستوى معين من التطور التكنولوجي .

لقد نجح الكثير من دول العالم الثالث في انشاء صناعات عسكرية متطورة ، وكان من بين هذه الدول مصر واسرائيل . فقد حققت مصر الكثير من الفوائد الاقتصادية والعسكرية من هذه الصناعة ، على الرغم من حداثة انطلاقتها الجديدة .

أما بالنسبة لاسرائيل فان صناعاتها العسكرية تعتبر صناعة متقدمة نسبيا ، وقد حققت اسرائيل من خلال ذلك الكثير من المكتسبات العسكرية والاقتصادية ، بالاضافة الى تطوير علاقتها السياسية والتجارية الخارجية .

بشكل عام نستطيع القول أن الصناعة العسكرية تعتبر من الوسائل الهامة لحشد الموارد الاقتصادية ، والمساعدة في تطوير القطاع المدني ، والتطور التكنولوجي ، وزيادة قدرة الاقتصاد الاستيعابي .

الفصل الرابع

التبادل التجاري العسكري والتنمية الاقتصادية
في الاردن ومصر واسرائيل

اولا : الصادرات العسكرية .

١ . اهمية الصادرات العسكرية .

سبق وان اشرنا في الفصل الماضي الى الخصائص المتعددة التي تتميز بها الصناعات العسكرية عن غيرها من الصناعات الاخرى ، وبيننا الاسباب المختلفة الموجبه لقيام هذه الصناعات في مختلف الدول ، ومتطلبات نجاحها بشكل عام . وعادة تسعى معظم الدول المهتمه بهذه الصناعات لتحقيق الفوائد المرجوه منها سواء على صعيد تخفيض حجم مستورادتها العسكريه الخارجيه ، ام على صعيد تحقيق الفوائد الاقتصاديه وخصوصا الفوائد الناجمه عن عمليه التصدير .

ان اهمية الصادرات العسكريه لأي دولة من الدول المصنعه ، تنبع من حرصها على تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتقليل فجوة ميزان العمليات الجاريه ، بالاضافه الى ما يعود على الصناعات ذاتها بشكل خاص والاقتصاد القومي بشكل عام من فوائد اقتصاديه كثيره ، ولذلك تحاول الدوله المصدرة بشكل عام العمل على زياده حجم صادراتها العسكريه لتحقيق هذه الاهداف .

يمكن للصادرات العسكريه ان تحقق الكثير من الاهداف الاقتصاديه والسياسيه للدوله ، فعلى الصعيد الاقتصادي تحقق الصادرات العسكريه اغراض الهامه التاليه :-

١ . ان من اهم الصعوبات التي تعترض الصناعات العسكريه، هي طول دوره الانتاجيه لهذه الصناعات ، ووجود جزء من الطاقه الانتاجيه في حالة عدم تشغيل ، وضخامة اقتصاديات حجم الوحدات الانتاجيه* . ولذلك تعتبر الزياده في الصادرات العسكريه للدوله المصنعه من اهم الوسائل لمواجهة هذ الصعوبات .

* ان اقتصاديات الحجم تعني : ان اضافه كل دبابه او طائره او زورق حربي السمي حجم الانتاج ثم بيعها يعمل على تخفيض تكلفه الواحد .

ب . ان طبيعة الصناعات العسكرية تحتاج الى تطوير مستمر اكثر من غيرها من الصناعات الاخرى ، نتيجة للتطور العالمي السريع والناجم عن عمليات البحث والتطوير المستمره ، وكما هو معروف فان عمليات البحث والتطوير تحتاج الى نفقات مرتفعة جدا ، لذلك فان زيادة مستوى التصدير العسكري يساعد على تمويل هذا الاتفاق .

ج . تعتمد الصناعات العسكريه في نجاحها على مستوى الطلب الذي تواجهه وان الطلب على هذه الصناعات « يتكون من جزئين ، الاول داخلي والثاني خارجي » وفي حالة انخفاض الطلب الخارجي تقوم الدول المصنعه بزيادة انفاقها الدفاعي في الداخل على شكل موازنة دفاع ، من اجل زيادة حجم الطلب الداخلي لتعويض النقص في الطلب الخارجي ، لذلك نجد ان زيادة حجم الصادرات العسكريه يساعد الدوله المنتجه على تخفيض نفقاتها الدفاعيه ومواجهة حالة عدم كفاية الطلب المحلي لاستيعاب منتجات الصناعات العسكريه .

د . ان الصادرات العسكريه تعتبر من الموارد الهامه للعمالات الاجنبيه ووسيله رئيسيه في معالجة مشكلات الموازين التجاريه ، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا تعاني من عجز في ميزانها التجاري مقداره (٢٠ او ٢١) مليار دولار سنة ١٩٨٠ ، وعندما نجحت في تصدير كميه من الاسلحه بما قيمته (٥ او ٨) مليار دولار ، انخفض عجز ميزانها التجاري بنسبه ٤٠ ٪ وبقى العجز يقدر بمحوالى (١٤ او ٢) مليار دولار فقط .

هـ . تعتبر صادرات الاسلحه من الوسائل الهامه للدوله المصنعه من اجل الحصول على المواد الاولييه الحيويه عن طريق صفقات المقايضه ، وقد حدث ذلك على سبيل المثال بين الاتحاد السوفيتي ومصر والهند ، بينما زودت جنوب افريقيا اسرائيل بالفحم والفولان واليورانيوم مقابل ما تحصل عليه من اسلحه اسرائيليه (١) .

(١) بيلى ، يورام ، ونويياخ ، أمنون : المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل ، (ترجمة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٥ ،

ص ٦٨ .

٩ • تعتبر الصادرات العسكرية احدى الوسائل التي تؤدي الى تخمينـسـل المستهلك الخارجي جزءاً من نفقات البحث والتطوير في الداخل وتغطـيـة نفقات الاستثمار اللاحقه في هذه الصنـاعـه •

١٠ • ان زيادة حجم الصادرات العسكريه تؤدي الى تخفيض التـكـلفـه الاجماليه للمنتوجات من خلال تخفيض سعر الوحدـه الانتاجيه ، مما يساعد هذه الصنـاعـه على مواجهه المنافسه الشديده التي تتعرض لها من قبل صناعات عسكريه اخرى في الاسواق العالميه •

١١ • ان العمر الافتراضي للأسلحة المختلفه يتسم بالقصر نتيجة للتطـسـسـورات التكنولوجيه السريعه التي تحدث في الانتاج العالمي ، مما يجعل الدول المصنعه تسعى باستمرار الى التخلص من المخزون السلعي والأسلحة المكدمه ، ولذلك فان زيادة حجم الصادرات العسكريه يعتبر من الوسائل الرئيسيه للتخلص من هذا المخزون •

١٢ • ان زيادة حجم الصادرات العسكريه ينعكس بفوائد اقتصاديه مختلفه على الاقتصاد القومي من حيث رفع مستوى التشغيل للعنصر البشري وحشد الموارد الاقتصاديه وغيرها ، ولذلك تلاحظ ان صادرات الدول المصنعه من الأسلحة قد وصلت الى نسب عاليه جدا * (١) •

١٣ • ان صادرات الأسلحة قد تؤدي الى توسيع مستوى النشاط الاقتصادي بين الدول المصدره والمستورده ، حيث أن تزويد بلد ما في السلاح وقطع الغياره قد يحمل في طياته امكانيه توسيع العلاقات التجاريه المذنيه بين هذه الدول •

* بلغت الصادرات الامريكيه والفرنسيه من الأسلحة ما نسبته حوالي ٥% من مجموع صادراتها الوطنيه ، حيث ارتفعت الصادرات العسكريه الامريكيه من ١ مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى حوالي ٨ و١٥ مليار سنة ١٩٨٠ ، بينما وصلت صادرات بريطانيا من الأسلحة ما نسبته ٣% - ٤% من مجموع صادراتها الوطنيه •

ان نمو الصادرات العسكرية يتسبب في نمو صادرات الكثير من فروع الصناعات المدنية ذات العلاقة بالصناعات العسكرية ، مثل المنتجات المعدنية ، ومععدات المواصلات ، والطائرات ، والكهربائيات ، والالكترونيات (١) .

انه على الرغم من ان الاعتبارات الاقتصادية قد اصبحت تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الدول المصدرة ، الا انه ما زال للاعتبارات السياسية دورا مهما في المبادلات العسكرية الدولية ، فالصادرات العسكرية وما ينتج عنها من روابط تجارية قد توءدى الى قيام علاقات سياسية متينة بين الدول ، كما ان صادرات الاسلحة ربما تكون وسيلة لكسب الدعم السياسي لقضية ما ، كالتصويت في الامم المتحدة ، او في اي محفل من المحافل الدولية المختلفة (٢) .

هذا ويدخل في باب المكتسبات السياسية للدول المصدرة للأسلحة قدرتها على ضمان امن واستقرار الدول الصديقة لها ، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة ، مهتمة بتزويد شاه ايران بالاسلحة الحديثة من اجل مساعدته كحليف ضد جيرانه من الدول كالعراق ، والاتحاد السوفياتي ، مقابل ما كان الشاه يقدمه من خدمات متعددة للمصلحة الامريكية .

ان الفوائد المتعددة التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات العسكرية سواء كانت على الصعيد الاقتصادي او السياسي او الاستراتيجي ، جعل من هذه الصادرات موضع اهتمام الدول المصدرة ، واصبحت هذه الدول تسعى جاهدة لزيادة حجم صادراتها العسكرية .

(١) صبرى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) بيري ، ونيوباخ ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٠٢ الصادرات العسكرية في الاردن ومصر واسرائيل *

ان المزايا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي تحصل عليها الدول المصدرة للسلاح ، قد دفع بالكثير من دول العالم الثالث الى انشاء صناعات عسكرية محلية ، وقد نجح العديد من هذه الدول في ذلك ، مثل مصر واسرائيل والهند والارجنتين والبرازيل وغيرها .

بالنسبة للاردن فانها لا تزال تعتبر دولة غير مصنعة للسلاح وان كانت قد بدأت تخطو في هذا الاتجاه ، ولذلك فهي ليست من الدول المصدرة ولا يتمتع اقتصادها بفوائد الصناعة والتصدير العسكري .

اما فيما يتعلق في الصناعات العسكرية المصرية وخصوصا في مجال التصدير فهي تعتبر لان صناعه ناشئه ، وان كانت قد حققت نجاحات جيدة في مجال التصدير منذ اوائل الثمانينات . فاذا نظرنا الى الجدول رقم (٤-١) والجدول رقم (٤-٢) ، لوجدنا ان مصر قد صدرت ما قيمته حوالي (٢٤) مليون دولار عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ ، ارتفع هذا الرقم ليصل عام ١٩٨٣ السى حوالي (٤٧٨) مليون دولار ، ثم عادت قيمة الصادرات وانخفضت لتصل عام ١٩٨٦ الى حوالي (١٢٩) مليون دولار ، اي حوالي خمسة اضعاف ونصفيصادراتها عام ١٩٨٠ . وقد بلغت نسبة الصادرات العسكرية المصرية حوالي ٠.٠٦% من مجموع صادرات مصر الوطنية عام ١٩٨٠ ، ارتفعت هذه النسبة لتصل عام ١٩٨٣ الى حوالي ١.٣٩% من مجموع الصادرات ، ثم عادت هذه النسبة وانخفضت لتصل الى حوالي ٠.٤٥% من مجموع الصادرات الوطنية عام ١٩٨٦ .

* قيم الصادرات لا تشمل قيم الاسلحة المعاد تصديرها من قبل هذه الدول .

الجدول رقم (٤ - ١)
قيمة الصادرات العسكريه في مصر واسرائيل

اسرائيل		مصر		
(٢)	(١)	(٢)	(١)	
قيمة الصادرات العسكريه بالمليون دولار بالاسعار الجاريه	قيمة الصادرات العسكريه بالمليون دولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥	قيمة الصادرات العسكريه بالمليون دولار بالاسعار الجاريه	قيمة الصادرات العسكريه بالمليون دولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥	
١	٣	٠٠	٠٠	١٩٦٩
١ و ٩	٥	٠٠	٠٠	١٩٧٠
٠٠	١	٠٠	٠٠	١٩٧١
١٤ و ٢	٣٤	٠٠	٠٠	١٩٧٢
١ و ٨	٤	٠٠	٠٠	١٩٧٣
٣٢ و ٦	٦٧	٠٠	٠٠	١٩٧٤
٦٤ و ٦	١٢١	٠٠	٠٠	١٩٧٥
٩٠ و ٣	١٥٩	٠٠	٠٠	١٩٧٦
٣٣ و ٣	٥٥	٥٥	٩	١٩٧٧
٣٠٥ و ٧	٤٧٠	١١ و ١	١٧	١٩٧٨
١٦١ و ٣	٢٢٨	١ و ٤	٢	١٩٧٩
١٦١ و ٣	٢٠٩	١٨ و ٥	٢٤	١٩٨٠
٢٣٤ و ٣	٢٧٧	٧٧ و ٨	٩٢	١٩٨١
٣٩٧ و ١	٤٤١	٩٣ و ٦	٤٤	١٩٨٢
٣٦١	٣٨٦	٤٤٧	٤٧٨	١٩٨٣
١٤٠ و ٩	١٤٥	١٧١	١٧٦	١٩٨٤
١٢٢	١٢٢	١٤٧	١٤٧	١٩٨٥
١٨٩	١٨٤	١٣٢ و ٥	١٢٩	١٩٨٦

المصدر : American Control and Disarmament Agency. Op. Cit, pp. 27-35.

- Brzosk, Michael and Chilson, Thomas: Arms Transfer To The Third World, 1971-1985, (SIPRI, Oxford University Press. New York, 1987; pp.326-327) (١)
- SIPRI, 1988, Op. Cit. pp. 177 - 179 . (٢)

الجدول رقم (٤ - ٢)
نسبة الصادرات العسكرية من الصادرات الوطنية في مصر وأسبائيل

اسرائيل			مصر			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة الصادرات العسكرية الوطنية %	الصادرات العسكرية بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	الصادرات الوطنية بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	نسبة الصادرات العسكرية الوطنية %	الصادرات العسكرية بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	الصادرات الوطنية بملايين الدولارات بالاسعار الجارية	
٠ او	١	٧٢٩	٠٠	٠٠	٧٤٥	١٩٦٩
٠ او٢	١ او٩	٧٧٩	٠٠	٠٠	٧٦٢	١٩٧٠
٠٠	٠٠	٩٥٨	٠٠	٠٠	٧٨٩	١٩٧١
١ او٢	١٤ او٢	١١٤٧	٠٠	٠٠	٨٢٥	١٩٧٢
٠ او١	١ او٨	١٤٤٩	٠٠	٠٠	١١٢١	١٩٧٣
١ او٨	٣٢ او٦	١٨٢٥	٠٠	٠٠	١٥١٦	١٩٧٤
٣ او٣	٦٤ او٦	١٩٤١	٠٠	٠٠	١٤٠٢	١٩٧٥
٣ او٧	٩٠ او٣	٢٤١٥	٠٠	٠٠	١٥٢٢	١٩٧٦
١ او١	٣٣ او٣	٣٠٨٢	٠ او٣	٥ او٥	١٧٠٨	١٩٧٧
٧ او٨	٣٠ او٥ او٧	٣٩٢١	٠ او٦	١١ او١	١٧٣٧	١٩٧٨
٣ او٥	١٦١ او٣	٤٥٤٦	٠ او١	١ او٤	١٨٤٠	١٩٧٩
٢ او٩	١٦١ او٣	٥٥٣٨	٠ او٦	١٨ او٥	٣٠٤٧	١٩٨٠
٤ او١	٢٣٤ او٣	٥٦٧٠	٢ او٤	٧٧ او٨	٣٢٣٣	١٩٨١
٧ او٦	٣٩٧ او١	٥٢٥٥	٣	٩٣ او٦	٣١٢٠	١٩٨٢
٧ او١	٣٦١	٥١٠٨	١٣ او٩	٤٤٧	٣٢١٤	١٩٨٣
٢ او٤	١٤٠ او٩	٥٨٠٧	٥ او٤	١٧١	٣١٤٠	١٩٨٤
١ او٩	١٢٢	٦٢٦٠	٤	١٤٧	٣٧١٤	١٩٨٥
٢ او٦	١٨٩	٧١٣٦	٤ او٥	١٣٢ او٥	٢٩٣٤	١٩٨٦

المصدر :

International Monetary Funds. Op. cit. pp. 122-123.

(١)

اما لو قننا بمقارنة الصادرات والمستوردات العسكريه في مصر ونظرنا الى الجدول رقم (٤-٣) لوجدنا ان الصادرات العسكريه قد وصلت عام ١٩٨٠ الى ما نسبته ١٩ و ١٪ من مجموع المستوردات العسكريه ، ارتفعت هذه النسبه لتصل الى حوالي ١٩٨١ و ١٪ عام ١٩٨٣ ، ثم عادت وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ما نسبته ٣ و ٢٪ من مجموع المستوردات المصريه .

اما لو نظرنا الى اسرايل لوجدنا ان هذه الدوله قد بدأت التصدير العسكري منذ فتره طويله نسبيا ، وقد بلغ حجم التصدير العسكري في اسرايل عام ١٩٨٠ ما قيمته (٢٠٩) مليون دولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ ، ارتفعت هذه القيمه لتصل عام ١٩٨٣ الى حوالي (٣٨٦) مليون دولار ، ثم عادت وانخفضت الى حوالي (١٨٤) مليون دولار عام ١٩٨٦ ، اي ما يعادل حوالي ٨٨٪ من حجم صادراتها عام ١٩٨٠ .

اما لو قارنا الصادرات العسكريه وما تغذيه من مجموع الصادرات الاسرائيليه الوطنيه ، لوجدنا ان هذه الصادرات قد كانت تساوي ما نسبته ٢٩ و ٢٪ من مجموع الصادرات الوطنيه عام ١٩٨٠ ، ارتفعت هذه النسبه لتصبح عام ١٩٨٣ حوالي ٧ و ٢٪ ، ثم عادت وانخفضت لتصبح عام ١٩٨٦ حوالي ٦ و ٢٪ من مجموع الصادرات الاسرائيليه .

اما لو قارنا حجم الصادرات بالمستوردات العسكريه في اسرايل ، لوجدنا ان هذه الصادرات قد بلغت ما نسبته ١٧ و ٩٪ من مجموع المستوردات العسكريه عام ١٩٨٠ ، ارتفعت هذه النسبه عام ١٩٨٣ لتصل الى حوالي ١٠ و ٨٪ من قيمه المستوردات ، ثم عادت وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ٥ و ٤٪ من مجموع المستوردات العسكريه الاسرائيليه .

اما لو نظرنا الى المجال الجغرافي للصادرات العسكريه المصريه والاسرائيليه لوجدنا ان معظم صادرات مصر العسكريه تقتصر في الوقت الحاضر

جدول رقم (٤ - ٣)

المستوردات والصادرات العسكرية في مصر واسرائيل ونسبة ما تغطيه
الصادرات من المستوردات العسكريه بالدولار والاسعار الثابته لعام
١٩٨٥

اسرائيل			مصر			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة ما تغطيه الصادرات العسكريه من المستوردات العسكريه %	الصادرات العسكريه بالمليون	المستوردات العسكريه بالمليون	نسبة ما تغطيه الصادرات العسكريه من المستوردات العسكريه %	الصادرات العسكريه بالمليون	المستوردات العسكريه بالمليون	
٥١٣	٣	١٠٤١	٥٥	٥٥	٣٩٥	١٩٦٩
٥١٣	٥	١٤٣١	٥٥	٥٥	٢٢٠٥	١٩٧٠
٥١٢	١	٦٦٦	٥٥	٥٥	٢٥٨١	١٩٧١
٣١٣	٣٤	١٠٣١	٥٥	٥٥	٢١٠٥	١٩٧٢
٥١٢	٤	٢٥٦١	٥٥	٥٥	٢٠٥٦	١٩٧٣
٨١١	٦٧	٨٢٦	٥٥	٥٥	٤١٩	١٩٧٤
٩١٤	١٢١	١٢٨٤	٥٥	٥٥	٢١٥	١٩٧٥
١٢١٣	١٥٩	١٢٩١	٥٥	٥٥	٤٩٣	١٩٧٦
٥١٥	٥٥	١٠٨١	٤١٥	٩	٢٢٢	١٩٧٧
٥٣١٦	٤٧٠	٨٧٧	١٠١٢	١٧	١٦٦	١٩٧٨
٤٣١٨	٢٢٨	٥٢٠	٥١٣	٢	٧٧٣	١٩٧٩
١٧١٩	٢٠٩	١١٧٠	١١٩	٢٤	١٢٦٥	١٩٨٠
١٥١٩	٢٧٧	١٧٤١	١١١٣	٩٢	٨١٦	١٩٨١
٤٣١٨	٤٤١	١٠٠٨	١١٦	٤٤	٢٧٤٥	١٩٨٢
١٠٨١	٣٨٦	٣٥٧	١٩١٨	٤٧٨	٢٤١٩	١٩٨٣
٥٠	١٤٥	٢٩٠	٧	١٧٦	٢٥٠٤	١٩٨٤
٢٧١٧	١٢٢	٤٤١	٨١٦	١٤٧	١٧٠٠	١٩٨٥
٤٥١٣	١٨٤	٤٠٦	٧١٣	١٢٩	١٧٧٦	١٩٨٦

المصدر : الجدول رقم (٤ - ١٢) والجدول رقم (٤ - ٤)

على الدول العربية ، بينما تصدر إسرائيل أسلحتها الى الكثير من دول العالم .

من خلال ما سبق يمكن التأكيد على النقاط التالية :-

أ . التذبذب الواضح في قيمة الصادرات العسكرية في كل من مصر واسرائيل من سنة الى اخرى ، وهذا يبين اعمية الاختلاف في حجم الطلب الخارجي على الصناعات العسكرية .

ب . ان تاريخ الصناعات العسكرية في مصر اقدم من تاريخ الصناعات العسكريه في اسرائيل ، ومع ذلك فان اسرائيل قد خطت خطوات واسعة في هذا المجال ، وهذا ايضا يؤكد على ما ذهبنا اليه سابقا من ان طبيعة الصناعات العسكريه تحتاج الى الاستمرار وعدم التوقف .

ثانيا : المستوردات العسكرية -

العوامل المؤثرة على المستوردات العسكرية وآثارها *

ان النفقات العسكرية المباشرة وغير المباشرة - وكما سبق وتم تحديدها عند تعريف الانفاق العسكرى - تنعكس بآثار ايجابية وسلبية في آن واحد على الاقتصاد القومي بشكل عام ، الا انه اذا حاولنا تحليل بنود الانفاق العسكرى بشكل منفرد ، وأثر كل بند من هذه البنود ، لوجدنا ان هناك اختلاف واضح في شدة الاثر الذى يحدثه كل بند على الهيكل الاقتصادى العام .

ان المستوردات العسكرية تعتبر من اهم مكونات الانفاق العسكرى ، وان كانت تختلف عن باقي المكونات من حيث ارتباطها وتأثيرها الكبير بعوامل داخلية وخارجية مختلفة ، وتعتبر من اكثر بنود الانفاق العسكرى ارتباطا بحالة الحسرب الفعلية ، حيث يزداد الطلب في مثل هذه الحالة على الاسلحة والذخائر من قبل الدول المتحاربة مما يوءدى الى زيادة كمية المستوردات وزيادة الانفاق عليها ، بينما تبقى جوانب الانفاق العسكرى الاخرى في السلم والحرب تسير على وتيره تكاد تكون شبه ثابتة . ان السبب الذى يكمن وراء زيادة المستوردات وقت الحسرب هو التدمير الهائل الذى يلحق بالمعدات خصوصا بالحروب الحديثة ، فعلى سبيل المثال فقد تم تدمير لواء مدرع اسرائيلي بالكامل خلال عشر دقائق فقط في حرب عام ١٩٧٣* ، بينما بلغ حجم التدمير الكلي في حرب عام ١٩٧٣ ما معدلة دبابة واحدة كل (١٥) دقيقة ، واكثر من طائرة كل ساعة تقريبا وعلى مدار ايام الحرب فاذا نظرنا الى هذا الاستهلاك المرتفع للمعدات العسكرية نستطيع

(*) يتألف لواء الدروع الاسرائيلي من ثلاثة كتائب دبابات اى حوالي (١١١) دبابة ، و (١١٥) عربة مدرعة ، و (١٣) مدفع هاون (٩) قواذف مضاد للدروع وحوالي (٢٥٠٠) جندي ، هذا عدا عن وحدات التزويد والاسناد التابعة للواء .
(١) هويدى ، امين، صناعة الاسلحة في اسرائيل ، مرجع سابق، ص ٨٢ .

ادراك السبب الذي يكمن وراء زيادة حجم المستوردات وارتباطها الوثيق بحالمة الحرب ، لقد بلغ حجم الاستيراد العسكري الاسرائيلي في عام ١٩٧٣ حوالي (٢٥٦١) مليون دولار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ ، وهي اعلى قيمة استيراد للدولة اليهودية في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٦ نتيجة للتدمير الهائل الذي لحق بالجيش الاسرائيلي في هذه الحرب . هذا بالاضافة الى ان حالة الحرب تسبب في استهلاك المخزون الاستراتيجي من الاسلحة والذخائر، مما يترتب عليه زياده في الاستيراد لتعويض ما فقد من هذا المخزون .

ان المستوردات العسكريه تتأثر ايضا بعوامل خارجيه اخرى ، مثل دخول دولة ما في حالة سباق تسلح مع دولة اخرى ، او مواجهة حالة تهديد خارجي . كما تتأثر المستوردات العسكريه بعوامل داخلية ايضا ، مثل الرغبة في تحديث اسلحة الجيش ، او مواجهة حالة تهديد داخلي للأمن والاستقرار ، او حسدوث انقلاب عسكري في الداخل . كل هذه العوامل تؤدي الى زيادة حجم المستوردات العسكريه في الوقت الذي لو نظرنا الى جوانب الانفاق العسكري الاخرى لـمـا وجدنا سببا لحدوث تغييرات كبيره في احجامها .

انه وعلى الرغم من الاهمية الاستراتيجية والامنيه للمستوردات العسكريه ، فان تكاليف هذه المستوردات ذات اثر بالغ الاهمية على اقتصاديات دول العالم الثالث ، فهي بالاضافه الى كونها رؤوس اموال غير منتجها فان ارتباطها في القطاع المدني ضعيف واثمانها يارتفع مستمر ، وتحتوي على تكاليف خفية او مستترة Hidden cost ترفع من اجمالي تكاليفها بشكل كبير ، ففي دراسته اجراها الباحث الاقتصادي وينز whynes وجد ان استيراد ^{*} اسريه من الدبابات يحتاج الى حوالي مليونين دولار كتكاليف انفاقه لأغراض الصيانه والتدريب والاداره وقطع الغيار، عدا عن ثمن الدبابات نفسها (١) .

* تتألف سرية الدبابات من حوالي ١٤-١٧ دبابه فقط وهذا يعتمد على اسلوب

التنظيم لدى الجيش .

ان الآثار الاقتصادية الناجمة عن عملية الاستيراد العسكري ، تتوقف بشكل كبير على طريقة التمويل المتوفرة للدولة المستوردة ، حيث يعتقد بأن الدول التي تحصل على مساعدات او منح خارجية ، تكون مدرة الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على عملية الاستيراد ضئيلة ، في الوقت الذي تتميز فيه عملية تمويل المستوردات العسكرية عن طريق القروض من أمد الطرق تأثيرا على الاقتصاد القومي ، ويعتبر تمويل المستوردات العسكرية عن طريق القروض من أكثر الأسباب المؤدية الى زيادة ديون العالم الثالث ، وفي دراسته للباحث الاقتصادي برزوسكا Brzoska سنة ١٩٨٣ وجد أن ٢٥% - ٣٣% من الزيادة في الديون ناجمة عن المستوردات العسكرية (١) ، واننا انمنا الى ذلك ان رؤوس الاموال العسكرية التي تمول عن طريق القروض ، هي رؤوس اموال غنيله الانتاج لا دركنا حجم الضرر الذي يلحق بالاقتصاد القومي .

ان ما ينبغي أن يشار اليه بأهمية عند دراسة المستوردات العسكرية من خلال بعدها الاقتصادي بالاضافة الى ما سبق ، هو أن تحويل العملات الصعبة من الدول المستوردة لتمويل الصفقات العسكرية يحتوي على خساره ضمنية في مفهوم الفرصه البديله ، فبدلا من استيراد رأس المال اللازم للاغراض الانتاجية التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، يتم استيراد رأس مال لايساهم كثيرا في هذه العملية ، أضف الى ذلك ان تزايد حجم المستوردات العسكرية ينعكس بأثر سلبي على احتياطي الدولة من العملات الصعبة .

ان هذه الآثار وغيرها التي سنأتي على شرحها بالتفصيل عند بحثنا للآثار الايجابية والسلبية للنفقات العسكرية خلال هذا الفصل ، تدفع بكثير من الدول الى محاولة الدخول في مجال التصنيع العسكري المحلي ، فعلى سبيل المثال ، كانت فرنسا خلال عقد الستينات تزود جنوب افريقيا بحوالي ٥٠% من احتياجاتها العسكرية ، وكانت فرنسا بموقع القوة لزيادة اسعار صادراتها من الاسلحة ، مما دفع بجنوب افريقيا الى بذل جهود كبيرة لتطو ير صناعه عسكريه محليه .

ان شدة الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة حجم المستوردات العسكرية تبقى في الواقع تعتمد على العاملين الرئيسيين التاليين :

أولاً : الصناعة العسكرية المحلية : ان توفر مستوى معين من الصناعة العسكرية المحلية يخفف من اعباء التزايد في حجم المستوردات ، حيث يلبي وجود مثل الصناعة جزءاً معيناً من احتياجات القوات المسلحة للدولة ، بالإضافة الى امكانية وصول هذه الصناعة الى مستوى الانتاج الذي يسمح بالتصدير للخارج .

فلو نظرنا الى الصناعة العسكرية المصرية ، لوجدنا انها نجحت في تزويد القوات المسلحة المصرية بكميات كبيرة من العربات المدرعة (فهد) ، وطائرات الهليكوبتر من نوع (غازيل) ، وغيرها من المتطلبات العسكرية الاخرى ، وفي نفس الوقت استطاعت ان تصدر عام ١٩٨٥ ما قيمته (١٠٠٠) مليون دولار ، مما تسبب في تخفيض حجم المستوردات وتوفير بعض العملات الصعبة لتغطية جزء آخر من مستوردات القوات المسلحة . الا ان النقطة الجوهرية التي يجب ان يشار اليها هي : انه يخشى ان يوءدى انخفاض مستوى مستوردات الاسلحة العسكرية الناتج عن وجود صناعة محلية ، الى زيادة حجم المستوردات من المواد الوسيطة والاولوية الداخلة في هذه الصناعة ، فعلى سبيل المثال فان اسرائيل وعلى الرغم من انها توضع على رأس قائمة الدول النامية المنتجة للسلاح ، الا ان ترتيبها هو السادس بين دول العالم الثالث المستورده للصناعات العسكرية^(١) .

بأية حجم المساعدات الخارجية : ان توقع نسبة معينة من المساعدات العسكرية للدولة ، سوف يساعد بشكل او بآخر على تخفيف حدة اعباء المستوردات العسكرية ، وخصوصاً اذا كانت هذه المساعدات على شكل منح او هبات .

(١) هويدى ، الصناعة العسكرية في اسرائيل ، ص ٥٨ .

ان ما سبق من شرح للمستوردات العسكريه وآثارها السلبيه على الاقتصاد القومي ، لا يعني ان هذه المستوردات خاليه من اية فوائد او آثار اقتصاديه ايجابيه ، فهي بالاضافه الى كونها سلع استراتيجيه تستخدم لتلبية الاحتياجات الاساسيه للقوات المسلحه ، تعتبر من احد اهم الوسائل لدخول التكنولوجيا المتطوره الى الدوله المستورده ، يضاف الى ذلك ان هناك امكانيه لاستخدام بعض رؤوس الاموال العسكريه المستورده في اغراض المدنيه عند الحاجه .

انه مهما قيل عن الآثار السلبيه والايجابيه المتعدده للمستوردات العسكريه ، فانه لا غنى لمعظم دول العالم الثالث عن هذه المستوردات .

٠٢ • المستوردات العسكرية للاردن ومصر واسرائيل •

لقد بينا فيما سبق ، ان المستوردات العسكرية تعتبر من اكثر بنود الانفاق العسكري تأثيرا على الاقتصاد القومي . فلو نظرنا الى الجدول رقم (٤-٤) والجدول رقم (٤-٥) ، لوجدنا ان قيمة المستوردات العسكرية للاردن قد بلغت عام ١٩٦٩ حوالي (٦٦ و ٦) مليون دولار بالاسعار الجارية ، وارتفعت عام ١٩٨٠ الى حوالي (٨٢ و ٦) مليون دولار ، أي بزيادة مقدارها حوالي ٢٤% عن مستوردات عام ١٩٦٩ ، واستمرت قيمة المستوردات بالارتفاع لتصل عام ١٩٨٦ الى حوالي (٢٣٢ و ١) مليون دولار ، أي ما يعادل حوالي ٣٤٩% من مستوردات عام ١٩٦٩ ، وانا قارنا قيمة المستوردات العسكرية بالمستوردات الوطنية الكلية فاننا سنجد انه في عام ١٩٦٩ بلغت نسبة المستوردات العسكرية من المستوردات الوطنية الكلية حوالي ٣٥% ، انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٠ لتصل الى حوالي ٣ و ٤% ثم عادت وارتفعت عام ١٩٨٦ لتصل الى حوالي ٩ و ٥% .

أما في مصر فقد بلغت قيمة مستورداتها العسكرية عام ١٩٦٩ حوالي (١٤١ و ٤) مليون دولار بالاسعار الجارية ، وارتفعت عام ١٩٨٠ لتصل الى حوالي (٩٢٦ و ١) مليون دولار ، أي ما يعادل حوالي ٦٩١% من مستورداتها عام ١٩٦٩ ، واستمرت هذه المستوردات بالارتفاع لتصل عام ١٩٨٦ الى حوالي (١٨٢٤) مليون دولار ، أي ما يعادل حوالي ١٢٩٠% من مستورداتها عام ١٩٦٩ ، وانا قارنا قيمة هذه المستوردات بالمستوردات الوطنية المصرية لوجدنا ان نسبة مستورداتها العسكرية من المستوردات الكلية قد بلغت عام ١٩٦٩ حوالي ٢٢ و ٢% ، انخفضت عام ١٩٨٠ لتصل الى حوالي ٢٠ و ٢% ثم واصلت انخفاضها لتصل عام ١٩٨٦ الى حوالي ١٥ و ٩% .

أما في اسرائيل فقد بلغت قيمة مستورداتها عام ١٩٦٩ حوالي ٣٧٢ و ٧ مليون دولار بالاسعار الجارية ، وارتفعت هذه القيمة لتصل عام ١٩٨٠ الى حوالي (٩٠٢ و ٨) مليون دولار أي ما يعادل ٢٤٢% من مستورداتها

العسكريه عام ١٩٦٩، ثم عادت هذه القيمه وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل السبي حوالى (٤١٧) مليون دولار أى ما يعادل ١١٢% من مستورداتها العسكريه عام ١٩٦٩. وإذا قارنا المستوردات العسكريه الاسرائيليه بالمستوردات الكليه لهذه الدوله لوجدنا ان نسبة المستوردات العسكريه الى المستوردات الكليه قد بلغت عام ١٩٦٩ حوالى ٢٢و٢%، وانخفضت هذه النسبه لتصل عام ١٩٨٠ الى حوالى ٩و٣% من حجم المستوردات الكليه، ثم واصلت انخفاضها لتصل عام ١٩٨٦ الى حوالى ٣و٩%.

ان ما يمكن ملاحظته في المستوردات العسكريه للدول الثلاث هو ما يلي :

أ. التقلبات الواضحه في حجم هذه المستوردات من فتره الى اخرى نتيجة لارتباطها بمتغيرات داخلية وخارجيه مختلفه، وأن اكثر المتغيرات الخارجيه تأثيرا على حجم المستوردات العسكريه هي حالة الحرب، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٤-٤) أن أعلى قيمه بلغت المستوردات العسكريه الاسرائيليه كانت في عام ١٩٧٣ حيث بلغت حوالى (٢٥٦١) مليون دولار بالأسعار الثابته لعام ١٩٨٥، كما بلغت قيمة الاستيراد المصرى من المعدات العسكريه مستويات مرتفعه جدا خلال السنوات الاولى من عقد السبعينات نتيجة التحضير لحرب رمضان عام ١٩٧٣.

ب. يلاحظ بأن الصناعه العسكريه الاسرائيليه قد خففت من حجم المستوردات العسكريه الاسرائيليه خصوصا ما بعد عام ١٩٨٠، حيث بلغ معدل الاستيراد العسكري الاسرائيلي في الفتره ١٩٦٩-١٩٧٥ حوالى ١٢٦٣ مليون دولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥، انخفض هذا المعدل في الفتره ١٩٧٦-١٩٨٠ الى حوالى ٩٨٨ مليون دولار، ثم واصل انخفاضه ليصل في الفتره ١٩٨١-١٩٨٦ الى حوالى ٧٠٧ مليون دولار.

ج . انه اذا نظرنا الى حجم المستوردات العسكريه المصريه لوجدنا ان قيمه هذه المستوردات قد أخذت بالتزايد خلال الفتره ١٩٨١-١٩٨٦ ، علماً بأن عام ١٩٨١ يعتبر بدايه للانتاج العسكري المصري ، فعلى سبيل المثال وصل حجم الاستيراد العسكري المصري عام ١٩٨٢ ذروته حين بلغ حوالي (٢٧٤٥) مليون دولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ ، وفي المعدل كان حجم الاستيراد المصري في الفتره ١٩٦٩-١٩٧٥ حوالي ١٤٢٥ مليون دولار ، إنخفض هذا المعدل ليصل في الفتره ١٩٧٦-١٩٨٠ الى حوالي ٥٨٤ مليون دولار ، ثم عاد هذا المعدل وارتفع في الفتره ١٩٨١-١٩٨٦ الى حوالي ١٩٩٣ مليون دولار ، اي بنسبه زياده مقدارها ٤٠% عن معدل الفتره الاولى ، أي اصبحت المستوردات العسكريه المصريه في فترة الانتاج العسكري المحلي أعلى من مستوياتها السابقه ، وهذا الاستنتاج ربما يعزز ما ذهبنا اليه من ان قيام الصناعه العسكريه المحليه يودي الى خفض حجم المستوردات من الاسلحه ولكنه قد يزيد من حجم المستوردات الكليه نتيجة لاستيراد بعض المواد الوسيطه التي تدخل في هذه الصناعه .

جدول رقم (٤ - ٤)
المستوردات العسكريه للاردن ومصر واسرائيل بالدولار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥
والاسعار الجاريه

اسرائيل		مصر		الاردن		
(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	
المستوردات العسكريه بالاسعار الجاريه مليون دولار	المستوردات العسكريه بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ مليون دولار	المستوردات العسكريه بالاسعار الجاريه مليون دولار	المستوردات العسكريه بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ مليون دولار	المستوردات العسكريه بالاسعار الجاريه مليون دولار	المستوردات العسكريه بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٥ مليون دولار	
٣٧٢و٧	١٠٤١	١٤١و٤	٣٩٥	٦٦و٦	١٨٦	١٩٦٩
٥٤١	١٤٣١	٨٣٣و٧	٢٢٠٥	٤٧و٣	١٢٥	١٩٧٠
٢٦٦و٢	٦٦٦	١٠٣١و٦	٢٥٨١	٨و٤	٢١	١٩٧١
٤٣١و٢	١٠٣١	٨٨٠و٣	٢١٠٥	١١و٣	٢٧	١٩٧٢
١١٤٢و٢	٢٥٦١	٩١٧	٢٠٥٦	٤٠و١	٩٠	١٩٧٣
٤٠١و٥	٨٢٦	٢٠٣و٧	٤١٩	١٠٢و٦	٢١١	١٩٧٤
٦٨٥و٦	١٢٨٤	١١٤و٨	٢١٥	١١٣و٧	٢١٣	١٩٧٥
٧٣٣و٢	١٢٩١	٢٨٠	٤٩٣	١٧٧و٢	٣١٢	١٩٧٦
٦٥٤و٨	١٠٨١	١٣٤و٥	٢٢٢	١٢٠	٤٨٠	١٩٧٧
٥٧٠و٥	٨٧٧	١٠٨	١٦٦	١٧٠	٢٦١	١٩٧٨
٣٦٧و٩	٥٢٠	٥٤٦و٩	٧٧٣	٩٥و٥	١٣٥	١٩٧٩
٩٠٢و٨	١١٧٠	٩٧٦١	١٢٦٥	٨٢و٦	١٠٧	١٩٨٠
١٤٧٢و٣	١٧٤١	٦٩٠و١	٨١٦	٢٢٠	٢٦٠	١٩٨١
٩٠٧و٧	١٠٠٨	٢٤٧١٨	٢٧٤٥	٣٣١	٣٦٨	١٩٨٢
٣٣٣و٩	٣٥٧	٢٢٦٢و٢	٢٤١٩	٣٨٩و٨	٤١٦و٨	١٩٨٣
٢٨١و٧	٢٩٠	٢٤٣٢و٥	٢٥٠٤	١٩٥و٣	٢٠١	١٩٨٤
٤٤١	٤٤١	١٧٠٠	١٧٠٠	٢٥١	٢٥١	١٩٨٥
٤١٧	٤٠٦	١٨٢٤	١٧٧٦	٢٣٢و١	٢٢٦	١٩٨٦

Brozoska and Chilson, Op. Cit. pp. 332-335.

American Control and Disarmament Agency:

World Military Expenditure
and Arms Transfer 1971-1980.

P. 96.

المستوردات الوطنية والعسكرية في الاردن ومصر واسرائيل ونسبة المستوردات العسكرية من المستوردات الوطنية الكلية

اسرائيل			مصر			الاردن			
نسبة المستوردات العسكرية	المستوردات العسكرية بالاسعار الجارية	المستوردات الوطنية بالاسعار الجارية	نسبة المستوردات العسكرية	المستوردات العسكرية بالاسعار الجارية	المستوردات الوطنية بالاسعار الجارية	نسبة المستوردات العسكرية	المستوردات العسكرية بالاسعار الجارية	المستوردات الوطنية بالاسعار الجارية	
مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	مليون دولارات	
%			%			%			
٢٢.٢	٣٧٢.٧	١٦٧٧	٢٢.٢	١٤١.٤	٦٣٨	٣٥.٥	٦٦.٦	١٩٠	١٩٦٩
٢٥.٦	٥٤١	٢١١٥	١٠.٦	٨٣٣.٧	٧٨٧	٢٠.٣	٣٧.٣	١٨٤	١٩٧٠
١١.٥	٢٦٦.٢	٢٤٠٣	١١٢.٥	١٠٣١.٦	٩٢٠	٣.٩	٨.٤	٢١٥	١٩٧١
١٧.٤	٤٣١.٢	٢٤٧٧	٩.٨	٨٨٠.٣	٨٠٠	١.٥	١١.٣	٢٧٤	١٩٧٢
٢٦.٧	١١٤٢.٢	٤٢٧٣	١٠٠.٢	٩١٧	٩١٥	١٢.٥	٤٠.٥	٣٣٠	١٩٧٣
٧.٤	٤٠١.٥	٥٤٤٠	٨.٧	٢٠٣.٧	٢٣٥١	٢.١	١٠٢.٦	٤٨٨	١٩٧٤
١١.٢	٦٨٥.٦	٦٠٩٣	٢.٩	١١٤.٩	٣٩٣٤	١٥.٥	١١٣.٧	٧٣٢	١٩٧٥
١٢.٨	٧٣٣.٢	٥٧١٨	٧.٤	٢٨٠	٣٨٠.٧	١٧.٦	١٧٢.٢	١٠٠.٦	٢٩٧٦
١١.٣	٦٥٤.١	٥٧٧٨	٢.٩	١٣٤.٥	٤٨١٥	٣٢.٤	١٢٠	١٣٨١	١٩٧٧
٧.٦	٥٧٠.٥	٧٤٩٧	١.٦	١٠.٨	٦٧٢٧	٢٦.٦	١٧٠	١٥٠.٤	١٩٧٨
٤.٣	٣٦٧.٩	٨٦٥١	١٤.٣	٥٤٦.٩	٣٨٣٧	٤.٩	٦٥.٥	١٦٦٣	١٩٧٩
٩.٣	٩٠٢.٨	٩٦٨٧	٢٠.٥	٩٧٦.٥	٤٨٦٠	٣.٤	٨٢.٦	٢٤٠.٢	١٩٨٠
١٤.٤	١٤٧٢.٣	١٠١٩١	٧.٩	٦٦٠.٥	٨٧٨٢	٠.٧	٢٢٠	٣١٦٥	١٩٨١
٨.٨	٩٠٧.٧	١٠٣٠٤	٢٧.٢	٢٤٧١.٨	٩٠٧٩	٢١.٥	٣٣١	٣٢٤٠	١٩٨٢
٣.٥	٣٣٣.٩	٩٥.٩١	٢.٢	٢٢٦٢.٢	١٠٢٧٥	٢.٧	٣٨٩.٩	٣٠.٣٦	١٩٨٣
٢.٩	٢٨١.٧	٩٨٠٠	٢٢.٦	٢٤٣٢.٥	١٠٧٦٦	٧	١٩٥.٣	٢٧٨٤	١٩٨٤
٤.٣	٤٤١	١٠١٦٣	١٧.٥	١٧٠٠	٢٩٦١	٩.٢	٢٥١	٢٧٣٣	١٩٨٥
٣.٩	٤١٧	١٠٧٣٧	١٥.٩	١٨٢٤	١١٥٠٢	٩.٥	٢٣٢.٢	٢٤٣٢	١٩٨٦

المصدر: (١)

ثالثا : تمويل المستوردات العسكرية

١ . طرق تمويل المستوردات العسكرية

تعتبر عملية تمويل المستوردات العسكرية إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم الثالث ، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتخفيف حدة هذه المشكلة على اقتصادها القومي باللجوء الى طلب المساعدات من الدول الغنية ، ويعود السبب في تعاضم مشكلة تمويل المستوردات العسكرية في هذه الدول الى ما يلي :-

- أ . العجز الذي تعاني منه معظم موازين المدفوعات في دول العالم الثالث
- ب . الارتفاع المستمر في اثمان السلع المستورده .
- ج . العمر الزمني القصير للسلع العسكريه .

هذا ويعود السبب في الارتفاع المستمر في اثمان الاسلحه وقصر عمرها الزمني الى التطورات التكنولوجيه السريعه في مجال الصناعات العسكريه ، ومحاولة المنتجين الحصول على ارباح كثيره مما ادى الى تفاقم مشكلة التمويل امام دول العالم الثالث وزادت من حجم ديونها الخارجيه .

ان وسائل تمويل المستوردات العسكريه كثيره ومتعدد ، منها ما يمكن اعتباره وسائل داخلية ، ومنها ما يعتبر وسائل خارجيه ، ولكل واحد من هذه الوسائل حسناتها وسيئاتها ، الا انه وقبل البدء في شرح هذه الوسائل بالتفصيل نجد أن هناك ضروره لتوضيح الفرق بين مفهوم التجاره العسكريه والمساعدات العسكريه نتيجة للتداخل الكبير بين هذين المفهومين .

انه اذا كانت السلع والخدمات العسكريه يتم تبادلها بين الدوله المصدرة والدوله المستورده مقابل الثمن الذي تحدده عمليات السوق الحره ، فان ذلك يسمى تجاره ، اما اذا كانت عملية التبادل تعطي المستورد اكثر من تلك المتحققه

من التجاره العسكريه ، فانها بذلك تحتوى على مساعده محوله من الدوله المصدره الى الدوله المستورده . ولتوضيح هذا الفارق بشكل افضل نقول : ان رؤوس الاموال العسكريه المحوله من الدول المصدره الى الدول المستورده على هيئة مساعدات تأخذ احدى الاشكال التاليه :-

أ . تقديم الاسلحه كمنحه من الدول الصانعه الى الدول الناميه الصديقه ، وفي الغالب ما تكون هذه الاسلحه زائده عن حاجة الدول المانحه .

ب . تقديم الهبات الماليه المباشره من الدول الغنيه لمساعدته المسدول الفقيره على شراء المعدات العسكريه ، او المساعدة في تطوير خدمات عسكريه معينه .

ج . تقديم المساعدات الماليه بمفهوم تفضيلي لشراء الاسلحه ، مثل تسهيلات الدفع او الاعفاء من الفوائد او تقديم القروض لتغطية قيم الصفقات العسكريه .

د . تقديم المساعدات المتعلقة برأس المال البشرى والتي عادة ما تكون على شكل تسهيلات في التدريب الفني والعسكري في معاهد الدول الصانعه لمجموعه مختاره من افراد الدول الناميه ، أو تكون على شكل بعثات عسكريه ، وخبراء في التدريب ترسلهم الدول المتقدمه الى الدول الناميه لمساعدتها في تدريب جيوشها .

ان البند الاول والثاني أعلاه عباره عن مساعده كامله من الدوله المانحه الى الدوله المستلمه ، على اعتبار ان هذه الاخيره لا تلتزم بتقديم اى مقابل مالى او تسهيل عسكري أو سياسى ، بينما نلاحظ في البند الثالث تدخل كبير بين مفهوم التجاره والمساعده العسكريه . بعد هذا التوضيح يمكن القول بان وسائل تمويل المستوردات العسكريه تشمل ما يلي :-

أ • وسائل التمويل الداخلي أو الذاتي : وهي وسائل متعددة وذات آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة ، وعادة ما تختار الدولة الوسيلة التمويلية المناسبة والتي تعتقد أنها الأفضل من البدائل المختلفة التالية : -

١ • عن طريق زيادة الناتج القومي ، سواء نتج ذلك عن زيادة في حجم الاستثمارات الوطنية ، او نتيجة تطور تكنولوجي في الاقتصاد •

٢ • زيادة حجم المستوردات العسكرية مقابل تخفيض حجم المستوردات المدنية •

٣ • تخفيض الاستهلاك المدني العام ، بمعنى تخفيض الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والنقل وغيرها ، وتحويل حصيلة ذلك لتمويل الاستيراد العسكري •

٤ • خفض مستوى المعيشة لدى المواطنين سواء كان ذلك عن طريق زيادة الضرائب او احداث عمليات تضخم في الاقتصاد •

ب • وسائل التمويل الخارجي : وتشمل هذه الوسائل على ما يلي :

١ • المساعدات العينية او المالية التي تستلمها الدولة من الدول الاجنبية الصديقة سواء كانت على شكل منح ، او تسهيلات بالدفع او غيرها •

٢ • التمويل عن طريق الديون الخارجية ، وفي هذه الحالة تحمل الدولة اعباء خدمة الدين بالانرافه الي ثمن الاسلحة •

تعرف المساعدات العسكرية بأنها عبارة عن تحويلات لروءوس الاموال العسكرية ، المادية والبشرية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة • وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول اوربا الغربية من أكثر الدول تقديماً للمساعدات ، حيث تسمى هذه الدول من وراء ذلك الى تحقيق بعض الاهداف السياسية والاقتصادي والعسكريه الضرورية لخدمة استراتيجيتها القوميـه ، ويكمن تلخيز أهم الاهداف التي تسعى الدول المانحة لتحقيقها بما يلي :-

أ • تحقيق السيطرة المباشرة او غير المباشرة : ان السيطرة تعني احداث تأثيرات مختلفه من الدوله المانحه على شؤون وقرارات الدوله المستلمه للمساعده بطريقه مباشره او غير مباشره • وانه كلما كانت الدوله المستلمه للمساعده قادره على خدمه مصالح الدوله المانحه ، كلما كان حجم وطبيعه المساعدـه أفضل ، ففي مقابله مع وسائل الاعلام الأمريكيه ، قال وزير الخارجه الاسبق هنري كيسنجر : ان على اسرايل الآن أن تضرب السوريين ضربـه عسكريه قويه وبعد ذلك ستكون أكثر سخاء معها (١) .

ب • مواجهة ضغوط التصدير • تتصف الصناعات العسكريه بوجود عائد اقتصادي في منتجاتها ، وهو عائد مرغوب فيه ويحقق الكثير من الفوائد للاقتصاد القومي ، فهو مهم من أجل الاستمرار في عملية الاستخدام المرتفع للعماله ورأس المال • ولكون الصناعات العسكريه تنصب على كونها صناعات تستفيد كثيرا من المستوى العالي للانتاج ، لذلك تصبح زبائن الصادرات العسكريه على درجه كبيره من الاهميه • وفي كثير من الاحيان ينظر الى تجارة الاسلحه كأحد العوامل الرئيسيه في تطوير الاسواق الخارجه أكثر من كونها عوامل تطوير سياسيه أو أمنيه •

(١) جبور ، سمير : الازمه الاقتصاديـه في اسرايل، مراحلها وانعكاساتها ، (مؤسسه الدراسات الفلسطائنيه ، الطبعة الاولى ١٩٨٤ ، ص ٤١) .

هذه هي أهم الأسباب التي تدعو الدول المصنعة الى تقديم المساعدات العسكرية للدول النامية ، ولكنه في المقابل هناك ايضاً اسباب تدعو دول العالم الثالث الى طلب هذه المساعدات ، ومن هذه الأسباب واعمها هو من الحروب او مساعدات الجيش المحلي المشترك في الحرب ، حيث أن متطلبات الحرب الحديثة تعتبر من الأسباب القوية التي تدفع الدول النامية لطلب المساعدات العسكرية من الدول المصنعة ، لان حالة الحرب هي من الحالات التي تشتد فيها الحاجة الى الاسلحة والذخائر ، ففي دراسته اجراها الباحث الاقتصادي كيندي Kenney عام ١٩٧٢ ، وجد أن تكرر الحرب تشبب في زيادة مستوردات معظم دول افريقيا ، وآسيا ، ودول امريكا اللاتينية من الاسلحة .

ان المساعدات العسكرية وعلى الرغم من جوانبها السلبية السالفة الذكر الا انها تبقى عنصراً هاماً في جعل الكثير من الدول قادرة على زيادة نفقاتها الدفاعية وزيادة استثماراتها الاقتصادية في آن واحد . لأن المساعدات العسكرية بالانفاق الى ما تحده من آثار في تخفيض عبء التسليح عن الدول المستلمة ، فانها تسمح لهذ الدول بتحرير جزء معين من النفقات المخصصة للدفاع وتحويلها الى الانفاق والاستثمار المدني ، كما يمكن تحويل جزء معين من هذه المساعدات نفسها الى الاستخدامات الاخرى ، الا ان ذلك يعتمد على طبيعة المساعدات نفسها ، فانا كانت مقدمه بشكل مالي فان امكانية تحويل جزء منها الى آخر تكون سهلة ، أما اذا كانت على شكل رأس مال عسكري فان امكانية التحويل تصبح محدودة جداً . ويقول الباحث الاقتصادي ماكجوير McGuire في دراسته اجراها سنة ١٩٨٢ أن اسرائيل قد حولت ما نسبته ٤% - ١٨% من المساعدات العسكرية الى الاستعمالات الاخرى ، وأن كثير من دول العالم قد استفادت من المساعدات العسكرية الخارجية ، وكان على رأس هذه الدول بالانفاق الى اسرائيل كلا من مصر ، وتركيا ، وفيتنام ، وكوبا (١) .

Deger. Saadet. Op. Cit. P. 141.

(١)

مع ما سبق يمكن القول أن حجم وطبيعة أى مساعده عسكريه مقدمه من الدول
الصانعه الى دول العالم الثالث الصديقه لها تبقى خاضعه للاعتبارات الهامسه
التاليه :-

أ • انه كلما كانت الدوله المستلمه أكثر أهميه على المستوى الاستراتيجي للدوله
الصانعه ، تكون تكاليف تحويلات رؤوس الاموال العسكريه الماديه ، والبشريه ،
اقل بالنسبه للدوله المستلمه •

ب • انه كلما كانت السيطره من قبل الدوله المانحه على الدوله المستلمه أكبر ،
كلما كانت المساعدات المقدمه على شكل منح وهدايا أكبر ، فعلى سبيل المثال ،
فان حكومة فيتنام الجنوبيه قد استوردت عام ١٩٦٩ من الاسلحه الامريكيه الحديثه
ما قيمته (٢٣٥) مليون دولار ، وأن الثمن الفعلي الذي دفعته لهذه الصفقه
يعادل أقل من ١% من قيمتها ، كما أن هذه الدوله تلقت في الفتره الواقعه
ما بين عام ١٩٦٩ - ١٩٧١ • مساعدات من دول اوربوا الغربيه كانت أكبر من أى
مساعده قدمت لأى دوله من دول العالم الثالث باستثناء الهند ، نتيجه للهيمنه
التي كانت تمارسها دول حلف شمال الأطلسي على هذه الدوله (١) •

بشكل عام ومن خلال ما سبق من توضيح للمساعدات العسكريه وطبيعتها
فانها تنطوي على آثار ايجابيه ، وسلبيه في آن واحد ، وانها خاضعه لاعتبارات
متعدد ، وعلى دول العالم الثالث أن تعي أهداف وخطورة هذه المساعدات
وان تحاول جاهده تجنب سلبياتها قدر الامكان ، والاستفاده من ايجابياتها •

٠٣ المساعدات الخارجية للاردن ومصر واسرائيل .

ان المساعدات التي سنقوم بشرحها تحت هذا العنوان ، هو الجزء الخاص بالمنح والهيئات الخارجية بشكل عام دون النظر الى كونها مساعدات اقتصادية ، او مساعدات عسكرية ، والسبب في ذلك يعود الى الاعتبارات الهامة التالية : -
أولاً الهيئات او المنح الخارجية هي الالهة من بين اشكال المساعدات الخارجية ، وذلك راجع الى كونها لا تلقى اى عبء مالي على الدولة المستلمة ، او اى التزام آخر .
بما تعتبر ذات اثر فعال واكثر من غيرها من اشكال المساعدات الخارجية ، ففي مساهمتها في زيادة الانفاق العسكرى للدولة المستلمة والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد .

ج . ان الكثير من المساعدات المقدمة ، وخصوصا من امريكا الى اسرائيل على شكل قروض ومنح هي في الواقع مجانية تماما ، وان التفريق بين ما هو منحه عسكرية ، واخرى اقتصادية ، انما هو تمييز مصطنع في اغلبية المنح المقدمة الى دول العالم الثالث (١)

د . ان حجم وطبيعة المنح المقدمة الى دول العالم الثالث عبارة عن مرآة تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة المانحة والمستلمة ، ومدى الالهية التي تعلقها الدولة المانحة على علاقتها مع الدولة المستلمة . هذا وان اشكال المساعدات الاخرى وخصوصا تلك المقدمة من الدول المصدرة الى المستورده ، للأسلحة ، ليسنت الا عبارة عن تسهيلات تمنحها الدولة المصدرة لزيادة حجم صادراتها .

(١) البطل ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

ان القاء نظره على الجدول رقم (٤-٦) الذي يتضمن المساعدات الخارجيه التي تلقتها الدول الثلاث على شكل منح وهبات تبين لنا ما يلي :-

لقد أستلم الاردن عام ١٩٦٩ حوالي (٣٨ و٣٨) مليون دينار أردنسي كمساعده خارجيه ، وبلغ انفاقه العسكري في نفس السنه حوالي (٣٧ و٨) مليون دينار ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت ما نسبته حوالي ١٠٢% من حجم النفقات العسكريه ، ارتفع حجم هذه المساعدات عام ١٩٨٠ الى حوالي (١٣٥ و٨) مليون دينار ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت ما نسبته حوالي ١٥٤% من حجم النفقات العسكريه ، ثم عادت هذه المساعدات وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى حوالي (١٤٣ و٧١) مليون دينار ، في الوقت الذي وصل فيه حجم النفقات العسكريه الى حوالي (٢٤٣ و٧) مليون دينار ، وبذلك تكسبون المساعدات الخارجيه قد غطت حوالي ٥٩% فقط من حجم الانفاق العسكري . هذا وقد بلغ مجموع ما تلقتة الاردن من مساعدات خلال الفتره ١٩٦٩-١٩٨٦ حوالي (٢٠٨٣ و١١) مليون دينار ، بينما بلغ حجم أنفاقها العسكري خلال نفس الفتره حوالي (٢٠٨٥ و٤) مليون دينار ، أي أن حجم المساعدات الخارجيه قد غطى تقريبا حجم الانفاق العسكري .

أما فيما يتعلق بمصر فقد بلغ حجم المساعدات الخارجيه التي استلمتها عام ١٩٦٩ حوالي (١١٨) مليون جنيه مصري ، وبلغت نفقاتها العسكريه في نفس العام حوالي (٣١٠) مليون جنيه ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت ما نسبته حوالي ٣٨% من مجموع انفاقها العسكري ، انخفضت هذه المساعدات لتصل الى الصفر في عام ١٩٨٠ ، بينما أرتفع حجم انفاقها العسكري ليصل الى حوالي (٢٢٨٥) مليون جنيه ، ثم عادت هذه المساعدات وارتفعت عام ١٩٨٦ لتصل الى حوالي (٣٢٩) مليون جنيه ، في الوقت الذي بلغت فيه النفقات العسكريه حوالي (١٥٤٢ و٤) مليون جنيه ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت حوالي ٢٥% من مجموع انفاقها في هذا العام . وقد بلغ مجموع ما تسلمته مصر

من مساعدات خارجيه خلال الفتره ١٩٦٩-١٩٨٦ حوالى (٢٥٤٨) مليون جنيه ، بينما بلغ حجم انفاقها العسكرى خلال نفس الفتره حوالى (٣٠٣٨٢ و٤) مليون جنيه ، وبذلك تكون المساعدات العسكريه الخارجيه قد غطت حوالى ٣ و٨٪ من مجموع الانفاق العسكرى المصرى .

أما اسرائيل فقد بلغ حجم المساعدات الخارجيه التي تلقتها عام ١٩٦٩ حوالى (٠ او٠) مليون شيكل جديد ، وبلغ حجم نفقاتها العسكريه حوالى (٠٥٣٤) مليون شيكل جديد ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت ما نسبته حوالى ١٩٪ من مجموع انفاقها العسكرى ، ارتفعت هذه المساعدات لتصل عام ١٩٨٠ الى حوالى (١١ و٤) مليون شيكل جديد ، في الوقت الذي وصلت فيه نفقاتها العسكريه الى حوالى (٣١ و٦) مليون شيكل جديد ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت ما نسبته حوالى ٣٦٪ من مجموع نفقاتها العسكريه ، ثم واجهت المساعدات الخارجيه ارتفاعها لتصل عام ١٩٨٦ الى اعلى مستوى لها حين بلغت حوالى (٦٠٠٩ و٥) مليون شيكل جديد ، في الوقت الذي وصل فيه حجم انفاقها العسكرى حوالى (٩١٧٩ و٣) مليون شيكل جديد ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت حوالى ٦٦٪ من مجموع الانفاق العسكرى الاسرائيلى . هذا وقد بلغ مجموع ما تلقتة اسرائيل من مساعدات خارجيه خلال الفتره ١٩٦٩-١٩٨٦ حوالى (١٢٩٩١) مليون شيكل جديد ، في الوقت الذي بلغ فيه مجموع انفاقها العسكرى خلال نفس الفتره حوالى (١٧٩٧٦ و٦) مليون شيكل جديد ، وبذلك تكون المساعدات الخارجيه قد غطت حوالى ٧٣٪ من كامل الانفاق العسكرى الاسرائيلى .

ما سبق فانه من المفيد أن نؤكد على النقاط التاليه :-

- ٠ لقد حولت الاردن كل ما تلقتة من مساعدات خارجيه الى الانفاق العسكرى ، ولذلك فانها لم تحقق أى فائده اقتصاديه على صعيد اقتصادها المدني من هذه المساعدات .

بإِماما بالنسبة لمصر فان المساعدات التي تلقتها قياسا بنفقاتها العسكرية تعتبر مساعدات ضئيلة ، حيث لم تغط سوى ٨٣٪ من اجمالي نفقاتها العسكرية وبذلك يكون الاعتماد المصري قد تحمل اعباء كثيرة لتغطية هذه النفقات ، وحتى في فترة الحرب النشطة ما بين الدول العربية ، واسرائيل ، لم تكن المساعدات العربية في المستوى المطلوب لهذه الدولة ، حيث بلغ معدل المساعدات التي تلقتها مصر في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حوالي (٦١ ٢) مليون دولار سنويا ، أي ما يعادل حوالي (١١٢٢) مليون جنية ، وفي المجموع بلغت المساعدات المقدمة لمصر خلال الفترة السابقة نفسها حوالي (١٥٦٦) مليون دولار اي ما يعادل (٦٧٣) مليون جنية ، وهذا الرقم لا يغطي انفاق سنة واحدة من سنين هذه الفترة^(١).

جـ- اما ما يتعلق في اسرائيل فقد غطت المساعدات الخارجية حوالي ٧٣٪ من اجمالي نفقاتها العسكرية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٦ ، ومن الملاحظ على الاتفاق العسكري الاسرائيلي انه يتزايد مع تزايد حجم المساعدات الخارجية ، وهذا يدعونا الى التأكيد على ما ذهب اليه الكثير من الاقتصاديين وهو ان الزيادة في المساعدات الخارجية تودي الى الزيادة في النفقات العسكرية ، وتتميز المساعدات الخارجية لاسرائيل بحجمها الكبير ، حيث بلغت المساعدات التي تلقتها من امريكا عام ١٩٨٢ حوالي (١٤) مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه المساعدات الامريكية لمختلف دول العالم حوالي (٢٥) مليار دولار في العام نفسه . ان الدور الذي تمارسه اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط ، والاهمية الاستراتيجية للدولة الصهيونية في المنطقة ، من الاسباب التي تكمن وراء الدعم الامريكي الكبير لهذه الدولة^(٢).

(١) Ikrem, Khalid: Egypt Economic Management in Aperiod of Transitio, (1) (the Johns hopking university press, Baltimor, 1980. P. 343) .

(٢) هويدى ، الصناعة العسكرية في اسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

قيمة المساعدات التي قدمت على شكل منح وهبات لكل من الاردن ومصر واسرائيل ونسبتها من الاتفاق العسكري

اسرائيل			مصر			الاردن			
(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة ما تناوبه المساعدات الخارجية	المساعدات الخارجية	الاتفاق العسكري	نسبة ما تناوبه المساعدات الخارجية	المساعدات الخارجية	الاتفاق العسكري	نسبة ما تناوبه المساعدات الخارجية	المساعدات الخارجية	الاتفاق العسكري	
%	مليون شيكل بالاسعار الجارية	مليون شيكل بالاسعار الجارية	%	مليون جنيه بالاسعار الجارية	مليون جنيه بالاسعار الجارية	%	مليون دينار بالاسعار الجارية	مليون دينار بالاسعار الجارية	
١٩	٠.٥	٠.٥٣٤	٣٨	١١٨	٢٣١٠	١٠٢	٣٨,٣٨	٣٧,٨	١٩٦٩
١٨	٠.٥	٠.٥٥	٢٤	١١٤,٥	٢٤٨٣,٣	١١٤	٣٥,٤٢	٣١	١٩٧٠
٢٢	٠.٥	٠.٤٥٨	١٦	١١٠,٣	٢٦٨٦,٨	٩٢	٣٥,٥٢	٣٨	١٩٧١
٣	٠.٢	٠.٥٩٤	١٥	١٠٦,٥	٢٦٦٦	١٠٣	٤٥,٥٦	٤٤,٥	١٩٧٢
٣٧	٠.٥	١,٣٦	٢٢	٢٨٢,٥	١٢٨١,٥	٩٢	٤٣,٥٧	٤٧,٤	١٩٧٤
١٣	٠.٢	١,٥	٣٢	٤٨١,٥	١٥٢٩,٤	١١٥	٥٧,٦٥	٥٠,٢	١٩٧٤
٢٨	٠.٦	٢,١٤	١٤	٢٥٠	١٨٥٧,٤	١٥٧	٩٧,١١	٨١,٨	١٩٧٥
٣٤	١	٢,٩٨	١٣	٢٢٣	١٦٦٩,٥	٦١	٦٦,٢٤	١٠٨,٨	١٩٧٦
٣٥	١,٣	٣,٧٢	٣	٦٠	٢٠٦٠,٧	١٢٠	١٢٢,٢	١٠١,٨	١٩٧٧
٣٢	٢,٥	٦,٥	٦	٦٢	١٠٠٨,٢	٨٠	٨١,٧	١٠٢,٤	١٩٧٨
٣٣	٤,٦	١٤	٠,٧	٢٠	٢٩٨٨,٦	١٥٨	٢١٠,٣	١٣٣,٣	١٩٧٩
٣٦	١١,٤	٣١,٦	٠,٠	٠,٠	٢٢٨٥,٣	١٥٤	٢٠٩,٣	١٣٥,٨	١٩٨٠
٣٦	٢٤,٢	٦٧,٦	٠,٥	٩	١٨٠٠,٦	١٢٩	٢٠٦,٣١	١٥٩,٥	١٩٨١
١٩	٢٦,٦	١٤٣,٥	٠,٢	٦	٢٤٤٣,٥	١١٢	١٩٩,٥٨	١٧٨,٤	١٩٨٢
٣٩	١٥٤,٢	٣٩٩,٩	٤	١٠٠	٢٧٨١,٤	١٠٠	١٩٧,٠١	١٩٦,٣	١٩٨٣
٦٠	١٣٠١	٢١٩٤,٧	٠,٠	١	٢٩٧٤,٤	٥٤	١٠٦,١١	١٩٦,٤	١٩٨٤
٩٢	٥٤٤٦,٤	٥٩٢٥,٧	١١	٢١٩	١٩٨٤,٢	٨٦	١٨٧,٨٤	١١٨,٧	١٩٨٥
٦٦	١٠٠٩,٥	١١٧٩,٣	٢٥	٣٧٩	١٥٤٢,٤	٥٩	١٤٣,٧١	٢٤٣,٧	١٩٨٦

المصدر

International Monetary, Funds: Government Financial Statistics, 1988, pp. 88-95.

Ikram Khalid Op. Cit., p. 343

رابعاً : أثر تخصيص الموارد الاقتصادية للانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية .

ان ما سبق من شرح لطبيعة العلاقة القائم بين القطاع العسكري والقطاع المدني للدولة خلال الفصول السابقة ، قد بين بشكل واضح جوانب الارتباط بين هذين القطاعين ، كما بين أثر تخصيص الموارد الاقتصادية للقطاع العسكري على عملية التنمية . ان الآثار المترتبة على ذلك خصوصاً في مجال التنمية ، تتضمن الكثير من الجوانب الايجابية والسلبية في آن واحد ، وان استغلال الجوانب الايجابية والعمل على تحسينها ، ومواجهة الآثار السلبية وجعلها في حد ذاتها الادنى باستخدام البدائل المختلفه ، هو غايتنا في هذا البحث . وعلى الرغم من ان معظم الآثار الايجابية والسلبية قد سبقت الاشارة اليها في سياق هذا البحث ، الا انه ومن اجل الفائدة نجد ان هناك ضرورة لتحليل هذه الآثار مجتمعه ، ومحاولة التركيز عليها . وان الآثار التي تعكسها العلاقة بين القطاع العسكري ، والتنمية الاقتصادية ، والناجيه عن تخصيص الموارد الاقتصادية للقوات المسلحة يمكن توجيهاها على النحو التالي :

١ . الآثار الايجابية : ويمكن ايجازها فيما يلي :

أ . ساهم القطاع العسكري من خلال القوات المسلحة ، والصناعات العسكريه ، وفرق الصيانه والتصليح في استخدام الموارد البشرية ، فعلى سبيل المثال يستخدم الجيش الاردني في صفوفه حوالي (١١١) ألف جندي كمنظامين واحتياط ، ويستخدم الجيش المصري اكثر من مليون جندي كمنظامين واحتياط ، بينما وصل عدد مستخدمي الجيش الاسرائيلي حوالي (٧٠٧٥) ألف جندي كمنظامين واحتياط . وفي مجال الصناعات العسكريه ، تستخدم الصناعات العسكريه في مصر حوالي (١٠٠) ألف مستخدم ، بينما تستخدم الصناعات العسكريه

الاسرائيليه حوالي (٦٠) الف مستخدم (١) . وان هذا الاستخدام الكثيف للابدى العامله يجعل من القطاع العسكرى موظفا جيدا لها ، ويساعدهم في حل مشكله البطاله التي تواجه الكثير من دول العالم الثالث . أما على الصعيد العالمي فيعتقد أن هناك حوالي ١% من سكان العالم موظفين في القطاع العسكرى ، ولكن هذا الرقم ليس دقيقا تماما حيث أن هناك الكثير من الدول لديها أفراد مدربين ولكنهم غير مسجلين كعسكريين (*) (٢) .

ب . يعتبر الجيش سببا مباشرا في ظهور الصناعات العسكريه ، ومما يعثله قيام مثل هذه الصناعات من فوائد كثيره للاقتصاد القومى ، خصوصا وان الصناعات العسكريه تعتبر صناعه رائده في المجال الصناعى ، ومفيدة للقطاع الصناعى المدنى ، كما يساهم الجيش في حشد الموارد القوميه ، وتوفير حجم طلب داخلى جيد على الموارد والصناعات الوطنيه . وتعتبر سمعة الجيش ، ومستوى أدائه في المعارك المختلفه سببا مساعدا في الترويج للصناعات العسكريه المحليه . كما ان وجود الجيش لا يساهم في قيام الصناعات العسكريه فحسب ، بل يساعد ايضا على نشوء صناعات اخرى مكمله للصناعات العسكريه ، وصناعات اخرى ترتبط بالقوات المسلحه فقط ،

(*) تمتلك البرازيل حوالي (٢٠٠) ألف جندي مدربين كعسكريين ، وتمتلك الباكستان حوالي نصف مليون جندي مدربين كعسكريين الا أنهم غير مسجلين كعسكريين .

(١) Brzoska, Micheal and Ohlson, Thomas: Arms transfers to the Third world 1971-1985, (SIPRI, oxford university press, New York 1987, P.118) .

David, Whynes. DP, Cit. P. 59.

(٢)

ولولا وجود الجيش لما تم انشاء ونجاح مثل هذه الصناعات ، ومن الامثلة على ذلك صناعة الخيم العسكرية ، والبطانيات ، وغيرها الكثير من الصناعات التي يقتصر معظم استخدامها على القوات المسلحة ، وبالتالي فان الجيش علاوه على قدرته على حشد الموارد الاقتصادية فهو سبب من اسباب زيادة القدره الاستيعابية للاقتصاد القومي ، فعلى سبيل المثال نمت الصناعات المدنيه في اسرائيل خصوصا في قطاع المعادن والالكترونيات بعدد نمو سنوي مقداره ١٣% في الفتره ما بين عام ١٩٦٧-١٩٧٣ اوهي فترة الاستثمار في التصنيع العسكري .

ج . ان وجود الجيش في اي دولة يعتبر السبب المباشر في الاستيراد العسكري ، والسلاح العسكري تتضمن تكنولوجيا متطورة ، ولذلك تعتبر هذه المستوردات سببا مباشرا في دخول تكنولوجيا الاسلحه السريه اي دولة ، وانا تتبعنا مراحل التصنيع العسكري نجد ان معظم الدول المصنعه وخصوصا في دول العالم الثالث قد بدأت بمرحلة التجميع والتعديل للتكنولوجيا المستورده ومنها استمرت في تطوير صناعاتها حتى وصلت الى ما وصلت اليه الان من نجاحات متعدد . فعلى سبيل المثال فان اسرائيل وكما سبق الحديث بدأت بتصنيعها العسكري بتجميع أو تقليد التكنولوجيا المتوفرة ، ووضع عبءه (صنع في اسرائيل) على هذه الاسلحه ، كما ان مصر أيضا بدأت بنفس الاسلوب ، وكذلك الكثير من دول العالم الثالث مثل الهند والبرازيل والارجنتين . لذلك نلاحظ ان المستوردات العسكريه وما تنقله من تكنولوجيا كانت السبب المباشر فيما اصاب الصناعات العسكريه في الدول المختلفه من نجاح ، خصوصا في دول العالم الثالث .

د • تساهم القوات المسلحة في اعمال البحث والتطوير خصوصا في مجال التصنيع العسكري مما يتسبب في احداث آثار ايجابية في القطاع الصناعي للدوله بشكل عام ، حيث تساهم عملية البحث والتطوير العسكري من خلال تدفق رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا من القطاع العسكري الى القطاع المدني في تطوير الكثير من الصناعات المحليه المدنيه والعمل على تخفيض تكلفة انتاجها مما يجعلها اكثر قدره على المنافسة في الاسواق العالميه ، وبالتالي زياده حجم الصادرات الوطنييه ، وفي دراسه اجراهها الباحث الاقتصادي بينوننت Benoit سنة ١٩٧٣ على اعمال البحث والتطوير وجد ان ٦٠% من الابحاث التي تقوم بها المؤسسة العسكريه هي ابحاث متعلقه بالشؤون العسكريه ، وأن ٤٠% من هذه الابحاث يمكن ان يستفيد منها القطاع الاقتصادي المدني^(١) . وكما سبق وان اشرنا فان اسرائيل تنفق على اعمال البحث والتطوير ما يعادل ٢% من اجمالي ناتجها القومي وأن ٥٠% من هذا الانفاق يذهب الى القطاع العسكري ، مما يؤكد علبي ان هذا القطاع هو قطاعا رائد في مجال البحث والتطوير .

هـ • تساهم القوات المسلحة في تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني وتطوير المهارات الاداريه والتنظيميه للقوه العامه ، فالجيش يقدم تعليما مهنيا رفيعا لمنتسبيه ، مثل قياده الطائرات ، والسفن ، والسيارات ، ويعلمهم الملاحه الجويه والبحريه والبريه ورسم الخرائط ، وعلوم الجو ، والطقس ، والترفيه ، بالاضافه الى اعمال الكمبيوتر والميكانيك ، وغيرها الكثير ، وان تدفق المهارات من قطاع الجيش الى القطاع المدني ، يساعد هذا الاخير على تخفيض تكلفة تأهيل العناصر المستخدمه لديه وتخفيض تكلفة الانتاج ويساعد على زياده

القدرة الاستيعابية في الاقتصاد . كما ان هناك فائده كبيره يقدمها الجيش تتعلق في القوة العاملة لديه ، حيث يقوم بتوجيه المستخدمين في صفوفه وما يتلائم ومتطلبات السياسه الوطنيه العامه للدولة ، ويساعد ايضا على صقل شخصيه الافراد وتعليمهم الالتزام بالطاعه ، والالتزام والمساهمه في ايجاد شخص على درجه عاليه من اللياقه البدنيه ، يضاف الى ذلك ان القوات المسلحه تقدم التغذيه ، والخدمات الصحيه ، والسكان لمنتسبيها ، ولولا وجودهم في الجيش لوقع على كاهل القطاع المدني ان يقوم بتأمينهم بهذه المتطلبات جميعا .

و يعتبر وجود القوات المسلحه في اي دوله من الدول هو السبب المباشر في حصول هذه الدوله على المساعدات العسكريه الخارجيه ، واذ استغلت هذه المساعدات بشكل جيد فانها تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي للدوله الى الامام ، وقد استفادت كثير من دول العالم الثالث من هذه المساعدات اقتصاديا مثل الاردن ومصر واسرائيل ، فعلى سبيل المثال ، حولت اسرائيل ما نسبته ٤٪ - ٨٪ من المساعدات العسكريه التي تلقتها الى استثمارات اخرى غير عسكريه .

ز ان القوة العسكريه التي يمثلها الجيش ربما تستخدم لتحقيق اهداف اقتصاديه مباشره ، وذلك من خلال الحرب او التهديد بشن الحسب ، فالجيش وسيله للاستيلاء على موارد الدول الاخرى الاقتصاديه والقوه ، وضم هذه الموارد الى موارد الدوله صاحبه العلاقه ، والاستفاده منها قدر الامكان ، وهذا ما فعلته الكثير من الدول ، فعلى سبيل المثال استغلت اسرائيل ابار النفط المصريه في سيناء بعد ان استولت عليها في حروب حزيران عام ١٩٦٧ ، كما انها لا زالت تستغل الموارد الاقتصاديه البشريه والماديه في الضفة الغربيه والجولان وجنوب لبنان (١) .

(١) قبرصي ، عاظم : الاثار الاقتصاديه لاتفاق كامب ديفيد ، (مؤسسه الدراسات الفلسطيينه ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٨٨) .

وانا عرفنا ان حالات الحرب تبدأ بالتلويح بالقوه وتنتهى بالضره المميشه للعدو ، فان الولايات المتحده وغيرها من الدول القويه عسكريا ، تدخل ضمن قائمه الدول التي تحاول الحصول على موارد الغير الاقصاد بسسه بالقوه العسكريه ، وهذا ما حصل عام ١٩٧٣ عندما هددت امريكا بتدمير آبار النفط العربيه والاستيلاء عليها اذا استمرت هذه الدول في حظرها للبتروول ، وقد دخلت امريكا مرحله التنفيذ الفعلي لهذه الخطوه عندما قامت بتدريب حزم من قواتها في اراض وطاروف جويه مشابهه للإراني والظروف الجويه التي تسود منطقه الخليج العربي .

ح . ان وجود القوات المسلحه في اى دوله هو السبب الحقيقي في تحقيق الامن والاستقرار وحمايه حدود الدوله من اى تهديد خارجي ، وهذا ما يساعد على استمرار الاداء الاقصادى بدون تشويش .

ط . تقوم القوات المسلحه بأعمال الاغاثه والمساعده في حالات الكسوارث والنكبات ، وتشمل اعمالها في مثل هذه الحالات تقديم الخدمات الضروريه ، واعمال الانقاذ والاخلاء ، والقيام بالاعمال التي يعجز القطاع المدنى عن القيام بها .

٥٢ الآثار السلبية

ان تعدد الآثار الايجابية التي يعكسها القطاع العسكري على التنميه الاقتصاديه ، لا تعنى عدم وجود جوانب سلبية ناتجه عن هذه العلاقه ، والتي يجب عدم اغفالها عند الحديث عن ذلك ، هذا ويمكن تحديد أكثر هذه الآثار اهميه فيما يلي :-

أ . الآثار السلبية المتعلقة برأس المال البشرى والصنائه العسكريه .

ان الفروع الرئيسيه في قطاع الصنائه المدني تتبادل المنتوجات فيما بينها على صورة مدخلات ، بينما نجد ان الصنائه العسكريه تأخذ من مدخلاتها من الفروع المختلفه الاخرى سواء كانت مدنيه ام عسكريه ، ولكن اغلب المنتجات العسكريه لا تكون بمثابة مدخلات في الصنائه المدنيه ، وانما يقتصر استخدامها النهائي على الاغراض العسكريه وحدها . كما يتميز رأس المال العسكري بالاستقلال النسبي ، على عكس رأس المال المستخدم في القطاع المدني الذي يمكن ان يتحرك فيما بين الفروع المدنيه الاخرى ، وتعود هذه الاستقلاليه لرأس المال العسكري السى طبيعته المميزه ، ومستوى السريه التي يتمتع بها ، وعدم ملائمته في كثير من الاحيان للقطاع المدني . كما تتميز الصنائه العسكريه بارتفاع معامل رأس المال الى العمل ، بمعنى انه لو تم تحويل رأس المال العسكري الى رأس مال مدني لأمكن استخدام أعداد أكثر من القوه العامله .

وفيهما يتعلق برأس المال البشرى فان غالبية العلوم والخبرات التي يكتسبها تتعلق في معظمها بالجانب العسكري البحت ، وعلى علاقه ضئيله بالقطاع المدني ، كما ان تكلفه تأهيل واعداد العنصر البشرى مرتفعه نسبيا نتيجة لطبيعه هذا التأهيل وخصوصيته في كثير من الاحيان ، وانه

إذا عرفنا أن هذا التأهيل الباطني الثمن قد لا يستخدم خارج القطاع العسكري لأدركنا مدى الضرر الذي يلحق بالاقتصاد .

ب . الآثار السلبية الناجمة عن قيمة الفرصة الضائعة .

ان قيمة الفرصة الضائعة على القطاع الاقتصادي المدني نتيجته لتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة للقطاع العسكري يصعب تقديرها ، إلا انه لا يمكن إعمالها ، ويوجد في تخصيص الموارد للقطاع العسكري ثلاثة أشكال للفرصة الضائعة هي :-

١ . الفرصة الضائعة الناتجة عن تحويل العديد من الكفاءات العلمية والفنية والعماله الماهره من القطاع المدني الى القطاع العسكري ، والتي من الممكن ان تؤدي الى تراجع نمو القطاع الاقتصادي المدني ، كما حصل في الهند في بداية نشوء الصناعات العسكريه الهنديه .

٢ . الفرصة الضائعة الناجمة عن عملية التمويل وتخصيص رأس المال للقطاع العسكري ، حيث يتسبب ذلك في تخفيض تراكم رأس المال المدني ، ويقلل من إجمالي الناتج القومي المتأتي من القطاع المدني ، Civil GNP ، وهذا يتسبب في انخفاض وتحويل الدخل من جانب الى آخر Income Shift (١) .

٣ . الفرصة الضائعة والناجمة عن استيراد المعدات العسكريه للقوات للمحاربه ، والمستوردات الوسيطة اللازمه لعملية التصنيع العسكري ، حيث تقلل هذه المستوردات من حجم العملات الصعبة المتوفره لاستخدامات القطاع المدني .

يعتقد بأن هذه الاشكال الثلاثة للفرصة الضائعة يمكن أن تكون قليلة الاثر اذا كان اقتصاد الدولة يعاني من مشكلة وجود الموارد المعطله ، كما ان وجود تدفق معتول للموارد الانتاجيه من القطاع العسكري الى القطاع المدني من جهته ، وتحقيق نجاح في الصناعات العسكريه وقدره على التصدير لهذه الصناعات من جهة اخرى ، يساهم مساعده فعاله في الحد من أثر الفرصه الضائعه على الاقتصاد القومي .

ج • يعتقد بأن منتجات الصناعات العسكريه في دول العالم الثالث ربما تكون أكثر كلفه ، واغلى ثمنًا من مثيلاتها المستورده ، ولذا لك فان تخصيص الموارد الاقتصادي للصناعات العسكريه يكون أقل نفعًا للاقتصاد القومي مما لو خصصت هذه الموارد للقطاع المدني ، ويعود السبب في ارتفاع تكاليف انتاج هذه الصناعات في دول العالم الثالث الى ما يلي :-

٠١ ان هذه الدول تتصف بفائض كبير في الايدي العامله ، وان هذا العامل يعتبر قليل الاهميه في الصناعات العسكريه ، لانها صناعات تتميز بكونها صناعات كثيفه في رأس المال وليس العمل ، وان تكلفه الايدي العامله لا تشكل سوى نسبه ضئيله من مجموع التكاليف .

٠٢ ارتفاع تكلفه المواد المكمله للصناعات العسكريه ، خصوصا وأن جزءا كبيرا منها يتم استيراده من الخارج .

٠٣ ان دول العالم الثالث تفتقر الى وسائل فحص واختبار الاسلحه المصنعه حديثا ، وغالبا ما ترسل هذه الدول نماذجها من منتجاتها العسكريه لاختبارها في الدول الصناعيه المتقدمه ، وهذا مساهم في رفع تكلفه الانتاج .

الا انه وعلى الرغم من ذلك يخالف بعض الاقتصاديين هذا الرأي وعلى رأسهم الباحث الاقتصادي وينز Whynes حيث وجد في دراسته اجراها ان ارتفاع تكاليف انتاج الصناعات العسكريه في الدول الناميه يمكن ان يحدث في المدى القصير فقط ، اما في المدى البعيد فربما تختلف الصوره ، فقد حققت الصناعات العسكريه في الهند على سبيل المثال عائدا اقتصاديا جيدا في صناعات الطائرات ، حيث بلغت تكاليف انتاج طائره (ميغ - ٢١) حوالي (١١٠) الاف دولار ، وهذه القيمه لا تعادل سوى ٥٥% من ثمن استيراد هذه الطائره من الخارج .

• د ان النفقات الدفاعيه تزيد من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، و اذا كان العرض المحلي غير مرن نسبيا ولا يستطيع تلبية حجم الطلب الجديد فان ذلك سيزيد من حجم المستوردات الكليه .

• ه ان البحث والتطوير في القطاع العسكري يتناول موضوعات محدده ربما لا تكون لها علاقه كبيره بالقطاع المدني ، كما ان هناك الكثير من الابحاث العسكريه التي تتصف بالسريه ، و اذا علمنا ان عمليات البحث والتطوير تحتاج الى مبالغ طائمه لتمويلها لا دركنا الضرر الذي ينعكس على الاقتصاد القومي .

• و يؤثر حجم الانفاق العسكري على الاوضاع السياسيه الدوليه ، مما يتسبب في زياده وتيرة سباق التسلح بين الدول ، وما يترتب على ذلك من نفقات وتخصيص موارد اقتصاديه اضافيه تلحق بالضرر بالاقتصاد العالمى بشكل عام اضافه الى الاعتماد المحلي .

ان دراسة الجوانب الايجابيه والسلبيه الناجمه عن تخصيص الموارد للاقتصاديه للقطاع العسكري ، تعطى الكثير من المؤشرات لاصحاب القرار على الموارد الاقتصاديه ، عن الاضرار والفوائد العائده على الاقتصاد نتيجة لتبني

هذه الفكرة أو تلك • علما بان وجود القوات المسلحة واهمية هذا الوجود هي حقيقته مسلم بها وليست موضع نقاش في أي دولة من الدول ، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المختلفة •

خامساً : النفقات العسكرية والتنمية الاقتصادية

١ . النموذج الكمي

حاول الكثير من الباحثين الاقتصاديين دراسة العلاقات الكمية بين الانفاق العسكري ، والجوانب الاقتصادية المختلفة ، وعلى وجه الخصوص علاقتها بالتنمية الاقتصادية ، في ظل التزايد المستمر في هذا الانفاق ، والنتائج في معظمه عن الارتفاع الكبير في اثمان الاسلحة ، نتيجة لما طرأ عليها من تطورات تكنولوجية مختلفة أدت الى تزايد فعاليتها .

لقد تبين من خلال الدراسات والابحاث التي اجراها بعض الباحثين ، بأن هناك ارتباط وثيق ما بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية ، وأن الآثار الناجمة عن هذا الارتباط قد تكون آثارا ايجابية كما ذكر الباحث الاقتصادي (بينويت) وقد تكون سلبية كما ذكرت ذلك الباحث الاقتصادي (سادات ديغر) وهذا يعتمد على طبيعة اقتصاديات الدول من جانب ، وطبيعة وأهداف الانفاق العسكري من جانب آخر .

بعد استعراضنا للعلاقة بين عناصر التنمية الاقتصادية والانفاق العسكري من خلال الفصول السابقة ، نجد أنه من المفيد محاولة صياغة هذه العلاقة بصورة كمية ، حتى نستطيع قياس مدى التغيير في مستوى النمو الاقتصادي الناتج عن التغيير في مستوى الانفاق العسكري بشكل كمي .

من المعروف أن مستوى النمو الاقتصادي يعتمد الى حد كبير على حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ، كما يساهم فائض الميزان التجاري في تحسين مستوى النمو الاقتصادي اذا استخدم بشكل جيد ، كما يساهم

الانتاج العسكري في الدول المصنعه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، هذا
وتساهم بعض العوامل السباسبه والاجتماعيه في التأثير على عملية التنميه .

يمكن صياغة العلاقه بين المتغيرات السابقه على النحو التالي :-

$$Y = f (X_1 , X_2 , \dots , X_k)$$

حيث تمثل : Y المتغير التابع ويمثل مستوى النمو الاقتصادي .

$X_1 \dots X_k$ المتغيرات المستقله وتمثل المتغيرات المؤثره على التنميه
الاقتصاديه ، والعلاقه بين المتغيرات يمكن توضيحها من خلال الصيغه الخطيبه
التاليه (١) .

$$\hat{Y} = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_k X_k$$

حيث أن B_0, B_1, \dots, B_k تمثل المعلمات الملازمه للمتغيرات المستقله التي تحقق التوازن في

العلاقه السابقه . ومن الجدير ذكره ان هناك عوامل مؤثره كثيره على التنميه
الاقتصاديه يصعب قياسها كميًا ، مثل العوامل الاجتماعيه على سبيل المثال ، مما
ادى الى لجوء الباحثين لاضافه متغير عشوائي الى العلاقه الخطيبه السابقه واطلق
عليه اسم حد الخطأ Error term (u) ويمثل كافة المتغيرات المستقله الاخرى المؤثره
في المتغير التابع التي لم تدخل ضمن النموذج ، اضافة الى الفوارق بين قيم مشاهدات
كل من المتغيرات المستقله والمتغير التابع التي قد تنتج عن عدم دقة المشاهدات .
وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي العام على النحو التالي :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_k X_k + u$$

انه في حالة دراسة العلاقه بين المتغيرات المستقله والمتغير التابع فان
يكون لدى الباحث عدد (n) من المشاهدات ، ويمكن تمثيل هذه المشاهدات
بالعلاقه التاليه :-

$$Y_j = B_0 + B_1 X_{j1} + B_2 X_{j2} + \dots + B_k X_{jk} + u_j$$

وتمثل هذه العلاقه خط الانحدار الفعلي الذي يمكن تقديره بخط انحدار مقدر تبينه
العلاقه التاليه :

$$\hat{Y}_j = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{j1} + \hat{B}_2 X_{j2} + \dots + \hat{B}_k X_{jk} + \hat{u}_j$$

$$\hat{u}_j = Y_j - \hat{Y}_j$$

(١) عصام ، عزيز شريف : مقدمه في الاقتصاد القياسي ، دار الطابعه للنشر ،
الطبعه الثالثه ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص (١٨) .

ويتم تقدير خط الانحدار المبين في العلاقة السابقة اعتماداً على مشاهدات
 قيمه كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرا لتتابع من خلال تقدير المعاملات
 التي تحقق اقل قيمه لحد الخطأ (\hat{u}) شريطة أن يحقق النموذج الفرضيات
 الاساسيه التاليه :-

- التوزيع الطبيعي لحد الخطأ u_j
 - قيمة الوسط الحسابي لحد الخطأ تساوى صفراً $E(u_j) = 0$
 - عدم وجود علاقة خطيه بين المتغيرات المستقلة
 - عدد المشاهدات (n) اكبر من عدد المعاملات المطلوب تقديرها
- هذا ويمكن حساب المرونات بالنسبه للمتغيرات المستقله على النحو التالي :
- المرونه بالنسبه للمتغير المستقل $\bar{X}_1 \times B_1 = X_1$ حيث أن \bar{X}_1 تمثل الوسط الحسابي للمتغير المستقل (X_1) \bar{Y} تمثل الوسط الحسابي للمتغير التابع (Y)
- $$\frac{\Delta Y}{\Delta X_1} = B_1$$

ان المقاييس الاحصائيه المستخدمه في اختبار نتائج التقدير الاحصائي هسى
 المقاييس التاليه :

- أ - الخطأ المعياري : ويستخدم في قياس درجة الاختلاف بين المشاهدات
 الفعلية للمتغير التابع ، وبين القيم المقدره له ، وهو ما يعرف بحد الخطأ ويحسب
 الخطأ المعياري على النحو التالي :

$$S.E = \sqrt{\frac{\sum_{j=1}^n (\hat{u}_j)^2}{n - k - 1}} , \hat{u}_j = Y_j - \hat{Y}_j$$

وكلما قلت قيمة الخطأ المعياري للتقدير كلما كانت دالة الانحدار اكثر تمثيلاً
 للعلاقه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقله .

- ب - معامل التحديد R^2 : ويستخدم لقياس نسبة التغير في المتغير التابع
 الناتجه عن التغير في المتغيرات المستقله، ويحسب على النحو التالي :

$$R^2 = \frac{\sum_{j=1}^n (\hat{y}_j - \bar{y})^2}{\sum_{j=1}^n (y_j - \bar{y})^2}$$

وتتراوح قيمة معامل التحديد ما بين صفر وواحد صحيح، وكلما كانت قيمته قريبة من الواحد الصحيح كلما كان ذلك مؤشرا الى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولكون هذا المعامل لا يأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار فإنه يعتبر متحيوا، ويمكن إزالة هذا التحيز بحساب القيمة المعدلة لمعامل التحديد (R^2) والسدى تتراوح قيمته ما بين زائد واحد وناقص واحد، ويمكن حسابه على النحو التالي :

$$R^{-2} = R^2 - \frac{k + 1}{n - k - 1} (1 - R^2)$$

ج - اختبار فيشر (F) : ويستخدم لاختبار العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعهم وتحسب قيمته على النحو التالي :

$$F = \frac{R^2 / k + 1}{1 - R^2 / n - k - 1}$$

وتمثل كل من $n - k - 1, k$ درجات الحرية لكل من البسط والمقام لقيمة (F) المحسوبة والجدوليه . وباستخدام اختبار فيشر فإننا نختبر الفرضية البديلة القائلة بأن قيمة كل من المعاملات المقدرة في نموذج الانحدار تختلف معنويا عن الصفر مقابل فرضية العدم القائلة بأن قيم كل من المعاملات المقدرة مساوية للصفر أي :

$$H_0 : \hat{B}_1 = \hat{B}_2 \dots = \hat{B}_k = 0$$

$$H_1 : \hat{B}_1 \neq \hat{B}_2 \dots \neq \hat{B}_k \neq 0$$

ويتم هذا الاختبار بمقارنة قيمة (F) المحسوبة (F_c) بقيمتها الجدولية (F_t) فإذا كانت $F_c > F_t$ فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_1) وهذا يعني وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعهم .

د - اختبار ستودنت (t) : ويستخدم لاختبار العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة بشكل منفرد . ومن خلاله نستطيع

اختبار الفرضية البديله القائله بأن معامل الانحدار المعني (B_1)
يختلف معنويا عن الصفر مقابل فرضيه العدم القائله بعدم اختلافه

$$H_0 : \hat{B}_1 = 0 \quad \text{معنويا عن الصفر أى :}$$

$$H_1 : \hat{B}_1 \neq 0$$

ويتم ذلك بمقارنة قيمة (t) المحسوبة (t_c) مع قيمتها الجدولية (t_t)
المقابل له لدرجات حرية تعادل $n-k-1$ ولستوى معنويه معين ، فاذا
كانت $t_c \geq t_t$ فان ذلك يعنى صحة الفرضيه البديله (H_1) والاقرار بوجود
علاقه بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وتحسب قيمتها على النحو

$$t(\hat{B}_1) = \frac{\hat{B}_1}{S.E(\hat{B}_1)} \quad \text{التالي :}$$

حيث ان \hat{B}_1 تمثل القيه المقدره للمعامل (B_1) وان S.E (\hat{B}_1) تمثل

الخطأ المعياري للمعامل (B_1)

اختبار ديرين - واتسون : ويستخدم لاختبار العلاقه التي تتضمن
عدم تأثر قيمة حد الخطأ في مشاعده ما (Y_j) بقيمته بالمشاعده السابقه
لها (Y_{j-1}) ولاختبار هذا الفرض يستخدم اختبار ديرين واتسون وتحسب
قيمه كما يلي :

$$D = \frac{\sum_{j=1}^n (\hat{u}_j - \hat{u}_{j-1})^2}{\sum_{j=1}^n \hat{u}_j^2}$$

فاذا افترضنا أن

$$\hat{u}_j = \rho \hat{u}_{j-1} + \hat{u}_j$$

فانه اذا كانت ρ مساويه للصفر فانه لا يوجد وجود علاقه بين

\hat{u}_j و \hat{u}_{j-1} اما اذا كانت ρ لا تساوى الصفر فانه لا بد من وجود

علاقه بين \hat{u}_j و \hat{u}_{j-1} وعليه فان فرضيه العدم تكون :

$$H_0 : \rho = 0$$

والفرض البديل :

$$H_1 : \rho \neq 0$$

ويتم اختبار تلك الفرضية بمقارنة (D) المحسوبة مع الحد الاعلى (du) والحد الأدنى (d₁) لقيمة (D) الجدوليه ، حيث تقبل فرضية العدم على النحو التالي :

$D > du$ تقبل فرضية العدم (H₀) ويرفض الفرض البديل (H₁)

$D < d_1$ ترفض فرضية العدم (H₀) ويقبل الفرض البديل (H₁)

$d_1 \leq D \leq du$ لا يمكن الحسم بقبول او رفض فرضية العدم

اما في حالة وجود قيمة (D) المحسوبة اكبر من (2) فان فرضية العدم تقبل أو ترفض على النحو التالي :

$2 < D < 4 - du$ تقبل فرضية العدم (H₀) ويرفض الفرض البديل (H₁)

$4 - d_1 < D < 4$ ترفض فرضية العدم (H₀) ويقبل الفرض البديل (H₁)

$4 - du < D < 4 - d_1$ لا يمكن الحسم بقبول او رفض فرضية العدم

٠٢ العوامل المؤثرة على التنمية

يتضمن هذا الجزء تقديرا للمعادلات المحددة لاثركل من الإستثمارات والنفقات العسكرية ، وفائض الميزان التجاري وقيمته الانتاج العسكري على التنمية الاقتصادية في الدول الثلاث موضوع الدراسة . وقد أدخلنا قيمة الانفاق العسكري كمتغير مستقل لمعرفة أثر هذا المتغير على عملية التنمية ان كان سالبا او موجبا ، لأن تفسير هذه العلاقة من الاهداف الرئيسيه لهذا البحث . هذا وسوف نقوم باستخدام الرموز التاليه في معادلات الانحدار المختلفه .

Y : مستوى النمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار

الجاريه .

X₁ : حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني بالاسعار الجاريه .

X₂ : حجم النفقات العسكريه للدوله بالاسعار الجاريه .

X₃ : فائض الميزان التجاري (الصادرات - المستوردات) بالاسعار

الجاريه .

X₄ : قيمة الانتاج العسكري بالاسعار الجاريه .

X₅ : متغير أصم يعبر عن حالة الامن والاستقرار الداخلي للدوله (*).

X₆ : متغير أصم يعبر عن تطور عوامل الاستراتيجيه (**)

وللتعرف على طبيعة أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في

الدول الثلاث فقد تم بناء ستة وعشرين نموذجا ، وذلك لتفسير العلاقة الكميّه

(*) عندما تسود الدوله حالة من الامن والاستقرار فان X = 0

عندما تسود الدوله حاله من عدم الاستقرار فان X = 1

(**) عندما تتبنى الدوله استراتيجيه هجوميه فان X = 0

عندما تتبنى الدوله استراتيجيه دفاعيه فان X = 1

بين الانفاق العسكري والتنمية ، وقد أعتبرت التنمية الاقتصادية متغيرا تابعا ،
والعوامل المؤثرة عليها كمتغيرات مستقلة . وبما أن العلاقة الاحصائية
بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تقتضي وجود علاقة وظيفية بين المتغيرات ،
فإن بعض النماذج قد تم رفضها لعدم توافق نتائجها مع النظرية الاقتصادية ،
مثل ظهور علاقة سلبية بين حجم الاستثمارات في الاقتصاد القومي ومستوى النمو
الاقتصادي .

لقد كانت نتائج النماذج القياسية في كل دولة من الدول وما تفسره من
آثار على التنمية الاقتصادية على النحو التالي :-

١٠١ الاردن .

لتفسير علاقة الانفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية في الاردن ، فقد
تم بناء ستة نماذج قياسية لتفسير هذه العلاقة . (*) .

نلاحظ من الجدول رقم (٤-٧) ان النموذجين (٢ و ٥) لا يمكن
قبولها لعدم توافق العلاقة بين المتغير التابع وبعض المتغيرات المستقلة
مع النظرية الاقتصادية وذلك على الرغم من تفسيرها لنسبة تصل الى ٩٦ % ،
لذلك لا بد لنا من المفاضلة بين النماذج الاربع الباقية وهي
(٣ و ٤ و ٦) واختيار النموذج الافضل وفقا للمقاييس التي بينها سابقا .

ان النماذج (٤ و ٦) يمكن استبعادها للأسباب التالية :

أ . وجود نموذج اكثر تفسيراً للمتغير التابع من النماذج السابقة
وهو النموذج الثالث .

ب . عدم اجتياز بعض المعاملات لاختبار (t) أو اختبار د برين
واتسون ، مما يؤكد عدم اختلاف قيم تلك المعاملات عن الصفر .

(*) ان الاردن بلد غير منتج للأسلحة ، ولذلك لم يدخل متغير الانتاج العسكري كمتغير
مستقل في النماذج المتعلقة بها .

وبناء عليه يمكن القول بأن النموذج الثالث هو النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، حيث انه يفسر حوالي ٩٨% من التغير في مستوى النمو الاقتصادي ، وتختلف قيم المعاملات فيه معنوياً عن الصفر ، وبذلك تكون معادلة الانحدار التي تحدد معدل النمو الاقتصادي في الاردن

كما هي مبينه في المعادله التاليه :

$$\hat{Y} = -209.9 + 5.94 X_2 - 0.66 X_3 + 152.9 X_5$$

$$|t| \quad (11.8) \quad (4.4) \quad (2.6)$$

$$R_2 = 0.98$$

$$Dw = 2.16$$

ان قيم المعاملات في المعادله اعلاه تبين ما يلي :
 قيمة معامل الانفاق العسكري (X_2) بلغت (٥٩٤) بمعنى : أن زيادة الانفاق العسكري بمقدار وحده واحد تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٥٩٤) وحده .

قيمة معامل ميزان المدفوعات (X_3) بلغت (-٥٦٦) بمعنى : أن زيادة العجز في الميزان التجاري بمقدار وحده واحد سيؤدي الى تخفيض مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٥٦٦) من الواحده .

لقد بلغ معدل النمو في النفقات العسكريه خلال الفتره ١٩٦٨ - ١٩٨٢ حوالي (١١٩٤) مليون دينار سنويا ، في حين بلغ معدل العجز في الميزان التجاري خلال نفس الفتره حوالي (٣٣٨٣) مليون دينار سنويا ، ووفقا لمعادلة الانحدار السابقه فاننا نجد أن نسبة الزيادة في مستوى النمو الاقتصادي الناتجه عن تطور الانفاق العسكري حوالي ٩٢% بينما يؤثر العجز في الميزان التجاري بما نسبته ٣٠% تقريبا ، وبذلك يمكن القول ان الانفاق العسكري هو أكثر المتغيرات تأثيرا على التنمية الاقتصاديه من بين متغيرات النموذج المستقله ، وهو على علاقه ايجابيه مع التنميه ، بمعنى أن الزيادة في الانفاق العسكري تسبب في زيادة مستوى النمو الاقتصادي ، ويعتقد بأن ذلك

عائد في معظمه الى الاسباب التاليه :-

أ • كبر حجم الهبات والمنح الاقتصاديه الخارجيه للاردن ، والتي غطت ما نسبته حوالي ٩٩% من مجموع النفقات العسكريه خلال الفتره موضع الدراسه ، حيث بلغ مجموع الهبات التي تلقتها الاردن ما بين ١٩٦٦-١٩٨٦ حوالي (٢٠٨٣) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع الانفاق العسكري خلال نفس الفتره حوالي (٢٠٨٥) مليون دينار •

ب • صغر حجم القوات المسلحه الاردنيه قياسا بالقوات المصريه والاسرائيليه مما قلل من حجم الاستيراد العسكري ، حيث بلغ مجموع المستوردات العسكريه حوالي (٢٦٥٤) مليون دولار ، أي ما يعادل حوالي (٨١٠) مليون دينار أردني بالاسعار الجاريه ، وهذا الحجم يعادل حوالي ٣٩% فقط من مجموع المنح والهبات التي تسلمها الاردن خلال الفتره نفسها ، مما قلل من استنزاف العملات الصعبه المخصصه لعمليات التمدد الاقتصاديه •

ما سبق يمكننا الحكم على ايجابيه سياسة الانفاق العسكري في الاردن ، وهذا مؤشر على توافق وانسجام عوامل الاستراتيجيه العسكريه مع عوامل الاستراتيجيه الاقتصاديه •

جدول رقم (٤ - ٧)
النماذج القياسية للاردن

F	DW	\bar{R}^2	B ₆	B ₅	B ₄	B ₃	B ₂	B ₁	B ₀	
٢٢٠	٢,٠٧	٠,٩٨	-	١٥٣,٧ (٢,٥)	-	٠,٦٨ (٤,٢)	٥,٥١ (٤,٩)	٠,٣٦ (٠,٤)	٢٠٩,٥-	(١)
١٣٩	١,٤١	٠,٩٦	-	٧٥,٠ (٠,٩)	-	-	٧,٩٦ (٥,٧)	٠,٣٧ (٠,٣)	١٥٥,٨-	(٢)
٣٠٩	٢,١٦	٠,٩٨	-	١٥٢,٩ (٢,٦)	-	٠,٦٦ (٤,٤)	٥,٩٤ (١١,٨)	-	٢٠٩,٩-	(٣)
٢١٨	٠,٩٥	٠,٩٧	-	-	-	٠,٥٥ (٣,٢)	٥,٢٩ (٤,١)	٠,٣٠ (٠,٣)	٨٧,٨-	(٤)
٢١١	٠,٩٦	٠,٩٦	-	-	-	-	٧,٦ (٥,٨)	٠,٣ (٠,٣)	٩٥,٦-	(٥)
٣٤٦	١,٠٢	٠,٩٧	-	-	-	٠,٥٤ (٣,٣)	٥,٦ (١٠,٥)	-	٨٨,٨-	(٦)

٠٢ مصر

ولتفسير علاقة الانفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية في مصر ، فقد تم بناء عشر نماذج قياسية لتقدير هذه العلاقة كما هو مبين في الجدول رقم (٤ - ٨) .
وكما هي الحال بالنسبة للاردن ، لا يمكن قبول أكثر من ثلاثة نماذج من جميع النماذج التي تم بناءها وهي (٢ و ٦ و ٨) ونظرا لان قيمة F ، R^2 في النموذج الثامن أكبر منها في النموذج الثاني والسادس ، وان اختبار ديرين واتسون يشير الى عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة في هذا النموذج ، لذلك يمكننا القول أن النموذج الثامن أفضل من الثاني والسادس في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وبذلك تكون معادلة الانحدار التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي في مصر هي المعادلة التالية :

$$\hat{Y} = 1877.6 + 3.3 x_1 - 1.15 x_2 + 41.4 x_4$$

$$|t| \quad (13.1) \quad (2.3) \quad (7.4)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99$$

$$Dw = 2.23$$

ان قيم المعاملات في المعادلة أعلاه تبين ما يلي :

قيمة معامل الاستثمار (x_1) بلغت (٣ و ٣) ، بمعنى ان زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة ، تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٣ و ٣) وحدة .

قيمة معامل الانفاق العسكري (x_2) بلغت (١ و ٥) ، بمعنى أن زيادة الانفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة ، تخفض من مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (١ و ٥) وحدة .

قيمة معامل الانتاج العسكري (x_4) بلغت (٤ و ٤١) ، بمعنى أن زيادة انتاج الصناعات العسكرية بمقدار وحدة واحدة ، سيؤدي الى زيادة مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٤ و ٤١) وحدة . ويعتقد بأن ذلك عائد الى وجود مسوارد اقتصاديه معطله في الاقتصاد المصري ، وقدرة الصناعات العسكريه المصريه على حشد هذه المسوارد .

وللتعرف على اثر كل من المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في مصر
في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ ، لا بد من الرجوع الى معدلات نمو هذه المتغيرات .

لقد بلغ معدل نمو حجم الاستثمارات (X₁) حوالي (٣٤٣٠) مليون جنيه
بالاسعار الجارية سنويا ، بينما بلغ معدل نمو الانفاق العسكري (X₂) حوالي
(١٥٨٣) مليون جنيه سنويا ، وبلغ معدل نمو حجم الانتاج في الصناعات العسكريه
حوالي (٧٥) مليون جنيه سنويا . بنفس الطريقة التي تم بها التعرف على اثر
كل من المتغيرات المستقلة على التنمية في الاردن سنتعرف على اثر هذه المتغيرات
في مصر .

تؤثر النفقات الاستثمارية بما نسبته (٢٥ %) على مستوى النمو الاقتصادي في
مصر ، بينما نلاحظ ان العلاقة ما بين الانفاق العسكري والتنمية هي علاقة سلبية ،
وتؤثر بما نسبته (١٦ %) على مستوى النمو الاقتصادي ، كما يلاحظ بأن العلاقة
بين انتاج الصناعات العسكريه والتنمية الاقتصادية هي علاقة ايجابية وتؤثر بما
نسبته (٩٩ %) على مستوى النمو الاقتصادي .

وبذلك يكون انتاج الصناعات العسكريه اكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على
التنمية في مصر ، وهذا عائد كما ذكرنا الى وجود موارد اقتصاديه معطله في
الاقتصاد المصري ، وقد رهن الصناعات العسكريه على حشد هذه الموارد ، الا ان هذا
التأثير سوف ينخفض مستقبلا مع ارتفاع مستوى التشغيل في الاقتصاد المصري في المدى
البعيد . يأتي الانفاق الاستثماري في المرتبة الثانية من حيث تأثيره على مستوى النمو
الاقتصادي ، بينما نلاحظ ان العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية هي علاقة سلبية
وتؤثر بما نسبته ١٦ % سلبا .

ان سلبية العلاقة ما بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في مصر يعزى
بأنها تعود في معظمها للأسباب التالية :

أ • صغر حجم الهبات والمنح الاقتصاديه الخارجيه التي قدمت لمصر خـلال فترة الدراسه ، حيث بلغ مجموع هذه الهبات حوالى (٣٠٣٨٢) مليون جنيهه مصرى بألسعار الجاريه ، وهذا يعني أن المنح والهبات الاقتصاديه الخارجيه لم تغط سوى حوالى (٨%) من النفقات العسكريه المصريه ، بينما تحصل الاقتصاد المصري ما نسبته ٩٢% من هذا الانفاق •

ب • تتجاوز نسبة التزايد في الانفاق العسكري المصري ، نسبة التزايد فى الناتج المحلى الاجمالي ، حيث بلغت هذه النسبه في الاول حوالى ١٧% بينما لم تتجاوز في الثاني ١٥% •

ج • يعتبر الجيش المصري من اكبر الجيوش في منطقه الشرق الاوسط ، وهذا يعنى زياده حجم المستوردات العسكريه ، حيث بلغ حجم هذه المستوردات حوالى (١٧٥٤٨) مليون دولار امريكي بالاسعار الجاريه ، أى ما معدله حوالى مليار دولار سنويا ، ولقد بلغ حجم الاستيراد العسكري المصري حوالى سبعة اضعاف حجم الاستيراد العسكري الاردني ، وما يقارب من ضعف حجم المستوردات الاسرائيليه •

د • عدم التوافق ما بين عوامل الاستراتيجيه القوميـه في مصر مع عوامل الاستراتيجيه الاقتصاديه ، وقد جاء عدم التوافق هذا عن الالتزامات المصريه الكبيره النابعه من دورها الكبير والقائد على المستوى القومي ، والالتزامها بحركات التحرر وتقدم المساعد العسكريه والاقتصاديه لها على المستوى الدولى •

جدول رقم (٤ - ٨)

النماذج القياسية لمصر

F	DW	\bar{R}^2	B ₆	B ₅	B ₄	B ₃	B ₂	B ₁	B ₀	
١٨	١,٧٤	٠,٩٨	٧٦٤٠- (٤٥)	-	-	١,٩٩- (٢,٥)	٣,١٨- (٥,٥)	٥,٢ (٩,٩)	٢٣٧٠,٥	(١)
٢٢	١,٧٠	٠,٩٨	٧٥١١,٧ (٤٥)	-	-	-	٢,٩ (٤,٨)	٦,٥٢ (١٨,٦)	٢١١٢,٦	(٢)
٥٠	١,٧٨	٠,٨٩	١٢٤٨,٠- (٥,٣)	-	-	١,٥ (٦,٧)	٣,٨- (٢,٥)	-	٤٤٠٥,٦	(٣)
٢	١,٥٢	٠,٩٦	-	-	-	١,٨- (١,٤)	٣,٦- (٤,٤)	٤,١٢ (٦,٥)	٣١٣١,٥	(٤)
٥	١,٥٧	٠,٩٦	-	-	-	-	٣,٤- (٤,١)	٤,٩ (٢٠,٢)	٢٨٨٢,٨	(٥)
٨٠	١,٧٧	٠,٨٩	-	-	-	١,٥٠- (١١,٣)	٣,٨- (٢,٦)	-	٤٤١٢,٧	(٦)
٤١	٢,٢٨	٠,٩٩	-	-	٤٠,٧ (٧,١)	٠,٨٥- (١,١)	١,٣٣- (٢,٥)	٢,٩٨ (٧,٩)	٢٠١٦,٤	(٧)
٣	٢,٢٣	٠,٩٩	-	-	٤١,٣٥ (٧,٤)	-	١,٥- (٢,٣)	٣,٣٠ (١٣,١)	١٨٧٢,٦	(٨)
٢١	٢,٢٢	٠,٩٩	١٥٩٠,٧- (٥,٨)	-	٣٤,٤٥ (٣,٦)	٠,٩٨- (١,٣)	١,٥٦- (٢,٥)	٣,٣٦ (٥,٣)	٢٠١٦,٧	(٩)
٥٧	٢,١٩	٠,٩٩	٨٠٨,٩- (٥,٤)	-	٣٨,٥٨ (٤,٣)	-	١,٢٥- (٢,٢)	٣,٥٢ (٥,٦)	١٨٦٢,١	(١٠)

٠٣ اسرَائِيل

ولتفسير العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في اسرَائِيل، فقد تم بناء عشرة نماذج قياسية لتفسيرها كما هو مبين في الجدول رقم (٤-٩) ، وكما هي الحال بالنسبة للاردن ومصر ، فإنه لا يمكن قبول اكثر من نموذج واحد من هذه النماذج ، وهو النموذج رقم (٤) ، ويعتبر النموذج الافضل فسي تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وبذلك تكون معادلة الانحدار التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي في اسرَائِيل هي المعادلة التالية :-

$$\hat{Y} = 76.6 + 4.14 X_1 + 0.70 X_2 - 0.61 X_3$$

$$|t| \quad (12.3) \quad (3.0) \quad (2.0)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99$$

$$Dw = 2.17$$

ان قيم المعاملات في المعادلة اعلاه تبين ما يلي :-

قيمة معامل الاستثمار (X_1) بلغت (٤ او ٤) بمعنى: أن زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة ، تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٤ او ٤) وحدة .
قيمة معامل الانفاق العسكري (X_2) بلغت (٠.٧) ، بمعنى أن زيادة الانفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة ، تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٧) من الوحدة .

قيمة معامل ميزان المدفوعات (X_3) بلغت (-٠.٦١) بمعنى أن زيادة العجز في الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة ، سيؤدي الى تخفيض مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٦١) من الوحدة .

لقد بلغ معدل نمو حجم الاستثمار (X_1) في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ حوالي (١٣٥١) مليون شيكل جديد بالاسعار الجارية سنويا ، بينما بلغ معدل نمو حجم الانفاق العسكري (X_2) حوالي (١٤٩٩) مليون شيكل جديد سنويا ، في الوقت الذي بلغ فيه العجز في الميزان التجاري (X_3) ما معدله (٦٦٥) مليون شيكل جديد .

تؤثر النفقات الاستثمارية بما نسبته (٨١%) على مستوى النمو الاقتصادي ، بينما يؤثر الانفاق العسكري ايجابيا وبما نسبته حوالي (١٥%) ، في الوقت الذي يؤثر فيه فائز الميزان التجاري بما نسبته حوالي (٦%) .

ما سبق نلاحظ بأن اكثر المتغيرات المستقلة تأثرا على عملية التنمية الاقتصادية يسه في اسرائيل هو حجم الاستثمارات ، يليه بعد ذلك الانفاق العسكري ومن ثم فائض ميزان المدفوعات . وبعثد بان الاسباب التي تكمن وراء ايجابية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في اسرائيل تعود في معظمها الى ما يلي :-

٠ ارتفاع حجم الهبات والمنح الخارجية ، حيث تسلمت اسرائيل حوالي (١٢٩٩١) مليون شيكل جديد كمنح وهبات في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٦ في الوقت الذي بلغ فيه مجموع أنفاقها العسكري حوالي (١٧٩٧٧) مليون شيكل جديد بالسعار الجارية ، وهذا يعني ان المنح والهبات قد غطت ما نسبته حوالي ٧٣% من مجموع نفقاتها العسكرية .

ب٠ انخفاض حجم المستوردات العسكرية الاسرائيلية ، حيث بلغ مجموعها حوالي (١٠٩٢٣) مليون دولار خلال الفترة موضع الدراسة ، ويعود السبب في ذلك الى ان اسرائيل دولة مصنعة للسلاح وقادره على تزويد جيشها بالكثير من احتياجاته ، وانها قادره على تمويل بعض مستورداتها العسكرية من خلال ما تصدره من الاسلحة وما تستلمه من منح وهبات خارجيه .

ج٠ اعتماد اسرائيل على جيش نظامي صغير العدد نسبيا وجيش احتياطي كبير نسبيا وفعال ، وقد أدى هذا التنظيم للجيش الاسرائيلي الى تخفيض حجم الانفاق العسكري على الاجور والنقل والاطعام والاسكان وغيرها من النفقات الجارية ، وجعل جيش الاحتياط يشارك في عجلة الانتاج الاقتصادي ، مما تسبب في تخفيض الضغط العسكري على الموارد الاقتصادية .

مما سبق يمكن القول أن إسرائيل تتبنى استراتيجية عسكرية واقتصاديه متوازنة ، ومنسجمة مع اعداف وتطلعات هذه الدولة .

يلاحظ من نتائج التطبيق الكمي ، أن هناك مؤشرات تؤكد على ما ذهبننا اليه في بعض نواحي هذا البحث من أن عوامل الاستراتيجية القومية تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم وطبيعة الانفاق العسكري ، وان علاقة الانفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية اعتمادا على طبيعة اقتصاد الدولة ، وغيرها من العوامل التي سبقنا الاشارة اليها . ومن خلال النتائج التي توصلنا اليها يمكن القول باننا نلتقي مع ما توصل اليه بعض الباحثين الاقتصاديين امثال (بينويت) و (كيندي) وغيرهم ، عندما اكدوا ان النفقات العسكرية في دول العالم الثالث قد تنعكس بآثارها بجايبه على اقتصادات هذه الدول ، وان كانت لها بعض الجوانب السلبية ، مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة كل دولة من هذه الدول .

بالاضافة الى ما سبق فقد تم بناء نماذج قياسية اخرى لمعرفة العوامل المؤثرة على الانفاق العسكري ، ونماذج اخرى لمعرفة العوامل المحددة لحجم القوات المسلحة في الدول موضع الدراسة ، الا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب ، حيث تخالف معظمها النظريه الاقتصادية ، وقد تكون الاسباب في ذلك عائد الى الدور القوي والمؤثر للعوامل السياسييه في هذا الجانب من جهة ، والى طبيعة الامن كسلعه واجبة التحقيق بنظر النظر عن حاله الاقتصاديه للدوله من جهة اخرى .

جدول رقم (٤ - ٩)

النماذج القياسية لاسرائيل

F	Dw	\bar{R}^2	B ₆	B ₅	B ₄	B ₃	B ₂	B ₁	B ₀	
١٤٤٣٨	٢,٤٣	٠,٩٩	٣٥١ (٢,٣)	-	-	٠,٥٠ (١,٨)	٠,٦٦ (٣,١)	٤,٣ (١٤,٣)	١٨,٩	(١)
١٦٨٦٦	٢,٩٢	٠,٩٩	٤٠٢ (٢,٥)	-	-	-	٠,٤٤ (٢,٤)	٤,٢ (٢٥,٨)	٤٨,٦	(٢)
١٣٩٣	١,٢١	٠,٩٩	٢٥٧ (٠,٥٥)	-	-	٣,٧ (٦,٤)	٣,٤٧ (١٢,١)	-	٢٥٦,٦	(٣)
١٥١٥٩	٢,١٧	٠,٩٩	-	-	-	٠,٦١ (٢,٥)	٠,٧٠ (٣,٥)	٤,١٤ (١٢,٥)	٧٦,٧	(٤)
١٩٢٩٢	٢,٨٨	٠,٩٩	-	-	-	-	٠,٤٣ (٢,٥)	٤,٦٨ (٢٢,٥)	٥٦,٤	(٥)
٢٢٢١	١,٢٢	٠,٩٩	-	-	-	٣,٧١ (٥,٤)	٣,٤٨ (٣٥,٣)	-	٢٤٩,٩	(٦)
١٤٩١٤	٢,٥٩	٠,٩٩	-	-	٤,١ (٢,٤)	٠,٧٦ (٢,٩)	٠,٩٣ (٤,١)	٣,٨٩ (١٢,٧)	٩,٦٤	(٧)
١٣٦٦٦	٣,٢٦	٠,٩٩	-	-	٢,٨ (١,٤)	-	٠,٥٤ (٢,٥)	٤,٦٢ (٢٢,٤)	٦,٩	(٨)
١٢٠١٥	٢,٤٢	٠,٩٩	١٨٩ (١,١)	-	٣,٣٧ (١,٩)	٠,٦٧ (٢,٣)	٠,٩٣ (٤,١)	٣,٩٤ (١٢,٨)	٣٤	(٩)
١١٧٩٦	٢,٩٢	٠,٩٩	٣٤٥ (١,٨)	-	١,٨٣ (٠,٩٧)	-	٠,٦٥ (٣,٥)	٤,٥١ (٢٢,٤)	٥٢,٢	(١٠)

سادسا : الخلاصة

لقد أصبحت تجارة الاسلحة تشكل جزءا رئيسيا في المبادلات التجارية العالمية ، حيث كان للتطورات الاقتصادية التي حدثت منذ مطلع السبعينيات انعكاسات عديدة على هذه التجارة ، ونتيجة لهذه التطورات زادت أهمية العوامل الاقتصادية وتراجعت أهمية العوامل السياسية في السيطرة على هذه التجارة ، واما نمط المشكلات الاقتصادية بدأت الدول المصدرة بتخفيض حجم مساعداتها العسكرية للدول الصديقة ، مما تسبب في زيادة مد يونة هذه الدول .

ان ظهور المشكلات الاقتصادية في الدول المصنعة ، جعل هذه الدول تسعى لزيادة صادراتها العسكرية لتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة ، مثل المحافظة على مستوى تشغيل مرتفع ، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات وغير ذلك .

ونتيجة للتطور التكنولوجي السريع في مجال الصناعة العسكرية ، فقد أصبحت اثمان الاسلحة بارتفاع مستمر ، مما ادى الى الحاق الضرر باقتصاد الدول النامية ، وزاد من حجم ديونها . حيث تعتبر المستوردات العسكرية من اكثر بنود الانفاق العسكري تأثيرا على الاقتصاد القومي ، لذلك أخذت هذه الدول تسعى جاهده للحصول على المساعدات الخارجية لتمويل مستورداتها ، والحد من الآثار السلبية لهذه المستوردات على اقتصادها الوطني .

بشكل عام نستطيع القول أن العلاقة بين القطاع العسكري والقطاع المدني تنعكس بآثار ايجابية وسلبية على الاقتصاد القومي ، وأن على الدول المختلفة ان تعمل على تحسين الآثار الايجابية ، وتخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن هذه العلاقة ، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والعسكرية .

ان كانت دفاعيه او هجوميه ، كما تؤثر على حجم القوات المسلحة ، وتنظيمها
وتكنولوجيا الاسلحة المستخدمه فيها .

٥٠ يتصف الانفاق العسكرى فى الدول الناميه بالتزايد المستمر ، ولكل دوله
من هذه الدول دوافعها لذلك ، الا ان جموح بعض الاغراض السياسيه لبعض الدول
يجعلها تسعى الى الدخول في مجالات اكبر من طاقتها ، مما يترتب عليه أن تعيش
هذه الدول في ظل حاله من اقتصاد الحرب الدائم ، كما في اسرائيل على سبيل
المثال ، مما يترتب عليه في كثير من الاحيان تطويع العلاقه بين الاستثمار القومى
والاستهلاك الفردى ، لصالح الاستهلاك الامني ، وبذلك تخلق هذه الدول اسبقه
للربح العسكرى والساسي على الربح الاقتصادى . ان هذه الحاله تدفع كثيرا
من الدول الى تطويع الفكر الاقتصادى الكينزى الى ما يمكن تسميته
(بالكينزيه العسكريه) والتي نعني بها تدخل الدوله لرفع مستوى الطلب الكلى
في الاقتصاد القومى من خلال زياده الانفاق العسكرى .

٦٠ لم يعد الانفاق العسكرى يقتصر على أغراض الضرورات الامنيه ، على الرغم
من كونها العامل الرئيسى فيه ، بل لا بد لنا من الاعتراف بظهور اعتبارات اقتصاديه
اجتماعيه وسياسيه ، تدفع الى زياده هذا الانفاق في كثير من الدول .

٧٠ أن آثار الانفاق العسكرى المترتبه على الاقتصاد القومى ، تعتمد على حاله
التشغيل ، ومستوى الطلب الكلى ، وحجم المدخرات الوطنيه . فانا كان الاقتصاد
القومى يمتلك موارد اقتصاديه معطله ، فان زياده الانفاق العسكرى ، تساعد على
حشد هذه الموارد . الا ان هذه الدراسه اثبتت بأن هذه النتيجة لا تنطبق على
كافة الدول ، ففي الاردن مثلا ، ارتفع حجم الانفاق العسكرى من (٣١) مليون
دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٤٣ و ٧) مليون دينار عام ١٩٨٦ ، الا ان عدد مستخدمى
قواته المسلحة قد بقى ثابتا تقريبا ، حيث بلغ عدد هذه القوات عام ١٩٧٠ حوالى
(٧٠٠٠٠) . مستخدم ، وصل عام ١٩٨٦ الى حوالى (٧٠٢٠٠) مستخدم
نقط ، على الرغم من ان الاردن يعاني من مشكله بطاله في القوى العامله .

- ٠٨ للصناعة العسكرية اهدية كبيرة ليس على الصعيد العسكري والسياسي فحسب ،
وانما على الصعيد الاقتصادي أيضا ، حيث تساعد على حشد الموارد الاقتصادية ،
وتزيد من حجم الطلب الكلي ، وتساهم في التطوير التكنولوجي ، وتزيد من حجم
الصادرات ، وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد الاستيعابية .
- ٠٩ تعتبر المستوردات العسكرية من اكثر بنود الانفاق العسكري تأثيرا على
اقتصاديات الدول النامية ، كما تعتبر من اكثرها تأثيرا بالمتغيرات الخارجية
وحالات الحرب . لقد بلغ حجم المستوردات العسكرية عام ١٩٨٦ للاردن ومصر
واسرائيل ، حوالي (٢٣٢) مليون دولار للاولى ، وحوالي (١٨٢٤) مليون
دولار للثانية و (٤١٢) مليون دولار للثالثة .
- ٠١٠ ينظر الى السلع العسكرية في المبادلات التجارية على انها سلع ذات طبيعة
خصوصية ، وقد كانت العوامل السياسية هي التي تسيطر على تجارة هذه السلع
في الماضي ، الا ان ظهور المشكلات الاقتصادية في الدول المصنعة منذ مطلع
عقد السبعينات ، جعلت المصالح الاقتصادية تطغى على المصالح السياسية
في توجيه هذه التجارة .
- ٠١١ ان من اهم الاثار السلبية المترتبة على زيادة الانفاق العسكري ، هي قسمة
الفرصة الضائعة على القطاع المدني ، نتيجة تخصيص الموارد المادية والبشرية
للاستخدام العسكري .

ثانيا : التوصيات *

بناءً على هذه النتائج يوصى الباحث بما يلي :-

١٠ التعامل المتوازن مع الاستراتيجيه العسكريه والاقتصاد به ، لأن عدم التوازن بين الاستراتيجيه العسكريه والاقتصاد به ، يتسبب في خلق ظـمـروف اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه غير متوازنه . لذا فان تنسيق الاستراتيجيه العسكريه والاقتصاد به ضمن اطار الاستراتيجيه القوميـه العليا من الامور التي يجب ايلائها العناية المطلوبه ، بحيث يتوجب على كل من الاستراتيجيه أن تكون منسجمه مع الاخرى ، وان لا يكون تحقيق غرض احدها على حساب الحساق الاذى بأهداف الاخرى . ويمكن ان يتم التنسيق والتلائم بينهما من خلال دراسه وتحليل الظروف الاقتصاديه والعسكريه للدوله وتشخيص المشكلات التي تعترض سبيلهما ، ووضع الحلول الممكنه لهذه المشكلات من خلال البدائل المتوفره لهما ، وان تتصاف كل منهما بالمرونه الكافيه لخدمه اهداف الاخرى . فمن جانب الاستراتيجيه العسكريه يمكن استخدام البدائل التاليه لتحقيق ذلك .

أ٠ البدائل التي تنطوي على عناصر القوه والتي تكمن في قوة السلاح ، والقوه البشريه ، ورفع مستوى الكفاءه القتاليه ، واستخدام التكنولوجيا المتطوره .

ب٠ البدائل المكونه لشكل المناوره ، مثل تبني فكرة الحرب الخاطفه او الحرب طويله الامد ، أو استخدام فكرة حرب التحرير الشعبيه .

ج٠ البدائل المكونه للتنظيم العسكري ، مثل الاعتماد على جيش نظامي كبير العدد ، أو جيش نظامي صغير العدد وقوه احتياطيه كبيره .

اما من جانب الاستراتيجيه الاقتصاديه فيمكن استخدام البدائل التاليه :-

أ • استخدام تكنولوجيا الانتاج المناسبه : أى أن على الاستراتيجيه الاقتصاديه استخدام التكنولوجيا التي تتناسب مع المتطلبات العسكريه ، فاذا كان عنصر العمل مطلوباً لحاجات الاستراتيجيه العسكريه على سبيل المثال ، فعليها أن تعتمد على الاستخدام المكثف لرأس المـسـال والتكنولوجيا في عمليات الانتاج •

ب • العمل على تحرير بعض الموارد التي تحتاجها القوات المسلحه ، باستخدام البدائل المتوفره •

ج • مرونة قطاع التصنيع المدني : بمعنى ان يكون لدى هذا القطاع الكفاءه التي تمكن من استخدام جزءاً من طاقته الانتاجيه وموارده ، لانتاج بعض السلع التي تحتاجها القوات المسلحه خلال فترات الحرب •

٢ • التخفيف من حدة الاثار السلبيه للانفاق العسكري •

ومن اجل تحقيق ذلك نقترح ما يلي :-

أ • ان تكون نسبة التزايد في الانفاق العسكري أقل من نسبة التزايد فى الناتج المحلي الاجمالي ، واذا اضطرت الدوله لانفاق نسبة أكبر فعليها أن تجد البدائل المناسبه ، ويكون ذلك من خلال تحالفاتها الاقليميه ، او من خلال الحصول على المنح والمساعدات الخارجيه •

ب • استخدام اسلوب التفاعل العسكري الاجتماعى : وتعنى بذلك ، الاستخدام المدني المخطط والمدروس للقوات المسلحه ، حيث يمكن ان يودى هذا الاستخدام الى نتائج ايجابيه ، من خلال مشاركة القوات المسلحه في عمليات تطوير القوه العامله عمليا وفنيا واداريا ، ومن خلال قيام جزء من هذه القسوات بتنفيذ المشروعات والاعمال التي يتطلب تنفيذها الكثير من الايدي العامله ،

حيث أن مثل هذه المشاريع تكلف أقل بكثير عند عملها من قبل الجيش مقارنة بتنفيدها من قبل القطاع المدني ، لأن أفراد الجيش يعملون في المشروع بدون مقابل لأن رواتبهم مدفوعة في كل الحالات . وهذا ما يجب أن توليه حكومات العالم الثالث اهتمامها ، حيث أن رخص الأيدي العاملة للجيش يجعل الكثير من المشروعات ذات جدوى اقتصادية ، وهذا الأسلوب يساعد على تحرير جزء من الموارد الاقتصادية .

ج . النفقات العسكرية متغير يتأثر بالاتفاق العسكري للدول المجاورة الأخرى ، لذلك فإن عقد تحالفات أو اتفاقيات حسن جوار مع هذه الدول يساهم في التقليل من حجم الاتفاق العسكري من خلال التخفيف من حدة سباق التسلح .

د . تقوية النزعة الديمقراطية في دول العالم الثالث مما يخفف من حدة عوامل عدم الاستقرار الداخلي والخارجي .

هـ . على المستوى الدولي ، فإن على الدول المصنعة للسلاح ان تتحمل مسؤوليياتها الأخلاقية والانسانية والاقتصاديه تجاه دول العالم الثالث ، وذلك من خلال عدم مساهمتها في النزاعات القائمة بين هذه الدول ، والعمل على الحد من تطلعات الدول النامية الى التسلح .

٣ . التوجيه والتخطيط والسيطره على النفقات العسكريه .

انه ما دامت النفقات العسكريه تؤثر بصوره أو بأخرى على مختلف النواحي الاقتصادية والسياسيه والاجتماعيه ، فيجب ألا يكون أصحاب القرار على النفقات العسكريه عم العسكريون وحدهم . وانه ينصح بان يكون هناك هيئه استشاريه اقتصاديه عليا تعمل في هيئه اركان القوات المسلحه للدوله ، تكون مهمتها القيام بالاعمال التاليه :-

أ • تقديم النصح والارشاد للقيادة العسكرية العليا حول أوجه الإنفاق العسكري المثلي •

ب • ادارة المشاريع الاقتصادية العسكرية سواء في المجال الصناعي العسكري او المشاريع الانتاجية الاخرى •

ج • القيام بعمليات التخطيط الاقتصادي العسكري •

د • القيام بعمليات دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع العسكرية المختلفه •

هـ • القيام بعمليات التوجيه والتوعيه الاقتصادية للقيادة والافراد العسكريين •

و • القيام باعمال التنسيق بين القطاع الاقتصادي العسكري والقطاع المدني •

ز • جمع وتحليل المعلومات الاقتصادية عن العدو •

كما يقترح أن تكون هذه الهيئه مكونه من خبراء اقتصاديين عسكريين ، يمكن ايجادهم اما من خلال التأهيل الاقتصادي لبعض الضباط العسكريين ، او من خلال تأهيل بعض الخبراء الاقتصاديين كضباط عسكريين ، بحيث تتجمع في اعضاء هذه الهيئه الخبره العسكريه الى جانب الخبره الاقتصادية التي تمكنهم من وضع التحليلات والتوصيات السليمه امام اصحاب القرار •

كما ينصح أن يتبع لهذه الهيئه الفروع التاليه :-

- أ • فرع للتخطيط •
- ب • فرع للدراسات •
- ج • فرع للإداره وتنظيم الموارد •
- د • فرع للمخابرات الاقتصادية •
- هـ • فرع للتوجيه والارشاد الاقتصادي العسكري •

٠٤ • توفير المتطلبات الأساسية لنجاح العملية التنموية في الحرب •

ان نجاح العملية التنموية في ظل ظروف الحرب ، يتطلب توفير المرتكزات الأساسية التالية :-

أ • ان تخطيط عملية التنمية الاقتصادية في الحرب ، يجب أن ينطلق من استراتيجية اقتصادية مخططها ووضعت أساسها بالتنسيق مع الاستراتيجية العسكرية ، ضمن إطار استراتيجية قومية شاملة ، وبذلك تكون سياسة التنمية في الحرب ليست سياسة وقتية أو طارئة أملت لها ظروف الحرب ، بل هي امتداد لاستراتيجية اقتصادية تم وضعها في مراحل سابقة •

ب • ان خطط وبرامج التنمية يجب ان تتصف بالمرونة التي تمكنها من مواجهة حالة الحرب ، وخدمة اغراضها ومتطلباتها بأقل ما يمكن من التعديل على برامجها ، وهذا يستوجب أن يكون تخطيط العملية التنموية منسجما مع متطلبات واهداف الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية •

ج • شمولية العملية التنموية ، بمعنى ان تشمل هذه العملية الجانب المادي والانساني ، لأن الانسان هو اداة الحرب والانتاج ، ويعتبر العنصر الفعال والحاسم في معركة البناء والتحرير ، لذلك فان اعداد ، خلقيا وفكريا وجسميا . يعتبر من الاهداف الرئيسية لأي عملية تنموية •

د • ان تخطيط التنمية في الحرب يتم في اوقات تحضير المجتمع لهذه الحرب ، أي في المراحل السابقة للحرب ، وان الدول التي تتطلع حقيقه للحرب يجب أن تعيش ظروف اقتصاد الحرب ، لأن هذا الاقتصاد في الواقع يتصف بكونه اقتصادا تشفيا ، ويتطلب الترشيد على صعيد الانتاج والاستهلاك ، لان مجتمع الرخاء والاسراف هو في الحقيقه ليس مجتمعا معدا للحرب •

هـ • يتوجب على العملية التنموية أن تأخذ في اعتبارها التركيز على استخدام الموارد المحلية في الإنتاج ، وأن يكون لديها أولويات واضحة لهذا الانتاج ، وذلك من خلال تصنيف السلع المنتجة الى سلع استراتيجية ، و سلع ضرورية ، واخرى كماله ، والتركيز على انتاج السلع الاستراتيجية التي تساهم في تدعيم الامن القومي ، فاذا لم تكن الدولة قادرة على انتاجها فعليها التعاون مع غيرها من الدول ، وهذا يجعلنا نؤكد على اهمية اسلوب العمل العربي المشترك في هذا المجال •

و • كما تضع العملية التنموية أولويات للانتاج فان عليها أن تضع أولويات للاستيراد ، بحيث تعطى المواد المطلوبة لانتاج السلع الاستراتيجية والضرورية وتلك التي تساهم بدفع عجلة التنمية اولوية على المواد غير الضرورية أو التي تعتبر سلعا كماله •

ز • ان تشييد الصناعات التصديرية يجب ان ينال الاهتمام المطلوب في خطط التنمية ، حيث تعتبر هذه الصناعات مصدرا هاما للعمالات الصعبة ، والتي تكون الدولة في أمس الحاجة لها وقت الحرب ، كما يجب أن تعتمد على قاعدة صناعه متنوعه ، وان تنال عمليات البحث والتطوير اهتماما كبيرا من المخططيين والمشرفين على برامج التنمية ، لما لها من دور حيوي في المساهمة في التطوير النوعي والكمي للصناعات المختلفة •

قيمة ما يساوي الدولار من عملات الاردن ، مصر ، اسرائيل ، التي اعتمدت في البحث

السنة	دينار اردني	جنية مصري	شيكل جديد*
١٩٦٩	٠.٣٦٠	٠.٤٣	٣.٥ ليرة
١٩٧٠	٠.٣٦٠	٠.٤٣	٣.٥ ليرة
١٩٧١	٠.٣٦٠	٠.٤٣	٣.٥ ليرة
١٩٧٢	٠.٣٦٠	٠.٤٣	٤.٢٥ ليرة
١٩٧٣	٠.٣٢٠	٠.٤٠٣	٤.١٩ ليرة
١٩٧٤	٠.٣١١	٠.٣٩٣	٤.٢١ ليرة
١٩٧٥	٠.٣٠٩	٠.٤٢٦	٦.٢٨ ليرة
١٩٧٦	٠.٣٣٠	٠.٣٩١	٧.٧٦ ليرة
١٩٧٧	٠.٣٣٤	٠.٣٩٤	٩.٤٢ ليرة
١٩٧٨	٠.٣١٣	٠.٣٩٥	١٦.٤٤ ليرة
١٩٧٩	٠.٣٠٠	٠.٦٩٢	٢٥.٤٤ ليرة
١٩٨٠	٠.٢٩٨	٠.٦٩٩	٤.٠٣ شيكل قديم
١٩٨١	٠.٣٢٥٤	٠.٦٩٩	١١.٤٣ شيكل قديم
١٩٨٢	٠.٣٥٢٣	٠.٦٩٩	٢٤.٢٦ شيكل قديم
١٩٨٣	٠.٣٦٣٠	٠.٦٩٩	٠.٥٦٢ شيكل قديم
١٩٨٤	٠.٣٨٤١	٠.٦٩٩	٠.٢٩٣٢ شيكل جديد
١٩٨٥	٠.٣٩٤٠	٠.٦٩٩	١٠.١٧٨٨ شيكل جديد
١٩٨٦	٠.٣٣١٤	٠.٦٩٩	١.٤٩٣٠ شيكل جديد

المصدر :

- (١) المنشورات السنوية لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٨٧ ، صفحات متعددة
* الشيكل الاسرائيلي الجديد يعادل (١٠٠٠) شيكل قديم وكل شيكل قديم يعادل (١٠) ليرة اسرائيلية .

النفقات العسكرية في الاردن ومصر واسرائيل بالاسعار الثابتة *
بالمليــون دولار

السنة	الاردن	مصر	اسرائيل
١٩٦٩	١٨٥	٩٤٦	١٧١٥
١٩٧٠	١٤٣	١٣٤٣	١٩٤٩
١٩٧١	١٣٦	١٧٥٦	١٩٣٠
١٩٧٢	١٥١	١٧١٩	٣٧٣٥
١٩٧٣	٣٦٧	٣٩٧٨	٤١٠٣
١٩٧٤	٣٣٣	٤٣٩٣	٤١٦٦
١٩٧٥	٣٢٩	٤٣٦٦	٤٤٣٩
١٩٧٦	٥٣٥	٣٧٠٩	٤٤٣٦
١٩٧٧	٤٤٨	٣٨٨٣	٤٤٣٠
١٩٧٨	٤٨٢	٥٢١٤	٥١٢٨
١٩٧٩	٥٤٩	١٣٧٨٢	٦٢٠٥
١٩٨٠	٥٠٥	٨٢٣٢	٥٩٨٦
١٩٨١	٥٥٢	٦١٠٣	٥٨٤١
١٩٨٢	٥٧٥	٧١٤٢	٥٤٦٥
١٩٨٣	٥٩٩	٦٨٤٢	٦٢٨٣
١٩٨٤	٥٨٠	٦٢٢٨	٦٩٣١
١٩٨٥	٦٢٦	٣٥٩٩	٤٦٣٤
١٩٨٦	٤٩٤	١٣٣١	٤٥٧٩

المصدر :

- (١) من سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ ، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لايحاث السلام لعام ١٩٧٩ ، ص ٤١٤٠.
 - (٢) من سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لايحاث السلام لعام ١٩٨٣ ، ص ١٦٣ .
 - (٣) من سنة ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لايحاث السلام لعام ١٩٨٨ ، ص ١٦٤ .
- * من سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ بالاسعار الثابتة للدولار لعام ١٩٨٠ ، ومن سنة ١٩٧٨-١٩٨٦ بالاسعار الثابتة للدولار لعام ١٩٨٦ .

الملحق رقم (٣)

قيمة المستوردات العسكرية للاردن ومصر واسرائيل بالاسعار الثابتة بالمليون دولار

السنة	الاردن	مصر	اسرائيل
١٩٦٩	٩٧	١٥٠	٢١٩
١٩٧٠	٦١	٨٢٣	٢٩٦
١٩٧١	٨٥	٥٩٨	٤٤٤
١٩٧٢	٤٩	٩٠٣	١٦٣
١٩٧٣	٦٢	١٢٢٠	٣٥٧
١٩٧٤	٩٩	٣٢٦	١٣٤٨
١٩٧٥	٩٠	٤٥٣	٩٣٩
١٩٧٦	١٧٢	١٨٤	١٢٠٢
١٩٧٧	١٣٩	٢٩٠	١٢٧٩
١٩٧٨	١٨٤	٤١٢	١٠٠٤
١٩٧٩	١٠٠	٦٢٥	٥٢٥
١٩٨٠	٤٧٥	٤٥٣	٧٤٧
١٩٨١	٢٦	٨١٦	١٧٤١
١٩٨٢	٧٧٤	٢٧٤٥	١٠٠٨
١٩٨٣	٨٧٨	٢٣٩٣	٣٥٧
١٩٨٤	٢٠١	٢٢٥٧	٢٩٠
١٩٨٥	٢٥١	١٣٠٧	١٩٢
١٩٨٦	٢٢٦	١٧٧٦	٤٠٦

المصدر :

نفس المصادر للملحق رقم (٤) ، ونفس الصفحات والاسعار الثابتة .

قيمة الصادرات العسكرية المصرية والاسرائيلية بالاسعار الثابتة *
بملايين الدولارات

السنة	مصر	اسرائيل
١٩٦٩	١	٤
١٩٧٠	صفر	٦
١٩٧١	صفر	صفر
١٩٧٢	صفر	١٦
١٩٧٣	صفر	٣١
١٩٧٤	٧	٤٢
١٩٧٥	صفر	٦٤
١٩٧٦	صفر	١٧٢
١٩٧٧	٥٨	٦٩
١٩٧٨	٨٦	١٣٠
١٩٧٩	١٠	٢٥٠
١٩٨٠	٤	١٢٦
١٩٨١	٩٢	٢٧٧
١٩٨٢	٤٤	٤٤١
١٩٨٣	٣٢٥	٣٨٤
١٩٨٤	١٤١	٢٥٢
١٩٨٥	١١٣	١٥٢
١٩٨٦	١٢٦	١٧٩

المصدر :

- (١) - للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، الكتاب السنوي للوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعة ١٩٦٦ - ١٩٧٥ ، ص ٦٢ - ٦٥ .
- (٢) - للسنوات ١٩٧١ - ١٩٨٠ الكتاب السنوي للوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعة ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، ص ٨٨ - ٩٥ .
- (٣) - للسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٢ : Brzoska and chilson . Op. Cit PP.326 - 327 .
- (٤) - للسنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لايحاث السلام لسنة ١٩٨٨ ، ص ١٨٦ .
- * من سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بالاسعار الثابتة للدولار لعام ١٩٧٤ ، ومن سنة ١٩٧١ - ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة للدولار لعام ١٩٧٩ ، ومن سنة ١٩٨١ - ١٩٨٦ بالاسعار الثابتة للدولار لعام ١٩٨٥ .

- ١٠ ديري ، اكرم والايوبي ، هيثم : نحو استراتيجية عربية جديدة ، (دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر) .
- ١١- سعادة ، عمر : الحرب على الجبهة الاقتصادية ، (منشورات دار الكرمل الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٨٦) .
- ١٢- سليمان ، رضي ، وآخرون : اسرائيل وتجربة حرب لبنان ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦) .
- ١٣- سليمان ، رضي ، وسويد ، محمود : الاحتلال والمواجهة ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، شركة الخدمات والنشر المستقلة المحدوده ، الطبعة الاولى ١٩٨٥) .
- ١٤- شبل ، يوسف : اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي ، (منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٠) .
- ١٥- صبرى ، عبد الرحمن حسن : اثر الانفاق العسكرى في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادى في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، (الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٣) .
- ١٦- عزمي ، محمود : دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٩) .
- ١٧- العابد ، ابراهيم : مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية ، (منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧١) .

- ١٨- قبرصي ، عاطف : الاتار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٢) .
- ١٩- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
بجامعة البصرة : اقتصاد الحرب ، تجربة القطر العراقي الشقيق (١٩٨١) .
- ٢٠- محي الدين ، عمر : الاقتصاد الاسرائيلي ، (مركز الابحاث الفلسطيني جامعة بغداد ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٧٣) .
- ٢١- مراد ، خليل الباس : حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي (بغداد ، ١٩٨٧) .
- ٢٢- هويدى ، امين : الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٥) .
- ٢٣- هويدى ، امين : صناعة الاسلحة في اسرائيل ، (دار المستقبل العربي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٦) .
- ٢٤- هويدى ، امين : في السياسة والامن ، (معهد الانماء العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٢) .
- ٢٥- الهيشمي ، محمد فارق : في الاستراتيجية الاسرائيلية ، (منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨) .
- ٢٦- هلال ، علي الدين : تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم ، (منتدى الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٨٦) .

الصحف والمجلات

- ٠١ مجلة الوطن العربي ، العدد ٥٠٢ (٢٦ ايلول ١٩٨٦) .
- ٠٢ جريدة الشعب الصادره في عمان ، عدد ١٧٧١ ، في تاريخ (١٥ / ١ / ١٩٨٨) .
- ٠٣ جريدة الاهرام الصادره في القاهره ، عدد ٣٦٧٩٧ ، في تاريخ (٧ / ٩ / ١٩٨٧) .
- ٠٤ جريدة الرأي العام الصادره في الكويت ، عدد ٨٦٩٣ ، في تاريخ (١٠ / ٢ / ١٩٨٨) .
- ٠٥ الهيئة العربية للتصنيع ١٩٧٥ - ١٩٨٩ : المؤسسه العربيه للدراسات والنشر
الطبعه الاولى ، بيروت .
- ٠٦ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه . (سوق السلاح في الشرق الاوسط .)
جريدة الرأي العام الصادره في الكويت ،
في تاريخ (١٥ / ١ / ١٩٨٩) .

BOOKS

1. Brzoska , Michael and chilson , Thomas :
Arms Transfers To the Third World
1971 - 1985 , (SIPRI , Oxford University
Press, New York , 1987) .
2. Cockle Paul ; Public expenditure policy 1985 - 1986 ,
(Macmillan Press Ltd, First Published ,
London , 1985) .
3. Chal Mers , Malcolm; Paying For Defence , (Pulto
Press Ltd , First Published ,
London , 1985) .
4. Deger , Saadet and West , Robert ; Defence security
and Development ,
(Frances Printer .
London) .
5. Deger , Saadet ; Military Expenditure In The Third World
Countries , (Routledg and Kegan Paul,
London , 1986) .
6. Dawisha , Aheed : Syria and the Lebanese Crisis , (The
Macmillan Press Ltd . London) .
7. David, Whynes : The Economics of Third World
Military Expenditure , (First Published,
Macmillan Press Ltd , 1976) .
8. Gray , Peter : International Trade, Investment , and
Payments, (Houghton Mifflin Company ,
U.S.A.) .
9. Denedy , Gavin : Defense Economics, (First Published ,
st. Martin's Press, New York, 1983)
10. Ikram , Khalid: Egypt Economic Management In A period
of Transition , (The Johns Hopking
University press , Baltimor, 1980) .
11. Lanir, Zvi : Israel Security Planning In 1980s,
(The Jafee Center For Strategic Studies ,
Praeger Publishers, New York , 1984) .

12. Maclear , Michael : The Ten Thousand Day War ,
Vietnam 1945 - 1975 , (Martins
Press , New York , 1981) .
13. Roper , John : The Future of British Defence Policy .
(Gower Publishing Company Ltd, UK) .
14. Robbins , Lionel : The Economic Problem In Peace and
War , (Macmillan and Company Ltd .
Newy York) .
15. Wonnacott Ronald and Wonnacott . Thomas :
Econometrics , (John Wiley & Sons , Second
edition , New York) .
16. Zuvekas , Glarence : Economic Development , (The
Macmillan Press Ltd , First
Published London , 1979) .

Articals and periodicals

1. International Monetary Funds (IMF):
International Financial Statistics,
(Year Book, 1988)
2. International Monetary Funds (IMF):
Government Finance Statistics,
(Year Book, 1988)
3. SIPRI: World Military Expenditure,
(Years Book, 1979-1988)
4. The International Institute For Strategic
Studies (IISS): The Military Balance. (Years Book
1970-1988)
5. American Control and Disarmament Agency (ACDA):
World Military Expenditure
and Arms Transfer, (Year Book, 1966-1975)
6. American Control and Disarmament Agency (ACDA):
World Military Expenditure and Arms
transfer, (Year Book, 1971-1980)

- 1 -

ABSTRACT

The aim of this study is to analyze economic growth under war climate in Jordan, Egypt & Isreal during the Period 1969-1986.

This study deals with this subject through the following:

1. Discussing the connection between military strategy and economic strategy within the frame work of grant strategy.
2. Analyzing the relations between civil economic sectors and military sector.
3. Studying the effects bufit on economic resources transformations for the military objects.

This thesis consists of four chapters in addition to the conculusions and recommendations. The First chapter discusses the national security as an economic Problem. The Second chapter deals with analyzing the relations between economic growth and military sector. The Third chapter discusses the role of military forces in economic development. The Fourth chapter focuses on the mutual military transaction and its relation with economic growth.

The major findings of the study are as follows:

First: Economic factors formulate most of the national Security components.

Second: The main factors which determine the government ability to transfer economic resources for military objectives is its ability to produce. The relationship between military expenditure and (GDP) is considered as a positive relationship.

Third: The success of economic development under war climate entails that development policy stems from an economic strategy

Fourth: There is a positive relationship between economic development and nation stability. As stability exists economic development runs effectively. The unstability condition faced by Jordan in 1970 lead to a decrease in the (GDP) of the country.

Fifth: The excess of military expenditure is no more dependable on military factors alone, in spite of its importance, the emergence of the economic, social and political factors has become essential to increase such expenditure.

Sixth: The effect of military expenditure on economic development depends on the following:

1. General utilization.
2. Total demand level.
3. Savings volume.

٢٨٨٣٩٤

Seventh: Military ~~production~~ affects directly and indirectly national economy.

Eighth: Military sector is considered a good employer for labour force. Jordan military forces employed (111.000) persons. Egypt employed more than million persons and Israel employed (708.000) persons.

The study concludes that military sector has a strong relationship with civil sector and security is a necessary Public good inspite of all economic outcomes and effects.